وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
******
جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المصطلح البلاغي المغربي إلى القرن الثامن الهجري

دراسة المادة الاصطلاحية في كتاب الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي العددي

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب العربي

تخصص: البلاغة والأسلوبية

إعداد الطالب:
حسين دحو

إشراف الأستاذ الدكتور:
مشري بن خليفة

السنة الجامعية:
2013/2012

كلمة شكر

أحمد الله وأشكره فإنني ما كنت بالغا ما بلغته إلا بفضله وجوده وكرمه

ثم أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف أ.د مشري بن خليفة على ما حباني به من توجيه وتصويب، وما أحاطني به من عناية في مقاعد الدرس ثم في إعداد هذه البحث.

كما أبسط جزيل اعترافي وامتناني وتقديري الصادق للأعضاء لجنة المناقشة، لتفضّلهم بمراجعة هذا البحث استدراكا لنقصه وإسهاما في تحقيق فائدته. فلهم جميعا عميق التقدير.

وأخص بشكري الجزيل أستاذي، قدوتي وسندي في مساري العلمي ومستشاري في حيرتي وضياعي في غياهب العلم، أخي الأستاذ الدكتور: دحو فوضيل. فلك من أعماق قلبي عرفاني وامتناني وعظيم محبتي ووفور احترامي.

كما لا أنسى فضل أستاذي وأخي البكر الدكتور: خنور صالح، بنصائحه المستمرة لي.

إلى من قاسمني درب البحث العلمي أستاذي الفاضل

مالكية بلقاسم

ولا أنسى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى من أنجبتني ورعت بيدي الحنان صبا أيامي وخطواتي الأولى . . . إلى نبع الحنان وفيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار

إلى من وقفت إلى جواري وأنا لا أعرف بعد هذه الدنيا وزرعت في روحي قوة التحمل وحب العلم

إلى من استمد سعادتي من رضاها . . . إلى المشاعر المرهفة الطاهرة النقية

من ساندتني وسهرت لأجلي . . رافعة أكفها إلى السماء داعية لي

والدتي الحبيبة

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء . . . لم يبخل بشيء لدفعي في طريق النجاح . .

وعلمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

والدي الغالي

إلى والدي . . أدام الله علاهم وأنار بنجوم السعد سماءهم . . ما على الأرض أوجب حقا علي منهما

إلى مهجتي قلبي . . . وأنيسي في وحدتي . . إلى رمز الوفاء والعطاء . . إلى التي فاضت تجاربها على ما قدمت . . . إلى الحنونة والمخلصة التي عاشت معي إرهاصات البحث ولحظات ولادته . . التي لم تبخل أن تخطو معي بصبر وأناة خطاي نحو التقدم والرقي . . . التي بذلت مهجة القلب والفؤاد لأرتقي سلم النجاح

زوجتي العزيزة الغالية

إلى من صنعت صرخاته وبسماته اللطيفة شعاع الأمل في نفسي

ومزقت أنا ملء أوراق نحتي لتدفعني نحو الجد في العمل

إلى من أخذ بلبي وفاضت لأجله ينابيع حبي

فلذة كبدي . . . ولدي الغالي

ياسين

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إخوتي وأخواتي

إلى العاملين في أمانة مدرسة الدكتوراه

مناع آسيا وبشكي مسعودة

إلى كل عمال مكتبة قسم اللغة والأدب العربي

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

حسين دحو

المقدمة

المقدمة:

إن الناظر إلى الدرس البلاغي العربي، يقع على تلك الطوارئ المعرفية التي أصابت البلاغة العربية في وأثناء مراحل تطورها، حتى غدت مستقلة بنفسها، علما له ضوابطه وأصوله. إذا أصاب مفهوم البلاغة الحَوَر والتبدل المنتظمين والمتعلقين بسياقاتها الزمنية وبغايات المتكلمين والباحثين فيها، أما المتكلمون فلسنا نريد بهم المحدثين والفقهاء والنحويين، بل من قرض الشعر وتعاطى الأدب في زمن مبكر، كانت فيه المادة الأدبية مظهرا من مظاهر الترف اللغوي عند الشاعر العربي، ينافس فيه غيره بحذق ومهارة، يبرزان مقدرة الشاعر الفائقة في دقة التصوير وحسن البيان. فحتى ذلك الوقت لم تكن البلاغة مطلبا للشاعر أو الخطيب، يريدها ويسعى إليها، بل كانت صفة تلقائية لازمة للشعر أو النثر، لا تبين للمتكلم ولا يلحظها إلا حينما تهفو قلوب المتلقين إليه، وترنو أبصارهم شاخصة نحوه، تبدي إعجابا وانبهارا يحس معه المتكلم بالقيمة الفنية لقوله، وليس هذا الأمر، إلا وجها منطقيا للبلاغة العربية التي لم تتجاوز في ذلك الوقت كونها صفة للكلام الجيد، ومعيارا لتمييزه عن الرديء والمبتذل، بالسليقة والطبع، والحس النقدي العالي الذي عكسته العديد من الملاحظات في الأسواق الأدبية أو المناظرات بين شعراء العصر الجاهلي خاصة.

غير أن نزول القرآن الكريم، وعموم الدين الإسلامي في كافة الأقطار، غيَّر وجه البلاغة العربية التي انتهت في أقصى غاياتها إلى صفة لصيقة بالقول تصنع له مسحة جمالية ومتعة فنية، إلى درس واشتغال بخواص محتويات النصوص الأدبية وميزاتها الفنية، في سبيل تحقيق فهم آيات القرآن الكريم، وتحليل مواطن الإعجاز فيه، التي عجزت أفانين الشعر العربي عن مجاراتها في نظمها ومعانيها.

لقد أصبحت البلاغة بفضل هذه البحوث المبكرة التي تناولت الإعجاز القرآني وعملت عليه، تشق طريقها نحو الدرس التعليمي شيئا فشيئا، فالمطلع على كتب: الرماني، والباقلاني والخطابي، يجد أن بطونها لم تخل من الإشارات اللغوية النحوية، وخاصة البلاغية، أثناء تفسير الصور الفنية في آيات القرآن الكريم، ثم لم تلبث البلاغة إلا زمنا يسيرا، حتى استوت علما كاملا على يد عبد القاهر الجرجاني، يبحث في مفهومها بدقة وصرامة بعيدا عن الرؤى النظرية التي احتدم فيها الصراع بين اللفظ والمعنى وأحقية أحدهما في أن ينال شرف انتساب البلاغة إليه، فقد نزلت البلاغة مع الجرجاني إلى التطبيق على النصوص القرآنية، واستنباط القواعد وصوغ المفاهيم البلاغية، كل ذلك والبلاغة بالنسبة إليه كل لا يتجزأ ولا ينقسم أو يتفرع مثلما صارت إليه الدراسات البلاغية بعده.

ليس يعنينا في هذا الموضع، البحث في مراحل تطور البلاغة وأطوارها، لأن ذلك مما نرجئه إلى أوانه في بعض مباحث هذا البحث، بل غايتنا التمعن في بعض الجهود التي حركت عجلة البحث البلاغي ووسمتها بمنهج متفرد ومتميز، غير أنها لم تنل حظها من الذكر والتنويه العلمي. فالمطلع اليوم على البحوث التي أخذت البلاغة مادة لها، لا يجد عناء في ملاحظة أن هذه البحوث جلها إن لم نقل كلها للعلماء المشارقة على اختلاف طرائقهم وتعدد مناهجهم في التعامل مع البلاغة، ولسنا ممن ينكر فضل العلماء المشارقة الأجلاء على البحث البلاغي، بل على سائر البحث اللغوي العربي، إذ لا يستغني الباحث الناشئ في البلاغة، ولا المتعلم المبتدئ لأفانين القول وأساليبه، ولا الطالب المجد الساعي إلى صقل خطاباته والسمو بمستوياتها، لا يستغنون عن النظر في بحوث العلماء المشارقة لما قدموه من جهد تنظيري وتطبيقي خدمة للأدب والبلاغة. غير أن هؤلاء العلماء لم يتفردو بمناهجهم في الدرس بقدر ما تميزوا بزخم مؤلفاتهم وكثرة عددها، إذ نعثر على جهود أخرى بحثت في البلاغة العربية لا تقل رؤاها

ولا طرق معالجتها عن مناهج العلماء المشارقة في شيء، بل تتكامل معها في تمازج علمي رصين، تلك الجهود التي مثلها العلماء المغاربة أو علماء الغرب الإسلامي.

إن الإجحاف العلمي في حق العلماء المغاربة من قلة الاعتناء بجهودهم، عـــدا الـــبعض منـــها: ـكالبحث في جهود حازم القرطاجني، وابن رشيق القيرواني، وعبد الكريم النهشلي وغيرهم ممن اشتهر ـ، وعزوف الباحثين عن الاعتناء بمؤلفاتهم اللغوية خاصة البلاغية، بتحقيقها وتحليل محتوياتها، كان ســـببا رئيسا لضياع هذه الجهود واضمحلالها، ودافعا وحافزا لإشكالية بحثنا التي تقوم على فكرة إبراز الجهود البلاغية المغربية، بالبحث في أحد هذه الجهود وإظهار منهجها وتكوين تصور عام عن كيفية تعاملـــها مع المادة البلاغية، وذلك من خلال بحثنا الموسوم بـــ: **المصطلح البلاغي المغربي إلى القرن الثامن الهجـــري ـ دراسة المادة الاصطلاحية في كتاب الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي العددي ـ**

وقد دفعتنا إلى هذا البحث عديد العلل والأسباب، نلخصها في النقاط الآتية:

أ. علة شخصية: غذتها مطالعاتنا لمختلف المؤلفات المغربية المتقدمة على ندرتها، وانبهارنا بمنهجيتها في التعامل مع المادة الأدبية العربية والدرس اللغوي، خاصة النحوي والبلاغي، وما تميز به أسلوب هذه المؤلفات من دقة في التعبير وقدرة على التصوير، وحسن بناء في الأسلوب، أغرتنا، جميعا، بالبحث في أحد هذه المؤلفات اللغوية فكان كتاب: **الروض المريع لابن البناء المراكشي العددي.**

ب. علة تعليمية: هي رغبتنا في مواصلة العمل الذي انطلقنا فيه في رسالة الماجستير المتمثل في بحث البلاغة عند **السجلماسي** في مؤلفه **المترع البديع في تجنيس أساليب البديع**، وسعينا لتحقيق طموح علمي يراودنا، هو جمع كل الجهود البلاغية المغربية في مؤلف واحد تحصل به الفائدة وتعم المنفعة، ويتحقق للعلماء المغاربة ما يستحقون من العناية الأكاديمية والتقدير العلمي.

كما أن غايتنا في امتلاك الميكانيزمات وآليات المقاربة التي اعتمدها العلماء المغاربة في تحليل المادة البلاغية، بالنظر إلى تكوينهم المعرفي المتميز عن التكوين المشرقي، بتماسه المباشر مع العلوم العقلية والفلسفية والمنطقية، وحتى علم الحساب والهندسة، كلها مثلت علة أخرى دفعتنا للتوجه نحو هذا البحث والإقبال عليه.

إن بحثنا يتوسل بمؤلف ابن البناء الروض المريع، ليغوص في التراث البلاغي المغربي، يعالجه بالتحليل ويستخلص آلياته في مقاربة البلاغة العربية، من خلال النظر ومتابعة منهج ابن البناء في بناء وصياغة المصطلحات البلاغية التي ضمنها الروض المريع، ولتمام هذه الغاية، رصدنا لإشكالية بحثنا، نهجا للعمل توزع على: مقدمة، وفصل تمهيدي، وبابين يتفرعان إلى فصلين، يضم كل فصل منهما مبحثين، لينتهي ذلك إلى خاتمة، مذيلة بملحق نجمع فيه ما ورد من مصطلحات بلاغية وغيرها في الروض المريع.

أما الفصل التمهيدي: **مفهوم المصطلح ومكوناته**، فالغرض منه تأسيس المرجعية وبناء القاعدة المعرفية التي تعيننا في مقاربة المصطلحات البلاغية، وذلك بالتعرض في هذا الفصل إلى النقاط الآتية:

① مفهوم المصطلح: بالنظر في المعنى العام والاصطلاحي للمصطلح، الذي يسمح لنا بالتحكم في بنيته والتعرف إلى مكوناته، والنظر في الصفات التي ترتقي باللفظة إلى صفة المصطلح، ثم الانتقال إلى مفهوم المصطلح عند العرب، وكيفية تعاملهم معه.

② المصطلح البنية المعرفية واللغوية: وذلك لمعرفة العلاقات التي تحكم المصطلح ولتحديد وظائفه وصلاته بها، بمعالجة علاقة المصطلح بالمكونات الآتية كل على حدة: المكون المعرفي، والمكون اللغوي، والمكون الاتصالي.

لننتقل بعد الفراغ من الفصل التمهيدي، إلى الباب الأول المتفرع إلى فصلين، على النحو الآتي:

① الفصل الأول: **المصطلح البلاغي عند المشارقة إلى القرن الثامن الهجري:** يضم مبحثين:

أ. مفهوم المصطلح البلاغي وصعوبات وضعه: وغرضه محاولة تحديد مفهوم للمصطلح البلاغي، نتحكم من خلاله في تحديد المصطلحات التي تنتمي إلى البلاغة وتمييزها عن سائر مصطلحات العلوم اللغوية الأخرى، مع الإشارة إلى الأسباب التي منعت أن يكون للمصطلح مفهوم قار وصفات ثابتة تعين على صياغته.

ب. مفهوم المصطلح البلاغي عند المشارقة: نتابع فيه مراحل تطور البلاغة عند المشارقة إلى القرن الثامن الهجري، متناولين جهود أبرز العلماء في كل مرحلة من المراحل، نحلل فيها منهجهم وأدواتهم في التعامل مع المادة البلاغية، فيسهل علينا إبراز الجهود المغربية بالنظر إلى جهود المشارقة في نفس الفترة.

② وفي الفصل الثاني من الباب الأول: تناولنا **المصطلح البلاغي عند المغاربة إلى القرن الثامن الهجري**، بمعالجته في مبحثين، خصصنا الأول للحديث عن الجهود البلاغية المغربية بشكل عام، لنبحث من خلالها آراء بعض الباحثين التي وصلت حد اعتبار العلماء المغاربة عالة على المشارقة في البحث اللغوي برمته، ونقف بالتفسير والتحليل على الأسباب التي دعت إلى مثل هذه المزاعم.

لنختص في المبحث الثاني بالبحث في أكثر الجهود البلاغية المغربية وأغزرها مادة، متمثلة في مؤلف حازم القرطاجني منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ومؤلف أبو القاسم السجلماسي، المترع البديع في تجنيس أساليب البديع، نستخلص منهما مفهوم البلاغة عند العالمين وأدواتهما الإجرائية لمقاربتها.

فبعد اكتمال صورة البحث البلاغي المغربي إلى القرن الثامن الهجري ووضوح البعض من أدوات علمائه، نتوجه إلى الباب الثاني المخصص لتحليل بلاغة ابن البناء في الروض المريع، بتنظيم العمل في فصلين:

① الأول: وضمناه تعريفا لابن البناء، نطرح فيه تكوينه المعرفي والعلمي، وندرس أيضا أسلوب كتابته وتوجهه الممتزج بين اللغة والأدب، والفلسفة وعلم الحساب. لنبحث يعدها في أسباب تأليفه لمدونته ونستعرض مضمونها، تمهيدا للدراسة التطبيقية التي تشمله في الفصل الثاني.

② وفي الفصل الثاني: عكفنا على تحليل المصطلحات البلاغية في الروض المريع، في مبحثين هما: **أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، وأقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى.** بتلمس بنيتها وشرحها وتفسيرها وتمثيلها بالشواهد التي تضمنها الكتاب، مع ما نضيفه من شروحات ورؤى تعين في فهم كيفية صياغة ابن البناء لمصطلحاته البلاغية وبنائها، منتهين في ذلك إلى بناء مشجر لكل مصطلح بلاغي وما تفرع عنه من مصطلحات ثانوية.

وبالفراغ من الدراسة التطبيقية للمصطلحات، نظمنا ما توصلنا إليه من نتائج في خاتمة تعبر عن زبدة البحث وخلاصته، ذيلناها بملحق رصدنا فيه ما جاء من مصطلحات بلاغية في كتاب الروض المريع.

وعن منهجنا في هذا البحث، فقد جمع بين المنهجين التاريخي والتحليلي، أما التاريخي فلأننا رصدنا العديد من المفاهيم البلاغية في العصور المتقدمة، مع ما كان من أمر تطور علم البلاغة، ومتابعة المدرسة البلاغية المغربية، في حين اتجه المنهج التحليلي لمناقشة وتفسير الآراء البلاغية التي لمسناها عند العلماء الباحثين في البلاغة، بالإضافة إلى تحليل منهج القرطاجني والسجلماسي وابن البناء في الدرس البلاغي، وتحليل مصطلحات الروض المريع البلاغية.

لقد واجهتنا في أثناء إنجاز بحثنا، جملة من المعوقات والعراقيل كادت أن تحول في الكثير من الأحيان، دون مواصلتنا البحث وإنهائه إلى صورته التي هو عليها، ومنها:

أ. ندرة الدراسات والبحوث التي اعتنت بخطابات التخصص وبمصطلحات لغتها وكيفية بنائها، مما صعب علينا في عديد المرات عملية التحكم في المصطلح ونسبته إلى علم من العلوم اللغوية، وذلك لغياب الأدوات والتقنيات التي توضح لنا ذلك وتعيننا عليه.

ب. قلة البحوث الموجهة نحو التراث المغربي وقدمها، وتوجهها في أغلب الأحيان نحو قلة من العلماء المكرورين، بمنهج تاريخي لا يتعدى السرد النظري لجهود هؤلاء العلماء، أو البحث في تأثرهم بالآثار الهيلينية، دون نماذج تطبيقية نستثمرها في مقاربة جهود علماء آخرين.

ج. وعورة أسلوب ابن البناء وامتزاجه بالمفاهيم الفلسفية والرياضية في مواضع قليلة من الكتاب، سببت لنا الكثير من التشتت الفكري والمفاهيمي أثناء تحليل مادة المتن، دفعتنا نحو التساؤل عن طبيعة هذه المدونة ولمن توجه بها ابن البناء.

د. صعوبة اقتناء المصادر المغربية القديمة مثل: **نيل الابتهاج في تطريز الديباج**، و**التنبيهات على ما في البيان من التمويهات**، و**أزهار الرياض**، وغيرها، وذلك إما لأنها طبعت لمرات قليلة في زمن متقدم، أو لأنها كتب الكترونية ينقصها التنسيق والتنظيم، اللذان يسمحان باعتبارها مصادر أكاديمية للبحث.

هذا، وبفضل ومنة من الله سبحانه وتعالى، نحمده على ذلك حمدا كثيرا، استطعنا تذليل ولو الترر القليل من هذه العراقيل، ثم ما قدمه المشرف الأستاذ الدكتور: مشري بن خليفة، من نصح وتوجيه وإرشاد، وأمل يبعثه في نفوسنا فتتقد شعلة هاجسنا العلمي وسعينا لتجسيد طموحنا المعرفي، وهّاجة تنكب على البحث في صبر ومثابرة. فلك منا الأستاذ الفاضل جزيل الشكر وعظيم العرفان والامتنان،

فلولا رعاية الله سبحانه وتعالى وتوفيقه، ومن ثم عمل المشرف الدؤوب معنا، لما استوى البحث على الصورة التي هو عليها اليوم.

ولسنا ندعي، والحال هذه، الكمال والتمام لأن ذلك من صفات الحق سبحانه وتعالى، ولا أننا استوفينا الموضوع من جميع جوانبه، وأدينا إليه حقه بحيث لا نترك له وفيه شاردة ولا واردة، فذلك مما لا يخطر في بالنا، وحسبنا أننا بذلنا في سبيل هذا البحث ما تسنى لنا من الوقت وما وصلت إليه حدود معرفتنا وعلمنا، وحذونا في ذلك خدمة تراثنا البلاغي الزاخر ولغتنا العربية العريقة والعالية، فإن أصبنا بتوفيق الله ولطفه، وباعتناء المشرف وتوجيهه، وإن كانت الأخرى فمن أنفسنا ومن تقصيرنا من حيث لا نشعر، وعزاؤنا في هذا، صدق نوايانا العلمية واجتهادنا وسعينا إلى قصد عال وطريق مستقيمة. وعلى الله قصد السبيل.

الطالب: حسين دحو.

ورقلة في: 18 ذو الحجة 1433هـ الموافق لـ: 03 نوفمبر 2012.

الفصل التمهيدي:

مفهوم المصطلح ومكوناته

❶ مفهوم المصطلح عند العرب

❷ المصطلح البنية المعرفية واللغوية:

أ.علاقة المصطلح بالمكون المعرفي

ب. علاقة المصطلح بالمكون اللغوي

ج. علاقة المصطلح بالمكون الاتصالي

إنّ «المصطلح عنوان المفهوم والمفهوم أساس الرؤية»[1]، تهدف هذه العبارة إلى بيان أهمية المصطلح في معالجة المفاهيم وفقه معانيها، بما يساعد في اكتمال الطرح ووضوح الرؤية أثناء المعالجة العلمية الصارمة، إذ يحيل المصطلح الواضح الخالي من التعقيد والموافق للنظام اللغوي الذي يكتب فيه[2] ، إلى المفهوم الذي يرمي إليه بكل وضوح وسهولة، وهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التصور الصحيح للقضايا الكونية ولحياة الإنسان.

وقبل معالجتنا لمفهوم المصطلح - بشكل عام ، ومن ثم المصطلح البلاغي، وجب أن نشير إلى مسألة خطيرة تتعلق في عمومها بما يعرف بالمصطلح الأصل، وبمعاناة العلوم العربية اليوم من المصطلح الوافد، الذي خلق إشكالية تلقي العلوم العربية المتقدمة بمصطلحاتها وذخيرتها اللغوية بالنسبة لمتلق يفتقد إلى المرجعية العربية الخالصة التي تساعده على فهم هذه العلوم، وليست البلاغة العربية بمنأى عن ذلك، فلم يعد يعرف من مصطلحاتها إلا تلك المتعلقة بالصور والمحسنات البلاغية المختلفة.

فالانسياق وراء المصطلح الوافد ومحاولة إلباسه الزي العربي كيفما كان دونما مساس بمفهومه، أسهب في نفور المتلقين من المصطلحات الأصل التي تؤسس للعلوم العربية خاصة اللغوية منها، ولا أدل على ذلك من المحاولات التبسيطية لمختلف القواعد النحوية والبلاغية بدعوى تيسيرها للناشئة، وهي في الحقيقة تسف باللغة والعلوم العربية وتلحق بها ضررا يفوق في حجمه ونوعه المنفعة التي تحققها. فالانبهار غير المبرر بالمصطلح الوافد والدعوة له على حساب الذخيرة اللغوية العربية يمثل«فيضان الغرب وطوفانه الذي أغرق أغلب أجزاء الأمة، ولاسيما في العلوم المادية والإنسانية، نتيجة هبوطها وارتفاعه»[3] .

---

[1] الشاهد البوشيخي، مقال موسوم بـــ: نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، مجلة دراسات مصطلحية، حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية، كلية الآداب، جامعة محمد بن عبد الله ـــ فاس، المغرب، العدد 02، 1423هـــ /2002م، ص 67.

[2] علي توفيق الحمد، في المصطلح العربي :قراءة في شروط توحيده، مجلة التعريب، الرباط، ع20، كانون الأول/ ديسمبر 2000م، ص 12.

[3] الشاهد البوشيخي، مقال موسوم بـــ: قول في المصطلح، مجلة دراسات مصطلحية، العدد 01، 1422هـــ /2001م، ص 06.

إذ يمثل هذا الفعل إشكالا مصطلحيا عويصا يعصف بالدراسات العلمية التي تبحث في مصطلحات اللغة العربية، حيث أنّ تناول المصلح البلاغي العربي عموما والبحث في الجهود البلاغية المغربية خصوصا، يحتم علينا العودة إلى منابت هذه البلاغة العربية والنظر في تقاطعاتها مع مختلف العلوم الأخرى لنقف على ما لها وما عليها من مصطلحات، تتناول المفاهيم التراثية للمصطلحات البلاغية وتتابع تطورها إلى القرن الثامن الهجري، بدقة وتمحيص يزيلان التشابك الذي يصيب المتلقي الذي يذهب لمعالجة البلاغة العربية المتقدمة في ضوء المفاهيم الحديثة التي لا تمت لها بصلة،«فالإشكال المصطلحي في الأمة اليوم عميق، وخطير، ودقيق، لأنه يتعلق ماضيا بفهم الذات، وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذات»[1].

نهدف بهذا التقديم، تبيان المنهجية التي تمكننا من معالجة مفهوم المصطلح معالجة عربية خالصة تمتد إلى ضبط هذا المفهوم إلى غاية القرن الثامن الهجري، كما أن عدم استخدامنا للمفاهيم الغربية الحديثة التي تتناول مفهوم المصطلح وتبين كيفية وضعه والطرق المحددة لذلك، لا يعني انتقاصا لها بقدر ما هي ضرورة لطبيعة البحث الذي يعالج مسألة تراثية تحدد فهم العربي والمغربي خاصة للبلاغة العربية، وهذا للحفاظ على الخصوصية العربية وليتضح للمتلقي ما وصل إليه العرب في تلك الفترة والمغاربة من نضوج فكري يساعدهم على ضبط مصطلحات البلاغة العربية والقدرة على صوغها بمنهجية علمية صارمة. تتضح لنا فيما سنتناوله من مفهوم المصطلح عند العرب ومن ثم المصطلح البلاغي لنصل إلى رؤية المغاربة لهذا المصطلح.

[1] الشاهد البوشيخي، مقال موسوم بـــ: قول في المصطلح، مجلة دراسات مصطلحية، العدد 01، 1422هـــ /2001م، ص 06.

❶ مفهوم المصطلح عند العرب:

جاء في لسان العرب « الجذر (ص ل ح) وهو ضدّ الفساد، ويقال أصلح الشيء بعد فساده أقامه. والصُلح: تصالح القوم بينهم. والصُلح: السّلم. وقد اصطلحوا وصالحوا وتصالحوا واصّالحوا كلها بمعنى واحد»[1]، وبتتبّع مادة «ص ل ح» نجدها تحمل مجموعة من المعاني، يمكن ردّها إلى محاور كبرى هي:

بتحليل هذه المحاور نجد أن:

❶المصطلح فعل جماعي، تتفق عليه جماعة معيّنة، من أجل تحقيق تواصل لغوي معيّن.

❷ يقتضي التواصل، تناسبا فكريا وعلميا يكون سببا في إثراء الأنظمة اللغوية.

❸ التعايش السلمي الذي تحقّقه الأنظمة اللغوية، بتبادل المصطلحات والألفاظ بينها. و لم ترد لفظة مصطلح بهذه البنية في المعاجم العربية، إلا في وقت متأخر من الحضارة العربية، جعل المهتمين بالمصطلح العربي ينقسمون إلى ثلاث مجموعات في تأريخهم لمفهوم لفظة مصطلح في المعاجم العربية، كالآتي:

---

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صلح)، تح:عامر أحمد حيدر، مر:عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2003 م، ج02، ص610-611.

① تذهب المجموعة الأولى إلى عدم استعمال القدماء للفظ «مصطلح» مستعيضين عنها بلفظ «اصطلاح».

② ترى المجموعة الثانية أن لفظة «**مصطلح**» لم تدخل المعاجم العربية إلاّ زمن القواميس الحديثة في منتصف القرن العشرين (ق 20 م)[1].

③ اعتبرت المجموعة الثالثة لفظة «مصطلح» من الأخطاء الشائعة، فلا يصحّ استعمالها «وهكذا فإنّ كلمة مصطلح من الأخطاء الشائعة سماعا، وذلك لأنّها لا تصح لدلالتها المستخدَمة لها إلاّ مع حرف الجر «على» لأنّ الفعل اصطلح يتعدّى بها، وهذا يزيدها بعدا عن الصواب، فلا بدّ من الرجوع إلى كلمة اصطلاح»[2].

إنّ ما ورد في الموقف الأول، مقارنة بالفترة التي تختصّها الدراسة، صائب إلى حدّ بعيد، فلفظة «مصطلح» لم ترد إلاّ في نهايات القرن السابع الهجري (07 هـ) وبدايات القرن الثامن (08 هـ) لتصبح متداولة بعده. فمن الكتب التراثية التي جاءت بلفظة «المصطلح» في عناوينها:

- التعريف بالمصطلح الشريف لأحمد بن يحي المعروف بابن فضل الله العمري (ت **749هـ**)[3].
- كذلك، كتب علم مصطلح الحديث وما لها من أثر بالغ في استعمال لفظة «مصطلح» عند الفقهاء والمحدّثين في متونهم العلمية التي نُظمت في هذا العلم. والتي امتدت إلى القرن العاشر الهجري (ق10هـ). من بينها:
- المقدمة في علوم الحديث لابن صلاح تقي الدين بن عمرو الشهروزي (ت 643 هـ).

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، مقال موسوم بـ: حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، ع 44، 1997م، ص09.

[2] يحي عبد الرؤوف جبر، مقال موسوم بـ: الاصطلاح « مصادره ومشاكله وطرق توليده»، مجلة اللسان العربي، ع 36، 1992م، ص 144.

[3] الكتاب مطبوع بتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1988م.

- الألفية في مصطلح الحديث لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806 هـ).
- ومن أقدم الكتب، كتاب نخبة الفكر في مصطلح **الأثر** للحافظ ابن حجر العسقلاّني (ت852 هـ). وتوالت إثره مجموعة من الشروحات:

❶شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لجمال الدين (ت 823 هـ).

❷ عنوان معاني نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لشهاب الدين المصري (ت 905 هـ).

❸ سلك الدّرر في مصطلح أهل الأثر لرضي الدين الغزّي (ت 935 هـ).

في مقابل هذا الاستعمال المتأخر للفظة «المصطلح»، تظهر لفظة «الاصطلاح» في زمن مبكّر جدّاً، خاصة في القرنين الثاني والثالث الهجري (03/02 هـ)، ومن ذلك رواجها في عديد الكتب، «**كالمقتضب**» للمبرد، والخوارزمي (ت 385 هـ) في «**مفاتيح العلوم**»[1].

ولعلّ، أهمّ جهد يستوقفنا، جهد «الجاحظ»الذي قدّم مفهوما «للاصطلاح» قائلا: «وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسما فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع»[2]. ولا يخفى، ما تضمنّه المفهوم من متطلبات المصطلح المتمثّلة في:

① **الاتفاق**: يتبيّن من لفظة «اصطلحوا» وضمير الجمع «هم»، وقصد به تواضع القوم واتفاقهم على هذا المعنى.

---

[1] «جامعا مفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمّنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواصفات والاصطلاحات»، ينظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط02، 1409هـ/1989م، ص 13.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، تح وشر: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط07، 1418هـ/ 1998م، ج01، ص 139.

② **الدلالة المحدَّدة:** تظهر من خلال قوله «اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب»، إذ وضع التسمية معناه تحديد الدلالة للاسم.

③ **المواءمة والمناسبة:** تتجلى في عبارة «تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني» فالاختيار يحقّق التناسب بين المصطلح والمفهوم المراد التعبير عنه.

④ كما تطرق لطريقة وضع المصطلح وهي «الاشتقاق» طبقا لما تتطلّبه شروط الوضع من العودة إلى النظام اللغوي وبعث ألفاظه الميّتة، أو استعانة تقنياته وخصائصه في توليد المصطلحات الجديدة.

ولنتبيّن انتباه الجاحظ ــ المبكّرــ لأثر الفعل الحضاري في وضع المصطلحات وعلاقته بالنظام اللغوي الأصل، نورد قوله: «ترك الناس ممّا كان مستعملا في الجاهلية أمورا كثيرة، فمن ذلك تسميتهم للخراج أتاوة، وكقولهم للرشوة ولما يأخذه السلطان: الحلوان، والمكس، كما تركوا انعم صباحا، وانعم ظلاما وصاروا يقولون: كيف أصبحتم وكيف أمسيتم.... واستحدثوا أسماء لم تكن وإنّما استقت لهم من أسماء متقدّمة، على التشبيه، مثل قولهم لمن أدرك الإسلام « مخضرم » [1]، وقد حمل هذا القول من طرق وضع المصطلح، التضمين وتوليد المعاني اللذان يظهران في استعاضة الناس عن أقوال أهل الجاهلية «انعم صباحا» و« انعم ظلاما» «بكيف أصبحتم وكيف أمسيتم»، بتضمين لفظهم القديم معنى حديث شابه معناه الأصلي.

وهي إشارة قوية إلى وعي الجاحظ بقضية «المصطلح» رغم تعبيره عنها بلفظة «اصطلاح»، ما يؤكد جمعه بين اللفظتين واعتبارهما شيئا واحدا، شأنه شأن من عاصره وحتى نهاية القرن الخامس الهجري (ق 05هــ) في استعمال «اصطلاح» بدلا من «مصطلح».

[1] الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د،ط)، 1985م، ج 01، ص 348.

وأمّا الجزئية الثانية المتعلّقة بخلو المعاجم العربية القديمة من كلمة «مصطلح»، فلسبب بسيط يعود إلى طبيعة النظام المعجمي العربي الذي من ضوابطه عدم إيراد صيغ المشتقّات المطردة، وكل الكلمات التي يمكن توليدها بآلية قياسية وبقواعد صرفية معروفة، إلاّ في الحالات الشاذة أو عند الضرورة والاقتضاء[1].

ومن جملة الصيغ التي استغنت المعاجم العربية عن ذكرها، أسماء الفاعلين والمفعولين القياسية، ما حدث للفظة «مصطلح» التي جاءت على صيغة اسم مفعول من غير الثلاثي، كما استغنت المعاجم أيضا عن لفظة «اصطلاح» باعتبارها مصدرا قياسيا لفعل زائد عن ثلاثة أحرف. فلم تعرف طريقها إلى المعاجم والقواميس الحديثة إلاّ بفضل «الزبيدي» في «تاج العروس» أي القرن الثالث عشر الهجري (**13 هـ**)، غير أنّ رواجها بين الناس والعلماء جعل من أمر استعمالها واقعا في مقابل نظيرتها.

إنّ اعتبار لفظة «مصطلح»خطأ شائع ــ مثلما ذهب إليه الموقف الثالث ــ فيه شيء من الإجحاف العلمي في حق اللفظة، لتواجدها في كتب اللغة العربية وفقا لنظامها، فهي ليست بالشاذة ولا الغريبة النابية، وإن أتت بالقياس الذي نصّه النحويون واعتمدوه في كثير من قضاياهم. فلا ضير في معاملة اللفظة معاملة «ابن يعيش» للفظة «مشترَك» في تعليقه على قول الزمخشري: «وفي تسميته بالمشترَك نظر، لأنّ المشترَك اسم مفعول وفعله اشترك، ولا مفعول له إذا كان لازما. ولا يُبنى من اللازم فعل المفعول إلاّ أن يكون معه ما يقوم مقام الفاعل من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر»[2]. وهو الأصل في قواعد اللغة، غير أنّ «ابن يعيش» استدرك قائلا: «واحمل ما يحمل عليه أن يكون أراد

---

[1] لمزيد من التوسع ينظر: عبد العلي الودغيدي، مقال موسوم بـ: كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، ع 48، 1999م، ص15.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1422هـ/2001م، ج05، ص187.

«المشترَك فيه»، وحذف حرف الجر وأسند اسم المفعول إلى الضمير فصار مرفوعا به»[1]، كما ذهب «الشيخ البناني» إلى أنّ القول بمشترَك «أصله مشترَك فيه، حذف «فيه» تخفيفا لكثرة استعمال ولكونه صار لقبا»[2].

وعلى هذا الأساس، معاملة لفظة «مصطلح» دون حاجتها لحرف جر «مصطلح عليه» توفّر لها السلامة اللغوية إن كانت اسم مفعول، وأمّا أنّها مصدر ميمي متضمّن معنى المصدر الأصلي «اصطلاح» فذلك يجعلها مساوية للفظة «اصطلاح» معنى واستعمالا.

ممّا سبق تناوله، نخلص إلى أنّ لفظة «مصطلح» تعامل بوجهين:

❶إن وقعت اسم مفعول وجب الإتيان بحرف جر ولو مقدّرا، مع إمكانية عدم الإتيان به.

❷ إن كانت مصدرا ميميا، حلّت محل لفظة «اصطلاح» وتساوت معها.

وبهذين الاستعمالين، نذهب إلى أنّ اللفظتين «مصطلح»، «اصطلاح»، استعملهما العلماء العرب الأقدمون والعامة دونما انتباه إلى شروطهما وسياقهما، فلكل منهما شرطه التركيبي والدلالي وكلاهما متطلّب لسياقه، ما يؤكّد معرفتهم بهما. ممّا ييسّر تقديم «المصطلح» لغة واصطلاحا على الوجه الصائب السليم، وهو ما يتضح في معالجتنا الصرفية للفظة مصطلح.

المقاربة الصرفية:

معاملة لفظة «مصطلح»على أنّها مصدر ميمي، مأخوذ من الفعل «اصطلح» على صيغة «افتعل» التي تفيد مجموعة من المعاني تنصهر في:

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج05، ص 187.

[2] عبد الرحمان بن جاد الله البناني، حاشية البناني على شرح شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع، دار الفكر، بيروت، ج01، (د،ت)، (د، ط)، ص 276.

01. المطاوعة 02. الاشتراك 03. الاتخاذ 04. المبالغة[1]

تكسبها مجموعة من السمات تناسب صنعها، نلخّصها في:

01. اللغة أداة طيّعة لوضع المصطلح، بفعل خصائصها كالاشتقاق والنحت.

02. اجتماعية اللغة، تسمح بأن يشترك الجميع في وضع مصطلحاتهم الخاصة بهم.

كما سبق التنبيه إلى خلو المعاجم العربية حتى وقت متأخر من لفظة «المصطلح» وكذلك معظم الكتب اللغوية الأخرى إلاّ قليلها، فإنّ لفظة «اصطلاح» قد وجدت مكانها بين طيات هذه الكتب، لذا فما سنعرضه من مفاهيم عربية، جاءت بصيغة «اصطلاح» لتدّل على «المصطلح»

جاء في التعريفات: الاصطلاح «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما»[2]، كما أنّه: «اتفاق طائفة على وضع اللفظ إزاء المعنى»[3]. وقيل «الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد»[4]. «الاصطلاح: لفظ معيّن بين قوم معيّنين»[5]. بملاحظة دقيقة للمفاهيم، يتبيّن أنّها متجانسة من ناحية الهدف، مختلفة في الصيغة تشكّل تكاملا في وضع مفهوم دقيق «للاصطلاح» أو «المصطلح»، لذا وجب تقسيمها إلى مجموعتين:

①المجموعة الأولى: ويضبطها الحقل الدلالي الآتي من خلال:

● اتفاق. ● طائفة أو قوم. ● وضع اللفظ إزاء المعنى أو تسمية الشيء.

---

[1] هذه بعض المعاني التي تفيدها صيغة «افتعل» في اللغة العربية.

[2] السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، المغرب، الدار البيضاء، ط01، 1427هـ/2006م، ص 30.

[3] المصدرنفسه.ص 30

[4] المصدر نفسه.ص 30

[5] المصدر نفسه.ص30

فهذه عناصر مكوّنة لما يمكن أن نسمّيها شروط عمليّة الوضع، إضافة إلى ما سيظهر في المجموعة الثانية.

②المجموعة الثانية: وتتحدّد بـــ:

- تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأصلي.
- إخراج اللفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما أو لبيان الغرض منه.

ولعلّ، الاختلاف بين المجموعتين يتجسّد في اعتماد الأولى على تزكية المعنى ووضعه إزاء اللفظ دون الالتفات إلى المواءمة بينهما، والتي تتجلّى في المجموعة الثانية مؤكّدة على عنصر المناسبة بين المنقول منه والمنقول إليه لأجل بيان المراد، ما يجعل العبارة تستوجب ضمان الفائدة من المصطلح بعد وضعه، المتمثّلة في التواصلية التي تصاحب اللفظة من موضعها الأصلي، ما أكّده التهناوي «الاصطلاح هو العرف، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر ومشابهتهما في وصف أو غيرها»[1].

إنّ مقارنة هذه المفاهيم العربية بمفاهيم المصطلح الحديثة، تؤكد بصفة مطلقة انتباه العلماء العرب لقضية المصطلح وتعاملهم معها بما تستدعي من أهمية وتركيز، ما يدفع بنا إلى اعتبار شروط وضع المصطلح هي نفسها في النظام اللغوي العربي وغيره من الأنظمة اللغوية، مع أنّ خصوصية اللغة العربية تجعل من طرق توليد المصطلح العربي تختلف أيّما اختلاف عن الأنظمة الأخرى. «فللمصطلحات دورة حياة ومسارا تقطعه، ينطلق، أولا، من تحديدها كذوات ذات سمات تختلف عن الكلمات، مثلا، ويمر ثانيا عبر صياغتها وإقامة الأدوات اللازمة لبنائها ونسج العلاقات التصورية واللغوية بينها وبين المفاهيم

[1] التهناوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، إشراف ومراجعة: رفيق العجم، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ـــ ناشرون، بيروت، ط01، 1996م، ج 01، ص 212.

التي تعبر عنها في مجال معرفي ما .. »[1]. لذلك فإن ما يساعدنا على فهم المصطلح بشكل صائب ودقيق، هو البحث في بنيته اللغوية والمعرفية ودراسة علائقه مع مختلف المكونات الأساسية فيه.

❷المصطلح: البنية المعرفية واللغوية:

«يعد المصطلح دليلا لغويا ذا أبعاد ثلاثة: إذ يتم تحليله بالنظر إلى صورته ومعناه والإحالة التي يمثّلها»[2].

بتحليل هذا المفهوم تتأسس لدينا الرؤية الثلاثية الآتية:

❶ **صورة المصطلح:** تسمح بولوج نسق اللغة وقواعد تكوين الكلمات فيها.

❷ **معنى المصطلح:** يعبر عنه بلوغ النسق الدلالي للغة، وليس هذا المعنى وحدة منعزلة في ذهن المتكلم، بل إنّه يرتبط بمعان أخرى يتقاسم معها علاقة ما، ويندمج في مجموعات دلالية مرتبة.

❸ **إحالة المصطلح:** تمثلها المفاهيم الموجودة في الواقع في صورة أشياء مادية أو غير مادية.

إن هذه الأبعاد للمصطلح تسمح له بأن يتأسس على مكونات ثلاثة هي: المكون المعرفي، المكون اللغوي، والمكون الاتصالي.

❶ **المكون المعرفي:** إن محاولة تحديد مفهوم قار للمعرفة أمر عسير، ذلك أنها حصيلة الامتزاج بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، إذ تعتبر المعلومات وسيطا لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة. ويعتبر المصطلح أحد أهم وسائل المعرفة، تُطلب به المعرفة وتتحقق بواسطته، فالمظهر المعرفي يعد مسلكا فكريا يرتكز عليه إدراك الواقع، كما أن المعرفة هي مجموعة من المفاهيم التي إما أن يؤسسها الفرد أو يسعى لاستيعاب ما هو

---

[1] خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، ط01، 1432هـ/2011م، ص 05 من المقدمة.

[2] خالد الأشهب ،المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص 63.

كائن منها ومؤسس قبلا. ولتحديد المكوّن المعرفي للمصطلح، وجب علينا أن نجيب على سؤال مفاده: كيف تتأسس العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات؟

مفهوم المفهوم:

«إن الإدراك يقتضي وجود مفاهيم ومعاني عامة، وبدون مفاهيم تكون المعرفة مستحيلة»[1]، يرتبط في هذا المفهوم تحصيل الإدراك بوجود المفهوم، وهي الغاية اللغوية التي انتهت إليها المعاني اللغوية للمادة (ف ـــ هـــ ـــ م) في المعاجم العربية[2]، إذ اعتبر المفهوم معرفة الشيء بالقلب، مما يقتضي إدراكه وعلمه، كما عنى ما وقع عليه الفهم والإدراك والمفهوم من الكلام هو المعنى الذي يفهم منه ويدرك ويعقل ويستفاد.

ومما جاء من تعاريف المناطقة العرب المتقدمين للمفهوم ما أورده «الكفوي» في معجمه «الكليات» قائلا: «الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا، كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ»[3]، يحمل هذا المفهوم معنى التصور أي التشكلات التي تطرأ في ذهن المتلقي أو القارئ للمعاني التي تجسدها الأشكال الخطية للألفاظ، فالمفهوم يحمل العقل على القيام بشبكة علائقية مفاهيمية سريعة بين المُتصَوَّر والواقع الفعلي له، وكأننا نريد بذلك الصورة التي تكون عليها الدوال والمدلولات ولكن ليس بالخصائص نفسها للعلامة اللغوية التي تبنى في كثير من الأحيان على الاعتباطية. بعكس المعاني اللغوية التي استقرت على مجموعة من الخواص للمفهوم، فقد تشعبت المعاني

---

[1] الطاهر وعزيز، مقال موسوم بـــ: المفاهيم طبيعتها ووظيفتها، المناظرة مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج الفلسفية، المعاهد ـــ الرباط، ع01، السنة الأولى شوال 1409هـــ / يونيه 1989م، ص 07.

[2] جاء في المقاييس (ف هـــ م): الفاء والهاء والميم: علم الشيء، كذا يقولون أهل اللغة، وفَهَم: القبيلة، ينظر: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج04، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـــ / 1979م، ص 457.

[3] الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ـــ محمد المصري، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، ط02، 1419هـــ /1998م، ص 860.

الاصطلاحية له، حيث لم تتوحد إلا في خطوط عامة ترسم ملامح المفهوم، وتنوعت كل بحسب الحقل والاختصاص المعرفي الذي ينتمي إليه «بالرجوع إلى المصنّفات التي عرّفت المفهوم من الوجهة الاصطلاحيّة نجد أنّ عبارتهم اختلفت بالنظر إلى الحقل المعرفي الذي يستند إليه للخروج بتعريف اصطلاحيّ للمفهوم»[1]، ومن بين المفاهيم الاصطلاحية نذكر:

① «هو تمثيل رمزي يتشكل من الخصائص المشتركة بين مجموعة من الأشياء العينية»[2].

② « هو تمثيل ذهني عام للسمات المشتركة والثابتة بين فئات الموضوع القابلة للملاحظة والذي يمكن تعميمه على كل موضوع يمتلك نفس السمات »[3].

③ « إن المفهوم هو تمثل عقلي عام ومجرد لموضوع ما»[4].

بالنظر إلى هذه المفاهيم، نقف على بعض الخواص العامة التي تساعد على تشكل المفهوم نوجزها في الآتي:

❶ التجريد: التحول من المحسوس (العيني) نحو التصور الذهني المبني على أساس مميزات سابقة.

❷ التعميم: خاصية تساعد على استقرار المفهوم ووضعه، بالنظر إلى المجالات والموضوعات المعرفية المتقاربة التي تقبل التبادل المفاهيمي على ضوء ترابطها ببعضها.

❸ الأبعاد: لكل مفهوم بعدين: نظري ويعني تشكل الصور الذهنية للمعاني في مرحلة أولى، وتطبيقي هو التحول إلى الواقع بأن تنتقل الصور الذهنية إلى حقائق تجريدية قابلة للتحليل والمناقشة.

---

[1] إلياس قويسم، مقال موسوم بــ: المفهوم محاولة للتحديد والضبط، تاريخ دخول الموقع الالكتروني: 2012/07/22م. http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/129983-2011-04-05-13-37-57.html

[2] عن مقال موسوم بــ: المفهوم، مدونة التربية Flashs éducatifs، http://leducations.blogspot.com/ تاريخ دخول الموقع الالكتروني: 2012/07/22م.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

وهو ما سيتوضح بشكل أفضل عند الحديث عن نظرية المفاهيم الاصطلاحية، ودورها في إبراز العلاقة بين المفهوم والمصطلح.

نظرية المفاهيم الاصطلاحية:

وللبحث الدقيق في العلاقة بين المفهوم والمصطلح، لابد من التعرض لنظرية المفاهيم الاصطلاحية التي تقوم بثلاث مهام رئيسية هي:[1]

①تحديد المفاهيم في حد ذاتها: بالدلالة على المفهوم بشكل مباشر دون الاستعانة بغيره من المفاهيم.

②تحديد المفاهيم في ضوء علاقاتها: باستعانة المفاهيم السابقة في تقديم المفهوم الحديث، على ضوء ما يجمعه بها في البناء المعرفي المشترك.

③تحديد الشكل اللساني: وصف المفاهيم بالشكل اللساني الذي تتزيّا به، فيما إذا كانت مصطلحا أو جملة أو تعبيرا، لمعرفتها في اللغة الواحدة.

كما تقوم نظرية المفاهيم بتقديم مجموعة من الشروح والتفاسير الكفيلة بالحفاظ على جوهر العلاقة بين المفهوم والمصطلح «تعمل نظرية المفاهيم بالنسبة إلى الاصطلاح، على تقديم تفسير كاف وفعال للدوافع المعرفية لتكوين وبناء المصطلح، وعلى تقديم الأسس التي تعيد بناء وتنظيم المفردات بطرق فعالة أكثر مما يقوم به الترتيب الألفبائي»[2].

على ضوء هذا المفهوم، يتّضح أن العلاقة بين المفهوم والمصطلح علاقة تلازمية، يمثّل فيها المفهوم المحتوى، والمصطلح الوسيلة،«فالمصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا»[3] فمن مهام المصطلح تحديد المعارف

[1] ج.ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، تر: جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع47، 1999م، ص 188.

[2] خالد الأشهب ،المصطلح العربي البنية والتمثيل ، ص 67.

[3] إلياس قويسم، المفهوم محاولة للتحديد والضبط، الموقع الالكتروني: http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/129983-2011-04-05-13-37-57.html

في شكل مفاهيم منظّمة تتجانس غاياتها، إذ الحدود التي يصنعها المصطلح في تسمية المفاهيم تزيل الالتباس والغموض في المستويين اللغوي والمعنوي، كما تمنع تحقيق الترداف خاصة في المجال العلمي، وتتكفل بالصياغة العلمية الصحيحة للمضامين المعرفية المتنوّعة. فالحدّ الذي يقدّمه المصطلح للمفهوم ضروري، «فهو وصف لغوي للمفهوم، مبني على لائحة من الخصائص التي تنقل معنى المفهوم»[1].

وبفضل الحدّ أيضا، تتعيّن المصطلحات وتنتظم فيما بينها مشكّلة شبكة من العلاقات تتوزع على حقول دلالية مترابطة، يصبح فيها المفهوم المحدَّد، والمصطلح المحدِّد، والخطاطة الآتية توضح ذلك:

❋ خطاطة توضيحية لمفهوم المحدّد ❋[2]

---

[1] خالد الأشهب،المصطلح العربي البنية والتمثيل، ص 72.

[2] رشيد برهون، محمد الرهوني، ديداكتيك المصطلحية، مجلة اللسان العربي، ع 50، 2001م، ص 110.

بتحليل مبدئي للخطاطة، نعثر على نوعين من المحدّدات، **محدّد رئيسي** (في العمود الأول إلى اليمين يمثله في العمود الثاني اللون الأحمر) و**محدّدات ثانوية** (في العمود الثالث إلى اليسار يمثّلها في العمود الثاني اللون الأخضر)، أي كلمة «نفق» التي تكرّرت في الجمل السبعة تمثل «المحدّد النواة» المشترك الذي يحتاج إلى معرّفات ـــ تساعده على التمييز بين معطيات العمود الثاني ـــ وهي عبارة عن عناصر لغوية موضّحة لمصطلح موضوع يُراد بيانه في إطار شبكة العلاقات المفاهيمية المشتركة.

وهو ما يدفعنا إلى تعريف المحدِّد كالآتي: «يطلق مصطلح التحديد لسانيا ومصطلحيا على الوظيفة المؤكدة بنوع من المحددات (أو المعرفات) التي ترتكز على تحقق ميزة الاسم المعرفة أو النكرة»[1] فالمحددات أو المعرفات هي تلك الصفات التي تفرق بين الكلمات المتشابهة، لنخلص إلى أن المحدد هو «الكلمة المكوّنة للتركيب الاسمي التي تحدّد رأس هذا المركب الذي هو الاسم»[2].

يتأسس هذا المفهوم على عنصرين:

❶ الكلمة المفتاح: هي الدال الذي يحيل إلى مدلول معيّن، محمَّلة بخصائص مميزة تُسهم في وضع المصطلح إن كان مفردة واحدة، مثالها ما جاء في الخطاطة السابقة، كلمة «**نفق**» تعني (الطول، الظلمة، وجود الأنوار).

❷ المركب الاسمي: يمثل العناصر المكوّنة للمصطلح إن كان مركبا أي أكثر من كلمة مفردة، كالرابط بين مفردتين، الأولى هي الكلمة المفتاح، والثانية هي العناصر المتميزة الخاصة بتشكيل المفهوم، مثل:

① نفق: الطول ـــ الظلمة ـــ قناة ـــ وجود الأنوار

② نفق مشاة: قناة مخططة مستطيلة ـــ مضاءة ـــ ممر للأشخاص

[1] مبارك المبارك، معجم مصطلحات الألسنية، بيروت، 1995م، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص79.

③ نفق مركبات: قناة مسطحة بالتزفيت ـــ مضاءة ـــ ممر للمركبات

④ نفق قطار كهربائي: قناة بأسلاك كهربائية ـــ مضاءة ـــ ممر للقطارات الكهربائية

إن هذه الحدود تسعى إلى تنظيم العلاقات المتبادلة بين المفاهيم والمصطلحات، وذلك من خلال:

❶ تنظيم العلاقة مصطلح ـــ مفهوم: بضبط المميزات الرئيسية والفرعية والسياقية أيضا، التي تتشكل فيها المادة اللغوية والعنصر المعنوي للمفاهيم الجديدة التي تحتاج إلى مصطلحات خاصة بها توضع على أساس الغاية والعلاقة الدلالية.

❷ شرح المفاهيم للمتلقين ولمستخدميها من خلال إقصاء الترادف بينها، على ضوء تخصيص كل مفهوم بمصطلح واحد يتطور تبعا للمتغيرات العلمية، ليتأسس المعنى الجديد والمستحدث انطلاقا من المعنى الرئيسي.

❸ تأسيس معرفة ممنهجة تحكمها ثنائية المفهوم والمصطلح، تسمح للمتلقي بالوعي المفاهيمي غير المنقوص وبامتلاك أكبر كم مصطلحي في شتى مناحي المعرفة.

من خلال ما طرح، نخلص إلى أن علاقة المصطلح بالمعرفة تحكمها علاقة المحتوى والوسيلة، فالمعارف لا تتحوّل إلى علوم دون مصطلحات تحدها، والمصطلحات لا تتحول من كلمات إلى ما هي عليه دون مفاهيم تحتويها وتشكل مادتها، فلا وجود لمصطلح دون مفهوم ولا مفهوم من دون مصطلح. هذا ما يجعل العلاقة بين المكون المعرفي والمصطلح ذات جوانب متعدّدة، كما يرمي إليه المفهوم الآتي: «ليست المصطلحات مفاهيم العلوم فحسب بل هي خلاصة البحث فيها في كل عصر ومصر، ببدايتها يبدأ الوجود العلني للعلم وفي تطورها يتلخص تطور العلم»[1].

[1] الشاهد البوشيخي، مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، سلسلة دارسات مصطلحية، ع01، 1422هـ/ 2001م، ص82.

لتنحصر العلاقة في الآتي:

❶ التأسيس: إن المصطلحات عنصر أساسي في تأسيس العلم وتحديد وجوده من عدمه، ذلك أن العلم «لا يعرف الحياة، ولا يفرض ذاته إلا حين توجد أسماء دالة على مفاهيمه»[1]، ذلك أن المعرفة في صناعتها تحتاج إلى ما يثبتها ولن تثبتها إلا المصطلحات، وتزداد أهمية الوظيفة التأسيسية للمصطلح في صناعة المعرفة كلما أدركنا أن في غياب المصطلحات وعزلها ضياعا تاما للمضامين العلمية وفي انتظامها انتظام لتلك المضامين «لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلا إذا احتوت على أنساق مفهومية، ولا يمكنها ذلك إلا إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية»[2].

❷ التقييد: يقوم المصطلح بتقييد المحتويات المعرفية، عن طريق ضبطها بمسميات تمنعها من التلف والضياع وتحفظ لها الحدود وتسهل على المتعلمين تلقيها، فالمصطلحات تجمع هذه المحتويات في معاجم خاصة تؤسس للغة خاصة بهذه المعارف، وتفصلها عن غيرها في دقة وعناية. فقد جاء في كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» قول صاحبه: «إن العلماء قالوا ينبغي للطالب أن يشتغل بالتخريج والتصنيف غير مائل عن المصطلح مبينا مشكله مظهرا ملتبسه»[3]. حيث يتمثل جوهر علاقة التقييد في عناصر هي: التسمية، التعيين والإحالة.

① التسمية: المصطلح وحدة لسانية تستخدم لتسمية (**nomination**) المفاهيم الخاصة.

② التعيين: المصطلح وحدة أو مجموعة وحدات تصلح لتعيين (**désignation**) مفهوم.

---

[1] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس ــ المغرب، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، الكتاب الطبي الجامعي، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، 2005م، ص 66.

[2] المصدر نفسه، ص 66.

[3] خليفة حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مج 01، دار الفكر، 1982م، ص 38.

③ الإحالة: المصطلحات وحدات لسانية أو غير لسانية تحيل إلى مفاهيم أو أشياء خاصة بمجال معرفة أو بنشاط إنساني.

❸ التنظيم: إن العلاقات التي تؤسسها مصطلحات العلم الواحد فيما بينها تحقق للمعرفة منهجية خاصة في التعامل مع محتوياتها، ذلك أنها تنقسم في مجموعات منتظمة تشكل معا أنساقا متلازمة ومترابطة تسمح بمتابعة التطور المعرفي المتوالي وترصد حركة تقنين المعارف الإنسانية «ذلك أن التغير الذي يلحق المفهوم داخل حقله عبر الزمن يجسد حركية غير مرتقبة في كثير من الأحيان فيكون حضور المصطلح مساعدا على ترقبها»[1].

❷ المكون اللغوي للمصطلح:

تعد الخاصية الاعتباطية التي تحكم العلاقة التلازمية بين الدال والمدلول من أهم مواصفات اللغة، غير أن هذه الخاصية تفقد جوهرها في ظل علاقة المصطلح باللغة، لأن الاستعمال المصطلحي ينتقل باللغة من العموم إلى الخصوص أو التخصص، ويلقن للتسمية قواعد خاصة تتعلق بحدود العلوم ومتطلبات السياق، فالمصطلح في أبسط صوره معادلة اقتران مفهوم بتسمية، كما توضحه الخطاطة الآتية:

❁خطاطة توضيحية لمفهوم الصطلح❁ [2]

يرمي هذا المفهوم إلى توضيح كيفية اقتران المصطلح بالمفهوم لغويا، بخاصيتين هما:

---

[1] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 70.

[2] المصدر نفسه، ص 30.

① إلغاء الاعتباطية في قيام العلاقة بين الدال والمدلول، لأن فعل التسمية في الاصطلاح قائم على المعرفة المسبقة، وعلى وعي علمي حاصل للجهة المتخصصة بالبحث اللغوي الذي يفضي إلى تسمية المستجدات واقتراح مسميات لها على أساس بعض خصائصها.

② يسمح الوعي المسبق ببعض الخصائص الفيزيائية أو المعنوية للمسمى، بالتسمية تبعا لحجم أو لون أو حركة المستجد، سواء بالعودة إلى الموجود اللغوي أو بالابتكار اللغوي[1] حسب ما يوافق طرق وضع وتوليد المصطلحات.

إن الكلمة في المتوالية اللغوية لها عديد السياقات التي تشغلها بحسب المعاني التي يريد المتكلم تحقيقها، المتوزعة على مجموعات السياقات الثقافية والعاطفية والاجتماعية وغيرها، لذا يحاول المعجم العام أن يرصد كل الاحتمالات اللغوية التي يمكن للكلمة أن تأتي عليها.

فالكلمة، إذن، معنى وسياق، كما توضحه الخطاطة الآتية:

❁ خطاطة توضيحية لعلاقة الكلمة بالمعنى والسياق [2] ❁

[1] أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة العلوم الطبيعية ـــ أنموذجا ـــ، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات بفاس، ع 03، 2004م، ص 35.

[2] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 33.

غير أن للمصطلح في بنائه اللغوي صورة واحدة، لا يحكمها السياق وإنما المجال الذي تنتمي إليه، فعند الحديث عن التشريح بشكل عام في الطب لا يهم إن توسطت هذه الكلمة أو تأخرت في الجملة التي تحملها لأن معناها لن يتغير، إلا إذا تغير مجال استعمالها وهو ما تبينه الخطاطة الآتية:

(ن) العدد النهائي من المجالات

❁ خطاطة توضيحية لعلاقة المصطلح بالمفهوم والمجال [1] ❁

فمبدأ الأحادية الذي يحكم وضع المصطلح، يجعل من اللغة تمثل الشكل الخطي للمصطلح الذي يمنعها من الترادف والتساوي في المعنى.

تسعى اللغة العامة بفضل حركية كلماتها في مجموعة من الحقول الدلالية المترابطة والمشتركة في العديد من السمات إلى تحقيق التكامل الذي يقدم تصور المتكلمين باللغة «وقد دلت الأبحاث على أن اللغات تختلف في بناء الحقول الدلالية باختلاف تجارب متكلميها»[2]، بينما يتأسس المصطلح في حقول مفاهيمية، يوضع داخل كل حقل طبقا للمفهوم المرصود له، لتقوم بينه وبين باقي مصطلحات المجالات الأخرى أنساق تعكس الميادين العلمية التي تنتمي إليها، ليمنح هذا الشكل العلاقة بين اللغة والمصطلح في انتهاء المكون اللغوي للمصطلح إلى معجم خاص، بينما تقبع اللغة داخل المعاجم العامة، والفرق

[1] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 34.

[2] المصدر نفسه، ص35.

الجوهري بين المعجمين أن المعجم الخاص يضمن لمصطلحاته تطورا آنيا ويحفظها من الاندثار، بينما تزدهر الكلمات في المعجم العام بشكل عشوائي، قد يهجر فيه المتكلم معناها الأصلي فتصير من الألفاظ الميتة التي استغنى عنها المتكلمون بدعوى الغايات واستحداث أفانين جديدة في الخطابات اللغوية.

كما يجدر بنا أن نشير إلى أن المعجم الخاص يستعين في أحيان كثيرة بكلمات المعجم العام، ينقلها من حقولها إلى حقول مفاهيمة خاصة، كما توضح الخطاطة الآتية:

❁ خطاطة توضيحية للعلاقة بين المعجم العام والمعجم الخاص ❁

❸ المكون الاتصالي:

إن الوظيفة الجوهرية للغة هي التعبير عن محتويات تصورات المتكلمين وتبليغها للمتلقين، بما يكفل حصول التواصل بين هؤلاء الأفراد، وليست المصطلحات إلا وحدات لغوية للغات خاصة لا تنأى عن القيام بالوظيفة التواصلية بين المتعاملين بها، وهذا من خلال أربعة مراحل هي:

① التعبير (**Expression**): الهدف الأساسي للمصطلحات هو العبارة عن المفاهيم التي تحملها بكل دقة وسلامة يمنعان الالتباس والغموض عن الذي يتلقاها.

② الإدراك (**Perception**): تسمح المصطلحات للمتعاملين معها بإدراك صور المحتويات المعرفية التي ترسمها الشبكة العلائقية لمصطلحات علم معين.

③ الفهم(**Compréhension**): بفضل المرحلتين السابقتين، يتم تهيئة المتعاملين مع المصطلحات لفهم محتويات العلوم التي شكلت المصطلحات موادها، فيحدث بذلك الوعي المفاهيمي

الذي يسهل للمتعاملين مع وبالمصطلحات التواصل مع بعضهم ثم مع العلوم التي هم بصدد استخدام مكوناتها.

④ التواصل (**Communication**): المرحلة الأخيرة، التي تسمح للمتلقين باستعمال اللغة الخاصة في الخطابات التي يستخدمونها في التواصل داخل مجال مفاهيمي معين لعلم معين.

غير أن التواصل الفعلي مع العلوم مطلب بعيد المنال، نظرا لما تشهده كافة لغات العالم من ظاهرة التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد، الذي يصنع عائقا صعب التجاوز في وجه تحديد (**normalisation**) مصطلحات العلم، وما لم تتوحد لغة الحوار لن يتحقق التواصل المنشود[1].

ولتوضيح الترابط الحاصل بين المصطلح والمكونات السالفة الذكر، نستعين بالخطاطة الآتية التي تلخص علاقات المصطلح مع مكوناته: المعرفية، واللغوية والاتصالية.

[1] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص 71.

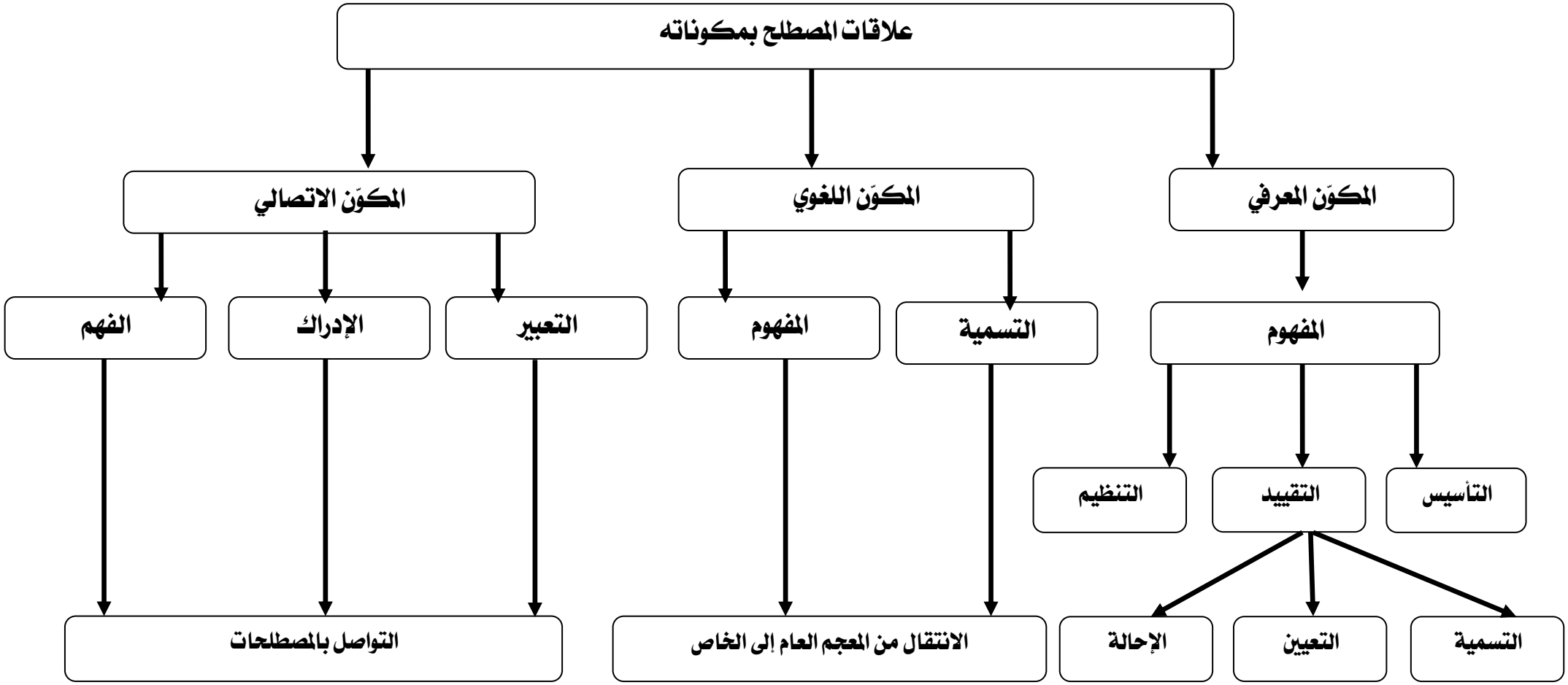

❁ خطاطة توضيحية لعلاقات المصطلح مع مكوناته: المعرفية، واللغوية والاتصالية❁

مما سبقت معالجته نخلص إلى أن علاقات المصطلح بمكوناته أمر منهجي وضروري تتوقف عليه مجموعة من العمليات الهامة تتعلق بدءا بصياغة المصطلح ووضعه وتنتهي إلى التواصل مع المحتوى الذي يمثله. ولا يعني هذا أن العلائق المصطلحية مختصرة في المكونات السابقة الذكر، إلا أننا توقفنا بالدرس والتحليل مع الأساسي منها ، الذي يساعدنا في إدراك صعوبات وضع مفهوم دقيق لمصطلحات العلوم، وكيفية وضعها، خاصة إن تعلق الأمر بالخطابات الأدبية والعلوم اللغوية. وهو ما سنتناوله في العنصر الموالي، الذي نبحث فيه مفهوم المصطلح البلاغي، والصعوبات التي تواجه وضع هذا المصطلح.

الباب الأول

الفصل الأول:

المصطلح البلاغي عند المشارقة إلى القرن الثامن الهجري

المبحث الأول: مفهوم المصطلح البلاغي

المبحث الثاني: مفهوم المصطلح البلاغي عند العرب حتى القرن الثامن الهجري

المبحث الأول:

مفهوم المصطلح البلاغي

❶ مدخل نظري

❷ صعوبات وضع المصطلح البلاغي

❶ مفهوم المصطلح البلاغي عند العرب:

«إن مصطلحات أي علم من العلوم، هي المدخل الطبيعي إلى مضمونه ومحتواه، والباب الموصل إلى مسائله وقضاياه، وهي المفاتيح لمغاليقه، بتحقيق المصطلحات وضبطها وتحصيل معانيها، يُدرك العلم ويُحصَّل، وبغير ذلك يتيه طالب العلم وتضطرب عليه المصادر والموارد، وذلك لأن مضامين العلم ومسائله الكلية والجزئية مختزلة في مصطلحاته ومودعة فيها، وهي بالنسبة له كالظرف بالنسبة للمظروف، وإدراك الظرف يؤذن بطبيعة المظروف»[1].

يبرز هذا التقديم أن التعاطي مع العلوم ومحاولة النهل من منابعها، لا يكون إلا من خلال فهم مصطلحاتها؛ التي هي بمثابة المفاتيح لما استغلق من أبواب العلوم، فإن أمسك الباحث بناصيتها طوّع غياهب العلوم وعجائبها، وإن هو أضاع هذه المصطلحات ضيّع معها منهجه في تناول العلوم وفهمها.

وباعتبار البلاغة علما من العلوم المتعلقة باللغة، كان لها مجموعة من الألفاظ اختصت بها أصبح لها على ضوئها حدود وتخوم معرفية تحدّها، مثلت مجتمعة ما اصطلح على تسميته مصطلحات البلاغة أو المصطلحات البلاغية، أو المسمى الآخر الذي تشترك مواده في صناعة المصطلحات البلاغية، هو مصطلحات علوم البلاغة.

وقبل الشروع في تحديد مفهوم المصطلح البلاغي، وجب أن نحدد الفرق بين المصطلحات البلاغية ومصطلحات علوم البلاغة.

أما المصطلحات البلاغية أو المصطلح البلاغي، فالمراد بها اللفظ أو الألفاظ المفردة التي تساهم في تأسيس مفهوم علم البلاغة وتشكيل كل خاصية من خواصّه، كما يمكن اعتبارها

[1] محمد الروكي، مقال موسوم بـــ: جهود الفقهاء في دراسة المصطلح القرآني، مجلة دراسات مصطلحية، العدد 02، ص 27.

مفاتيح البلاغة التي تحيل إلى مفاهيمها ومضامينها بشكل مباشر. عادة ما تكون هذه الألفاظ، في مقدمات الكتب التي تتناول البلاغة على شكل مدخل يبرز أساسيات علم البلاغة من خلال تقديم مفاهيمها وإظهار الفروق بينها التي ستتشكل على ضوئها فروع علم البلاغة. من أمثلة هذه المصطلحات: اللفظ، المعنى، الكلام، الحقيقة، الفصاحة، البلاغة.

بينما مصطلحات علوم البلاغة: هي المواد اللفظية المشكلة للعلوم التي تتقاطع مع البلاغة فتتأثر بها وتؤثر فيها، منها: النقد والفقه، فتتداخل مصطلحاتها وتتوحّد مفاهيمها ليأخذ منها كل علم بحظ، كما تعني أيضا: تلك الفروع التي وجدت للبلاغة زمن تحولها نحو البلاغة التعليمية، والتي أصبحت بعدها بزمن يسير علوما متميّزة تمثلت في: البيان، والمعاني والبديع.

لقد استعنا في رحلة بحثنا عن مفهوم التركيب المصطلحي «المصطلح البلاغي»، بمختلف الكتب البلاغية التي ساهمت في نشأة علم البلاغة وكذلك بتتبعنا لأهم الكتب العربية التي تناولت مختلف مصطلحات العلوم، حسب ترتيبها الزمني كالآتي:

❶ مفاتيح العلوم للخوارزمي (387هـ).

❷ التعريفات للشريف الجرجاني (816 هـ).

❸ التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين محمد بن عبد الرؤوف المناوي (1031هـ).

❹ الكليات لأبي البقاء أيوب بن سليمان الكفوي (1094هـ).

❺ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (القرن 12هـ).

ثم خصصنا بحثنا في أشهر المعاجم الأندلسية:[1]

---

[1] اعتمدنا على أشهر ثلاث معاجم أندلسية متوفرة، و لم نذكر الخصائص لابن سيده لضخامته ووقوعه في سبعة عشر جزء، لم يتسن لنا تفحصها ومراجعتها جميعا.

❶ البارع في اللغة[1] لأبي علي بن اسماعيل القالي البغدادي (مطبعة الحضارة العربية بيروت ــ ط01، 1975).

❷ معجم مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسين الزبيدي

❸ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيدة الأندلسي (معهد المخطوطات العربية ــ ط02، 2003م).

بالإضافة إلى مراجعتنا للمعاجم البلاغية الحديثة الآتية:

❶ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها لأحمد مطلوب (03 أجزاء ــ طبعة المجمع العلمي العراقي 1987م).

❷ معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة (طبعة دار المنارة ودار الرفاعي، ط03، 1988م).

❸ معجم البلاغة العربية نقد ونقض لعبد العزيز قلقيلة (دار الفكر العربي، ط01، 1991م).

❹ المعجم المفصل في علوم البلاغة (البديع، البيان، المعاني) لإنعام فوال عكاوي (دار الكتب العلمية، ط03، 1996م).

❺ معجم المصطلحات الأدبية لإبراهيم فتحي (التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1986م).

مع متابعة أهم الكتب التي تناولت الفكر البلاغي والمصطلحات البلاغية كالآتي:

❶ التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس لحمادي صمود(منشورات الجامعة التونسية 1981م).

❷ دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير لعبد الواحد حسن الشيخ (مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1986م).

---

[1] ذكر محققه هاشم الطعان أنه ليس إلا كتاب العين، قائلا: « ولكني بعد أن حققت النص وقعت على حقيقة طريفة جديرة بالإعلان هي أن البارع ما هو إلا كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي»، ينظر: القالي، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية بيروت، ط01، 1975م، ص 64.

❸ مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ للشاهد البوشيخي (دار القلم للنشر والتوزيع، ط01، 1995م)

❹ دراسات في البلاغة العربية لعبد العاطي غريب علام (منشورات جامعة قار يونس، ط01،1997م)

❺ البلاغة العربية قراءة أخرى لمحمد عبد المطلب (الشركة المصرية العالمية للنشر، 1997م)

❻ أوساط البلاغة العربية لمصطفى الجويني (دار المعرفة الجامعية، 1999م)

❼ البلاغة والنقد المصطلح والنشأة والتجديد لمحمد كريم الكواز (مؤسسة الانتشار العربي ــ 2006م)

برغم مراجعتنا لهذه المؤلفات البلاغية، فإننا لم نعثر على ما يساعدنا في تحديد مفهوم «المصطلح البلاغي» ويُسهم في تحديد الصفات النوعية والضوابط اللازمة لوضعه، بينما نجد سردا ضخما لمصطلحات تتوزع على العلوم البلاغية المتأخرة.

وقد مثّل غياب المفهوم الدقيق عقبة كبرى أعاقت نمو وتطور المصطلحات البلاغية، منذ وضعها حتى عصر الازدهار البلاغي وتصنيف المؤلفات الخاصة بهذا العلم «أي أن تسمية هذا العلم لم تتكرس ولم تأخذ مكانها صراحة على المستوى التاريخي وعلى المستوى المعرفي حتى القرن الثامن الهجري، ونحن نعلم أهمية استقرار تسمية علم ما في تحديد مساره ووضوح الرؤية اتجاهه»[1]، وكانت المصطلحات الجديدة عبارة عن فروع غايتها تسهيل الدرس البلاغي باشتقاقها من الأصول أو بإضافة تراكيب إليها، أو استخدامها مفردة للدلالة على عدة معان بلاغية، ما يمثّل مزالق خطيرة تهدّد المصطلح بالابتعاد عن البلاغة وولوج العلوم الأخرى بغلو وإسراف يُفقدان الألفاظ الدلالة المصطلحية البلاغية، إضافة إلى هذا، واجه المصطلح البلاغي مجموعة من العوامل والمسببات جعلته يبقى جامدا في قوالبه التقليدية، نلخصها في الآتي:

[1] ظافر الكناني، تحولات الدرس البلاغي، السجل العلمي لندوة: «الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول» 22،21 /1432/6هــ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، ج01، ص 1204.

❷صعوبات وضع المصطلح البلاغي:

واجه المصطلح البلاغي أثناء وضعه ــ من بداية التأليف البلاغي وحتى عصر الازدهارــ مجموعة من العوائق مسّت دقته العلمية اللازمة وصعّبت من تحديد ضوابطه، لعلّ أهمّها:

❶ نشأة البلاغة في بيئة المتكلمين والأصوليين.

❷ ارتباط البلاغة بقضية الإعجاز القرآني.

❸ تراجع الأدب وعزلة اللغة العربية.

❹ اختلاف أهداف الدرس البلاغي.

❺ أكثر علماء البلاغة هم من غير العرب.

❻أثر الفلسفة في البلاغة.

❶ نشأة البلاغة في بيئة المتكلمين والأصوليين:

لقد تطوّر علم البلاغة في بيئة المعتزلة والأشاعرة «دخل المتكلمون خاصة المعتزلة إلى ساحة النقد والبلاغة من منفذين رئيسين يتصل أحدهما بجانب الوسائل ونعني به حديثهم عن الخطابة والمناظرة... ويتصل الآخر بجانب القضايا التي تفرعت عن بعض أصولهم ونعني قضية إعجاز القرآن»[1]، وكذلك الأصوليين، بيئة حملت بذور نشأة البلاغة وأسهمت في ازدهارها، فجلّ الخائضين في الميدان البلاغي لهم ارتباطات وثيقة بعلم الكلام والأصول مع صلاتهم بعلمي المنطق والفلسفة، فالجاحظ المعتزلي[2] جمع إلى معرفته بعلم الكلام إلمامه بفلسفة اليونان، والأمر

---

[1] عبد الحكيم راضي، الأبعاد الكلامية والفلسفية في الفكر البلاغي والنقدي عند الجاحظ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط03، 2006م، ص11.

[2] تم اختيار الجاحظ بناء على اعتبار بعض المؤلفات البلاغية ودرّاسها، الجاحظ أوّل من خط للبلاغة محاور عريضة ومصطلحات أوّلية.

سيّان مع عبد القاهر الجرجاني؛ منطقي ومتكلّم يحسن طرق الجدال والمناظرة، ما جعل من البلاغة موشّاة بحلّة مصبوغة بحديث المتكلّمين تأخذ من ألفاظهم الكثير، «فهؤلاء هم من كبار المتكلّمين والأصوليين، وهم الذين عنوا بالبلاغة دراسة وتقعيدا، وتهذيبا وتلخيصا، وعلى أيديهم تطوّرت البلاغة إلى أن أصبحت علما محدّد القواعد والأصول»[1]، فارتبطت البلاغة معهم بالغاية العملية المحاطة بالمواقف العقدية للمتكلمين، التي كانت سببا مباشرا في قيام نزاعات بينهم تدفعهم إلى مهاجمة الخصوم بالبيان اللاذع الذي يشغل أتباعهم والناس عن متابعة الدرس البلاغي الجاد والاكتفاء بالانتصار لأحد المتخاصمين «وسرعان ما أصبحت هذه المحاورات والخصومات بل قل المناظرات شغل الناس الشاغل، فهم يعجبون بهذا المناظر أو ذاك .. ويحاولون أن يتبينوا أسباب الظفر والهزيمة فيعودوا إلى النظر في حجج الخصمين وفي لغتهما ومخارج حروفهما وإشاراتهما وهيآتهما»[2] وهو ما نحى بالبلاغة إلى الانحلال التام في نسق المنطق والفلسفة والتخلي بطواعية عن المنهج اللغوي والمسحة الفنية.

❷ ارتباط البلاغة بقضية الإعجاز القرآني:

لا مجال لإنكار علاقة البلاغة بالإعجاز القرآني، وكيف كان باعثا للدرس البلاغي ومساهما فاعلا في تطويره والبحث فيه، ووضع المصنّفات والمؤلفات في ذلك. بل أضحى تعلم البلاغة أمرا واجبا لا تستقيم دونه البحوث في القرآن الكريم «اعلم ــ علمك الله الخير ودلك عليه وقيضه لك وجعلك من أهله ــ أنّ أحق العلوم بالتعلم وأولاها بالتحفظ بعد المعرفة بالله ــ جلّ ثناؤه ــ علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذي به يعرف إعجاز كتاب الله الناطق

---

[1] لمزيد من التوسع ينظر: أمين الخولي، فن القول، قدم له: صلاح فضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (د،ط)، 1996م، ص 112.

[2] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط09، 1995م ، ص 32،33 .

بالحق... وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب... »[1] إذ أفرز دراسات ومباحث جليلة في فهم قضية الإعجاز ومحاولة تعليلها تعليلا لغويا وبلاغيا، جعل العديد من البلاغيين ينقدون نظراءهم ممن لم يُفردوا أبوابا في كتبهم لهذا الجانب، لرؤيتهم فيه الهدف المقصود والغرض الأساس والغاية من دراسة البلاغة «إنما هي فهم الإعجاز من القرآن، لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه، بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكلام مع الكمال فيما يختص بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها، وهذا هو الإعجاز الذي تقصر الأفهام عن إدراكه»[2]، ومع أهمّيّته فقد شكّل غموضا وصعوبة في فهم مباحث علم البلاغة لاعتنائه الفائق بمقارعة الخصوم ودحضهم، وإفحامهم بالحجة الدامغة التي تلجأ إلى أسلوب المنطق والجفاف أكثر من الحسن والطلاوة، مع ما يصحبه من تعقيد، مثلما يرى محمود شاكر حين أعاب على عبد القاهر أسلوبه الجاف، لالتفاته إلى نقض آراء عبد الجبار صاحب كتاب المغني وطائفة من المعتزلة في مسألة اللفظ[3]، أيضا كانت البلاغة العربية متجهة إلى تفسير النص القرآني ماجعلها لفترة طويلة تبحث في تفسير النصوص الأدبية دون أن تنتقل إلى البحث في آليات انتاج النصوص والخطابات اللغوية المتجددة «لم يكن هم البلاغيين العرب .. إبراز قوانين إنتاج الخطاب وإنما قوانين تفسير الخطاب. كان الاهتمام ينصب بالدرجة الأولى على تفسير القرآن وعلى ضبط القواعد التي تضمن تفسيرا يتفق عليه الجميع. بالإضافة

---

[1] أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط01، 1371هــ / 1952م، ص 01.

[2] لمزيد من التوسع ينظر: العلوي اليمني، الطراز المتضمن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط01، 1433هــ/2002م، ج03، ص 368.

[3] لمزيد من التوسع ينظر: مقدمة دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي ـــ القاهرة، (د،ط)، 2000م ، ص (هــ).

إلى هذا، كانت هناك حاجة إلى تدعيم عقيدة الإعجاز والبرهنة عليها بتحليل دقيق للنصوص»[1]، كل هذا جعل البلاغة تتأخر في البحث عن أفق يتيح لها استقلاليتها وتبني على مساحته ذاتها وتُشْعِر الدراس بكينونتها.

❸تراجع الأدب وعزلة اللغة العربية:

يظهر ذلك خاصة بعد القرن الثالث الهجري (03هـ)، حينما بلغت الحاضرة العباسية أوجها متّجهة للتقهقر، بأن أصبح الأدب صنعة ولعبة لغوية يمتهنها من لا حس له بالذوق الأدبي الرفيع الرصين، ما دفع درّاس هذه الفترة وبالخصوص عقب القرن الخامس الهجري (05هـ)، إلى الابتعاد عن دراسة منتوجهم الأدبي وتحليل نصوصهم البلاغية، وانكبابهم بالدرس على بلاغة سابقيهم وتحليل شواهدها يستعينونها في مباحثهم البلاغية المكتوبة بغير لغة عصرهم ـــ التي تعاني الضعف ـــ مساهمة في فقد النبرة الجمالية الأدبية، والتركيز على القواعد والقوانين الصارمة التي تمكّن بلاغة الأدب، وتسهّل للناشئة امتلاك وسائله والأخذ بناصيته، ما جعلها تميل بالبلاغة نحو الإسفاف مرة، وأخرى إلى الإسراف العلمي، فيأتي الأسلوب جافا وعرا مشكّلا غموضا وتعقيدا في المصطلحات البلاغية وعائقا نحو نموّها.

وكان من نتائج ذلك «أنّ البلاغة العربية حينما جُعلت درسا تعليميا يُمارس ويُزاول بطرق مدرسية منظّمة، كانت ظروفه تقضي عليه بإيثار منهج تعليمي وأسلوب بحث مدرسي له صفة واضحة معيّنة، هي الاتجاه إلى الناحية النظرية التعليمية التي تعتمد على الضبط العقلي، والقواعد المطّردة، والحدود الضابطة وما إلى ذلك الأمر الذي يحقّق الغرض العام التهذيبي

[1] عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغرابة دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط03، 2006م، ص 63.

المحض، ولا يتحقّق معه في سهولة كثير من الغرض الأدبي العلمي، الذي يراد من تعلم اللغة، ومعرفة أدبها وفنّها القولي»[1].

❹ اختلاف أهداف الدرس البلاغي:

كنتيجة حتمية للوضع السابق، أصبحت البلاغة نوعان؛ بلاغة علمية وأخرى تعليمية، فأمّا العلمية تعنى بصياغة القواعد وتفسيرها وتعليلها مع مراعاة التنظير والتفسير والوصف العلمي، دون مراعاة التيسير والتسهيل بقدر ما تركز على الوصول إلى الحقيقة، والتعليمية تسعى إلى تبسيط البلاغة بتبسيط قواعدها وتيسيرها لمتعلّميها. فاختلفت غايات وأهداف دارسي البلاغة لكنّها تمحورت في ثلاثة محاور رئيسة:

①ديني ② تعليمي ③ نقدي

«فالهدف الديني مرتبط بدراسة الإعجاز البياني في القرآن ومحاولة بيانه وتعليله، والهدف التعليمي هو تعليم الناشئة فنون القول والكتابة بعد شيوع اللحن وفساد الألسنة، والهدف النقدي يتّصل بتمييز الكلام الحسن من الرديء والموازنة بين القصائد والخطب والرسائل، والبحث عن أسرارها الجمالية»[2]. ليصبح المصطلح البلاغي في وضعه خاضعا لأهداف الدراسات البلاغية، مصبوغا بالعلمية اللازمة دون الحس البلاغي المطلوب توفّره، فالجانب الديني يطغى بمصطلحاته في قضية الإعجاز، والتعليمي كان سببا ليحفظ به العرب تراثهم من الضياع وليواجهوا به كل متحد طاعن في صدق بيانهم وبراعتهم بوسائلهم المبسِّطة الشارحة للبلاغة «كان هذا السبب ــ الهدف التعليمي ــ[3] من الدوافع التي جعلت العرب يفكرون في

---

[1] أمين الخولي، فن القول، ص 117.

[2] أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، ط01، 1973م، ص 32 ــ 36.

[3] العبارة بين معترضتين من وضعنا لنوضح أن ما أراده أحمد مطلوب بالسبب هو الهدف التعليمي.

جمع تراثهم وتدوينه ووضع القواعد والأصول التي تحفظ ذلك التراث وتجعل العرب مرتبطين به ارتباطا وثيقا»[1]، أما الهدف النقدي فاستعان بالبلاغة للوقوف على مواطن الجمال في النصوص، ولتساعده على إصدار الأحكام النقدية في صورة فنية ذوقية تلقى القبول من منتج النص«ولهذا العلم ــ البلاغة ــ بعد ذلك فضائل مشهورة ومناقب معروفة، منها أن صاحب العربية إذا أخلّ بطلبه، وفرّط في التماسه، ففاته فضيلته، وعلقت به رذيلة فوته، عفّى على جميع محاسنه، وعمّى سائر فضائله؛ لأنه إذا لم يَفرِق بين كلام جيد وآخر رديء، ولفظ حسن وآخر قبيح، وشعر نادر و آخر بارد، بان جهله وظهر نقصه»[2] والبلاغة في أخذ ورد بين هذه الجوانب الثلاثة، يبقى حظ مصطلحاتها الخالصة ضئيلا في الاستخدام بين زخم المصطلحات الأخرى.

إضافة إلى هذه الأهداف، انحصرت البلاغة في ثلاث غايات أخرى «يمكن القول: إن الدرس البلاغي في التراث العربي كان يتحرك في ضوء غايات ثلاث: الغاية العملية، والغاية الفكرية والغاية الجمالية. وربما كانت الغاية الجمالية أضعف الغايات الثلاث حضورا وتأثيرا»[3] وقد سيطرت الغاية العملية على مختلف البحوث اللغوية التي اتجهت صوب البلاغة، وقد اتخذت هذه الغاية شكل استثمار مفردات الدرس البلاغي في تحقيق غرض الاقناع للخطابات اللغوية في النصوص المختلفة، وعليه يرى محمد العمري أنّ: « الجاحظ وصل إلى بلاغة

[1] أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، (د، ط)، 1982م، ص 24، 25.

[2] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 02.

[3] ظافر الكناني، تحولات الدرس البلاغي، ص 1215.

الخطاب الإقناعي من خلال البحث في المعرفة بصفة عامة: كيف نفهم وكيف نُفهم؟ بلاغة قوامها الاعتدال في استعمال الصور البلاغية حسب الأحوال والمقامات»[1].

❺أكثر علماء البلاغة هم من غير العرب:

يعدّ عاملا خارجيا أثّر بطريقة غير مباشرة في تعقيد المصطلح البلاغي، برغم إيجابيته التي تؤكد بصفة مطلقة تميّز اللسان العربي وإقبال غير العربي على تعلّمه، لكن يظلّ مشكل العُجمة قائما،وقد تنبّه «ابن خلدون» إلى خطورة ذلك على البعد الفني الجمالي للسان العربي أو البلاغة «إذا تقدّمت في اللسان ملكة العجمة صار مقصّرا في اللغة العربية»[2]. وينبغي الإشارة إلى أن وجود العجمة التي ذكرها ابن خلدون ليس المقصود منه اللحن أو فساد الكلام، إنّما صعوبة التعبير ووعورته لغلبتها على اللغة العربية عند متكلّمها ــ لغة نشأته ــ فيأتي مصطلحه صعبا منفّرا خاليا من اللمسة الجمالية الفنية[*]، فإذا كانت عجمة مضافة إلى فلسفة، يحصل الابتعاد عن الفنية والإبداع بقدر البعد عن حس العربية وتمثّل روحها.

نتبيّن من هذا الرأي أنّ هذا الاختلاط ولّد مزالق أسلوبية ناتجة عن امتزاج العُجمة بالعربية، فكانت لغة التصانيف لا تخلو من تعقيد لفظي يوشك أن يعصف بالمعنى الدلالي ويقصيه، ما جعل البلاغة غرضا تعليميا لتذليل هذه المزالق وترويضها بما يضمن الجمال اللغوي والتعبير والأداء السليم.

---

[1] محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، 1999م، ص 24.

[2] ابن خلدون، المقدمة، تحقيق وتعليق: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، ط01، 2005م، ج03، ص 234.

[*] من أمثلة ذلك، مفهوم الحركة عند التفتازاني : «والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر، أعني أنّها عبارة عن مجموع الحصولين» فالعبارة بها نوع من الثقل في التركيب تنفر النفس منه. لمزيد من التوسع ينظر: التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر)، الشرح المطول على التلخيص، مطبعة تركية، (د،ط)، 1330هـ، ص 316.

❻أثر الفلسفة في البلاغة:

إنّ تأثر البلاغة بالفلسفة وعلوم المنطق راجع إلى تأثر البلاغيين أنفسهم ـــ وجلّهم من المتكلمين ـــ بهذه العلوم، خاصة الفلسفة اليونانية التي تسرّب منها الكثير إلى البلاغة العربية، ومنه تأثّر عبد القاهر الجرجاني «فقد كان كلامه في بعض المواضع من كتبه شديد الصلة بكلام المناطقة، ممّا يدل على تثقّفه بالمنطق واصطلاحاته وقوانينه»[1]. فمن نتائجه جفاف الأسلوب وتشعّب الحجج والدلائل من البلاغة ومن غير البلاغة، ما يحتّم عليها احتواء مصطلحات لا علاقة لها بها تفتقر إلى الأدبية. غير أنّ هذه العلوم طوّرت منهجية تناول الدرس البلاغي وحكّمتها بصرامة علمية أزالت تداخل العلوم غير المنظم الذي يفقدها قيمتها وأهميّتها بالنسبة لغيرها، وسمحت لمن تلى « الجرجاني» بأن يعلّق ويشرح ويضيف، ويسهّل فنون البلاغة لطالبيها ومريديها.

مما سبق معالجته نخلص إلى أن الحديث عن البلاغة علما قائما ليس بالأمر الهين، فهي لم تكن مبعثا للدراسات اللغوية العربية المتقدمة ولا مطلبا للباحثين فيما تأخر، بل جاءت نتيجة لمخاض عسير جمع العديد من العلوم اللغوية التي بحثت في وسائل جديدة ومناهج مستحدثة لتواصل مسيرتها في العناية باللغة، و لم تجد غير مجموعة من الوسائل تمثل وشائج و روابط بين هذه العلوم سمّيت البلاغة «إننا عادة نتكلم عن البلاغة وكأنها شيء واضح المعالم، معروض أمامنا ببساطة وما علينا إلا أن نقطف ثماره. هذا تصوّر ينبغي تصحيحه ذلك أن ما يسمى بالبلاغة مغروس في غابة من المعارف والعلوم. وليس من الصواب المنهجي دراسة أحد هذه العلوم بمعزل عن العلوم الأخرى. البلاغة لها ارتباطات بالنحو والتفسير وعلم الإعجاز والمنطق

---

[1] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص167 ــ 181.

وعلم الكلام»[1]، ثم إن من انكب على الدرس البلاغي لم يكن بلاغيا بما تعنيه الكلمة من التخصص، لأن البلاغة حتى ذلك الوقت لم تكن علما يشتغل به الدارس بل وسيلة يستعين بها فيما يبحث «فممارس الدرس البلاغي ربما كان نحويا أو لغويا أو متكلما أو منطقيا... لكنه لم يكن قط (بلاغيا) بالمعنى العملي لهذه الكلمة»[2]. وهو ما سنجده في المبحث الآتي، الذي نرصد فيها مراحل تطور البلاغة العربية، وكيف نقف في كل مرحلة عند أهم جهد حرّك دولاب البحث البلاغي العربي، حتى وإن لم يكن صاحب هذا الجهد بلاغيا خالصا، وهو ما ذكرناه آنفا.

[1] عبد الفتاح كيليطو،الأدب والغرابة دراسة بنيوية في الأدب العربي، ص 64.

[2] ظافر الكناني، تحولات الدرس البلاغي، ص 1207.

المبحث الثاني:

مفهوم المصطلح البلاغي عند العرب حتى القرن الثامن الهجري

❶ مدخل نظري

❷ مراحل تطور علم البلاغة:

أ.المرحلة الأولى: تسجيل الملاحظات البلاغية

ب. المرحلة الثانية: التطور والازدهار

ج. المرحلة الثالثة: التعقيد والجمود

❸ خلاصة البحث في مراحل تطور البلاغة العربية عند المشارقة حتى القرن 08 هـ

❶مدخل:

إنّ عدم توصّل البلاغيين العرب إلى تحديد مفهوم المصطلح البلاغي، لم يمنع أن تمس البلاغة ــ حتى بلوغها النضج والتأليف ــ تغيّرات كثيرة، فبعد أن كانت صفة للكلام الجيد والقول المبين؛ ومقياسا لقدرة المتكلم على ترويض الخطاب، أصبحت علما ذا قواعد وأحكام، بل انقسمت إل علوم ثلاثة اختص كل منها بمصطلحاته ونظمه. و لم يكن هذا التطوّر إلا بفضل الجهود العربية وغير العربية التي بحثت في مواضيع اللغة خاصة النحو والبلاغة، بدء بالجاحظ وانتهاء إلى أوّل مُؤَلّف منظم يستقصي البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، الذي لم تبق البلاغة حكرا عليه، بل بحث فيها غيره ممّن تلاه معلّقا وشارحا لمؤلفات سابقيه ومضيفا من ميزات عصره ما يتوافق ولغته.

إذ صار البحث البلاغي ضرورة ملحّة، فرضها فساد الذوق السليم وانحرافه بغياب السليقة شيئا فشيئا، وضمور الطبع المشكِّل لمصدر الإلهام ومنبع الفصاحة للعربي، باختلاطه بشعوب الأمصار الأخرى وانحلاله فيها بشكل تدريجي. ومن ثَمّ ظهرت الحاجة إلى وضع أصول تُجنّب الزّلل وتمنع الوقوع في الخطأ للعربي ولغير العربي، مصيّرة البلاغة إلى أن تكون علما بعد أن كانت فنّا. وهو ما نلحظه بشكل جلي، في القرون التي تلت عبد القاهر الجرجاني لاسيما مع نهاية القرن الرابع الهجري (04هـ) وحتى القرن السادس (06 هـ)، حيث ألّف السكاكي كتاب «مفتاح العلوم» الذي انقسم إلى أقسام ثلاثة؛ صرف ونحو، وقسم ثالث للبيان والمعاني، مقعّدا البلاغة ومطورا لدلالتها. ولنتمكن من ضبط الرؤية العربية المتقدمة للمصطلح البلاغي، لا سبيل لنا إلا تتبع تطور علم البلاغة عند العرب ومن ثم عند المغاربة، ابتداء بالقرن الثاني الهجري (02هـ) حتى القرن الثامن الهجري (08هـ). وعلى سبيل التيسير

قسمنا مراحل تطور علم البلاغة إلى ثلاثة مراحل، خُصَّت كل مرحلة تاريخية بأهم من برز فيها وقدّم دفعا نوعيا لمفهوم البلاغة.

لقد تراوح المفهوم الاصطلاحي للبلاغة في العصور المتقدمة بين معنيين[1]، أريد من الأول العناية بالقول الأدبي وتحصيل خصائصه التي تمكنه من تأسيس مسحة جمالية تسهم في فنية العمل الأدبي، وتدفع بالمتلقي نحو الإعجاب بالنصوص التي يتلقاها، مما يُلبس البلاغة حلة الفنية، التي تسعى في أقصى غاياتها إلى تجويد العمل الأدبي، فتأتي تارة وصفا للكلام ، كقول أكثم بن صيفي: « البلاغة الإيجاز»[2]، وقد أراد الكلام الموجز الذي يتساوى لفظه ومعناه، ويتفق بناؤه التركيبي مع بنائه المعنوي، وتارة أخرى تكون البلاغة وصفا للمتكلم، إذ «جماع البلاغة التماس حسن الموقع، والمعرفة بساعات القول، وقلّة الخرق بما التبس من المعاني أو غمض، وبما شرد عليك من اللفظ أو تعذّر»[3]. ولا أدل على هذا، من الممارسات النقدية البلاغية لشعراء المطولات أو الحوليات، فيقفون عند الألفاظ يختارون ويغيرون وينقحون حتى يستوي الشعر ويستقيم في حلة فنية جميلة، و لم تكن تلك الملاحظات في أسواق العرب إلا إثباتا قاطعا على رفعة الذوق البلاغي ودقته عند المحكمين من الشعراء «فالبلاغة قديمة قدم الأدب نفسه، لأنّها تكون مرادفا له، فالشعراء منذ العصر الجاهلي والإسلامي كانوا يقفون عند اختيار الألفاظ والمعاني والصور، وكانوا أحيانا يسوقون ملاحظات لا ريب في أنّها أصل الملاحظات البيانية في البلاغة العربية»[4].

---

[1] حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، سلسلة بحوث اللغة العربية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث اللغة العربية ــ مكة، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1996م، ص 23.

[2] أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ج01، 1993م، ص 56.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 88.

[4] منصور عبد الرحمان، اتجاهات النقد الأدبي من الجاهلية حتى القرن الرابع الهجري، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م، ص98.

إن تعلق البلاغة في زمنها المبكر بالكلام والمتكلم، أمر طبيعي مرده الثقافة الشفوية التي كوّنت الملفوظ العربي الجميل خاصة الشعر، فقد كان يلقى في الأسواق، ويُنقد قائله، ويُصَحَّح ويُنقّح ويُقوّم في الأسواق أيضا، لذا كان من جملة معاني البلاغة في هذا العصر النص المتميز والتوصيل المتميز[1]، فهي الوسيلة والأداة، كما أنها مقياس النظم الحسن والأداء الجيد «و لم يكن هذا غريبا على أمة اتسمت بالفصاحة، وتسابقت في مضمارها ، يعصمهم في ذلك سليقة سليمة، وذوق رفيع رصين، لا يلجأون معه إلى مقياس ولا إلى مصطلح بلاغي»[2].

فلم يتسن للبلاغة في هذا الزمن ــ على ضوء ما تقدم من مفاهيم ــ أن تؤسس لتصير علما، بل اكتفت بكونها مطلبا اجتماعيا ضروريا يُمارس بشكل عفوي يومي في كل معاملات الفرد العربي سواء أكان شاعرا أو خطيبا أو متكلما، فالبلاغة تمثل « حاجة فنية من حاجات الحياة الاجتماعية في عصور العربية التي لم تكن للقوم فيها حياة علمية دارسة، فكان يفي بتلك الحاجة تناول فعلي، تحتكم فيه طبيعة الحياة، فتلزم بأساليب معينة في تعلمه؛ فحاجة القوم إلى القول الجيد، نثرا أو شعرا، كانت تخلق فيها الخطباء والشعراء»[3].

لقد اتجهت البحوث اللغوية العربية المتقدمة نحو البلاغة بشكل غير مباشر لتفسير أسرار النظم والإعجاز في القرآن الكريم، ثم درستها في ضوء علم النحو والصرف والفقه، لتبحث فئة أخرى من الدارسين في علاقة بلاغة العرب بالتراث الأجنبي، غير أننا لا نقف في فترات اللغة الطويلة وحتى القرن

---

[1] «والبلاغة بوصفها وسيلة إقناع، يجب أن تخلو مما يعيق التوصيل، توصيل الكلام إلى السامعين، لأن تلك العوائق تؤثر في التعبير، فتجعله قاصرا عن الإفصاح والإفهام» ينظر: محمد الكريم الكواز، البلاغة والنقد ــ المصطلح والنشأة والتجديد ــ، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ــ لبنان، ط01، 2006م، ص 12.

[2] حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 25.

[3] أمين الخولي، فن القول، ص 113.

(08هــ) على مؤلفات للبلاغة في نفسها، اعتنت بالبحث فيها مادة ومنهجا، وصنفت في مصـــطلحاتها وعلومها، ودراسة الوسائط المعنوية المتعلقة بذلك، «إلا أن هذه الجهود لا تخلو، على أهميتها، من النقص فالآثار التي تروم الإلمام بمختلف مراحل البلاغة نشأة وتطورا واكتمالا قليلة، وما اتجه منها هذه الوجهة، باشر المسألة من زاوية تاريخية، حدثية أضعفت جانب التأليف والاستنتاج، كما أنّها لم تعتن عناية كافية بالأسس التي يقوم عليها التفكير في جمالية اللغة عند العرب. فجاء جلها تاريخيا للتـــأليف البلاغـــي لا للبلاغة، ولا يخفى الفرق بين الوجهتين، ومن ثم تشابهت هذه المؤلفات في هيكلها العام وحتى في مواقف أصحابها من بعض المسائل الجزئية، فتراها تعيد النصوص نفسها وتوظفها بنفس الكيفية، وهي في كـــل ذلك تعرض عن استكناه مخزونها الفكري والأدبي، فتبقى صامتة مغلقة على أسس النظرية الأدبيـــة»[1]. لذلك كان من العسير الوقوف على بداية الدرس البلاغي العربي بشكل دقيق، ما يؤسس لعقبة تاريخية تعيق البحث العميق في شأن المصطلح البلاغي.

فقد أجمعت مختلف البحوث التي تناولت البلاغة العربية، على أن البلاغة لم تستقر علما إلا بعد القـــرن الخامس الهجري «البلاغة كعلم لم تعرف ، و لم يشتهر أمرها إلا بعد القرن الخامس الهجري (05هـــ)، أما قبل ذلك فقد كانت تعرف بأنّها فن، أو لأقل : إن الغالب على مفهوم البلاغة فيما قبـــل القـــرن السادس الهجري هو المفهوم الأدبي الفني والغالب فيما بعد ذلك هو المفهوم العلمي»[2].

بناء على ما سبق، نحدّد للبلاغة في مفهومها هذا ثلاث مراحل، نعتني بدرسها كالآتي:

❶ المرحلة الأولى: **تسجيل الملحوظات البلاغية.**

[1] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، السلسة السادسة: الفلسفة والآداب، مج ع 21، 1981م، ص 10.

[2] حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 31.

❷ المرحلة الثانية:**التطور والازدهار**

❸المرحلة الثالثة: **التعقيد والجمود**

وهناك من يعتبر أن المرحلة الثانية من حياة البلاغة العربية، هي مرحلة اعـــتنى فيهـــا بعـــض النحاة،والأدباء والنقاد بالبلاغة من خلال تناول بعض مباحثها في كتبهم، من أمثال: سيبويه، والمـــبرد، وأبو هلال العسكري، غير أننا لم نقف عند هذه المرحلة بالتفصيل، لأننا لم نعثر فيها على بداية بحـــث بلاغي حقيقي، عدا ما كان من إشارات اقتضتها في كثير من الأحيان الضرورة النحوية في الشواهد، أو النقدية في مناقشة جماليات النصوص الأدبية الشعرية أو النثرية.

ما يجعلنا نقف عند المراحل السابقة بالتحليل كالآتي:

❶ **المرحلة الأولى:** عنيت بتسجيل الملحوظات البلاغية، نقف فيها بالدرس والتحليل عند الجـــاحظ، الذي ملّك البلاغة بفضل مؤلفاته[1] شيئا من المنهجية العلمية الصارمة خاصة في كتابه البيان والتبيين.

انطلق الجاحظ في معالجة مفهوم البلاغة بالتساؤل عن معناها عند غير العربي، فأورد مجموعة من المفاهيم كانت إجابة عن سؤال مفاده: ما البلاغة؟

«قال الفارسي: معرفة الفصل من الوصل، وقال الرومي: حسن الاقتضاب عند البداهة، والغزارة يـــوم الإطالة. كما رد الهندي قائلا: وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة»[2]، ثم أورد العديد من الآراء المتفرقة في البلاغة ـــ لا يسع البحث للإلمام بها ـــ نذكر منها: «وقال بعضهم ـــ وهـــو مـــن أحسن ما اجتبيناه ودوّناه ـــ لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه،

---

[1] خاصة ما أورده من ملاحظات بلاغية هامة في البيان والتبيين، الحيوان، وكذك في بعض الرسائل التي خلّفها.

[2] الجاحظ،البيان والتبيين، ص 88. كما أورد الجاحظ مجموعة أخرى من مفاهيم البلاغة عند غير العربي، منها: قال بعض أهل الهند: «جماع البلاغة البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة»، نفسه، ص 88. كذلك ما جاء في صحيفة هندية: «أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللحظ، متخيّر اللفظ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة ..... » المصدر نفسه، ص 92.

فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»[1]، بإنعام النظر في هذين المفهومين، نخلص إلى أن الجاحظ قد جمع العديد من الملاحظات البلاغية التي ساقها ليقف على مفهـــوم البلاغـــة، فمســـاءلة الفارسي، والرومي والهندي تؤسس لتصور بلاغي سائد في مجتمعاتهم ، لا يتناسب والحاجة العربية إلا في غاياته العامة، فكانت ردود هؤلاء متعلقة بالمتكلم، مرة، وأخرى بالكلام، فالرومي في رده يميّز الخطيب الأفوه البليغ، بالذي يترل الأمور مواضعها ويلزم المقامات بأحوالها. بينما ترد في المفهوم الثاني خـــواص تسم الكلام بسمة البلاغة، غير أنها غير ظاهرة ولا ثابتة، لا تعين الناشئ على امـــتلاك البلاغـــة، ولا الوقوف على حدودها، فمسابقة المعنى اللفظ واللفظ المعنى حتى يقعا في نفس المرتبة عند المتلقي، لا تزيد في وضوح خواص الكلام البليغ، بقدر ما تفرط في تغييبها، فيكثر اللبس ويضطرب المتلقي والمـــتعلم في تحصيل صفات الكلام البليغ، فلم تكن مثل هذه العبارة لتتجه بالبلاغة نحو علميتها، بل قد تُظهر بعض فنّيتها لا غير، «نضيف إلى ما تقدم غموض المفهوم كما ورثناه عن القدماء في جمل مبسترة لا تبين عن وضوح، أو نظرة شاملة للأشياء، فلا نظن أن ما أورده الجاحظ من أسئلة لفارسي ويوناني وهندي عن معنى المصطلح وما ذكره من إجابات يقدم كثيرا»[2].

فقد توزعت المادة البلاغية عند الجاحظ، في أهم مؤلفاته كالآتي:

① مجموعة الرسائل والبخلاء:

تميّزت المادة البلاغية في هذين المؤلفين بالندرة وعدم الانتظام، فقد كانت متوزعة تتحكم فيها طريقة فكر الجاحظ الاستطرادية الانتقالية التي تحتكم إلى السياق وإلى ضرورة التواصل اللغوي «تبـــدو المادة البلاغية في هذه المؤلفات، إذا قارناها بما ورد في البيان والتبيين، قليلة صعبة المنال، لا سبيل إليهـــا

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 115.

[2] رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف الإسكندرية، ط02، (د، ت)، ص 12.

إلا القراءة المتواصلة المتأنية، إذ يبقى بروزها، في الغالب، رهين منهج المؤلف واستطراده وتداعي الفكر لديه»[1]. فمما جاء في رسائله حديثه عن العلاقة بين اللفظ والمعنى وتساويهما في المرتبة، فيأتي الكـــلام بليغا فصيحا، ذا معرض حسن وقبول جيد، إذ يرى أن قِوام «ذلك خصائص في ذات اللفـــظ مفـــردا يكتسيها من تلاؤم مكوناته الصوتية وجملة[2] من القوانين تتحدّد بها علاقته بالمعنى». كما تناثرت في ثنايا هذين الكتابين العديد من الآراء البلاغية الأخرى التي لم نذكرها، لأنها على أهميتها قـــد تكـــررت في كتاب البيان والتبيين.

② الحيوان:

احتوى هذا الكتاب على بعض القضايا الهامة التي بموجبها تتأسس البلاغة العربية علمـــا لـــه مبادؤه وقواعده، ومن أهم القضايا التي تناولها الآتي:

❶ قضايا لغوية عامة: من أهمها، رأيه في نشأة اللغة وسبل توزعها[3]، وكيفية اكتساب اللغة وارتبـــاط القدرة اللغوية بوضع المتكلم، وغيرها من القضايا التي تبحث في اللغة.

❷ نظريته في الكلام: عالج فيها العملية التواصلية، منتبها إلى توسع شبكتها وتعدد أطرافها، وصـــعوبة نجاحها ما لم يؤد كل طرف دوره في تحديد خصائص الخطاب اللغوي وماهية أسلوبه، مبوئا الوظيفـــة الرابطة بين المتكلم والسامع مترلة هامة.

❸ خصائص الخطاب وجملة المقاييس الأسلوبية: أكد فيه الجاحظ أهمية البيئة الأدبية باعتبارها الخاصية الأساسية في ممارسة اللغة ممارسة فنية.

③ البيان والتبيين:

---

[1] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس ، ص 146.

[2] الجاحظ، رسالة التربيع والتدوير، تح: شارل بلا، 1957م، ص 59.

[3] من ذلك، حديث الجاحظ عن الحبسة والثقل في اللسان، وما يسببانه من فساد البيان. لمزيد من التوسع، ينظر: الحيوان، ج04، ص21.

تناول فيه الجاحظ العديد من القضايا التي صارت فيما بعد أسسا لعلم البلاغة، وقد قسم فيها المسائل بنظرة اللغوي الناقد واللساني الحاذق الذي «لم يقتصر على الأحكـــام العامـــة والانطباعـــات الذوقية، بل دعّم ذلك بأسس نظرية هامة وتفكير بلاغي، تدل على أن جهوده تجاوزت مجرد الروايـــة والجمع إلى الخلق والابتكار»[1]. يرمي هذا القول إلى تأكيد نظرة الجاحظ البلاغية فيما أبداه من أحكام متعلقة باللغة في ثنايا كتابه البيان والتبيين، فمن دلائل ذلك قوله في كلام رسول الله ﷺ ، وحسن دقته وتصويره ومعالجته لهذا القول، قائلا: «إنه لم ينطق إلا عن ميراث حكمة، و لم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة ... وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشّاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته... ثم لم يسمع الناسب كلام قط أعم نفعا ولا أقصد لفظا ولا أعدل وزنا ولا أجمل مذهبا ولا أكرم مطلبا ولا أحسن موقعا ولا أسهل مخرجا ولا أفصح معنى ولا أبين في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم»[2].

إن إنعام النظر في هذا القول، ينحو بنا إلى اعتبار الجاحظ أول من أراد البلاغة في ثوبها الحديث، واضعا شروطها لفصاحة الكلام، أصبحت فيما بعد ركائز أساسية لإجادة الكلام والتخاطب وشـــرطا للتوصف بالبلاغة، فوصفه لكلام الرسول ﷺ بالمهابة والحلاوة والطلاوة، إشارة واضحة لرهافة حسه ودقة ذوقه، وهل يلقى الكلام القبول إن لم يكن متلقيه ذواقا لمواطن الجمال فيه، ثم رأى لـــه ســـهولة الإقناع وقلة عدد الكلام تلميحا إلى ما صار يُعرف بالإيجاز وهو مبحث جليل من مباحـــث البلاغـــة العربية، مع تنويهه بثنائية الإمتاع والإقناع مستمرا في تحليله لشروط قبول الكلام من عدم الحاجـــة إلى

[1] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس ، ص 14.

[2] الجاحظ،البيان والتبيين، ج1، ص 17.

التكرار، إلى حسن مخارج الأصوات وائتلافها وتجانسها، فيقع الكلام في نفس متلقيه وقوعه في نفس متكلمه.

وهو ما يذهب بنا إلى اعتبار الجاحظ أول من سن الدرس البلاغي العربي، إذ جعل عمله لتقديم مفهوم البيان منطلقا للعديد من المسلمات الأخرى، ليتدرج في صياغة هذا المفهوم، آخذا إياه من زاوية الكلام و المتكلم، متناولا فيه المسائل الآتية:[1]

① مقتضيات الوظيفة.

② مقتضيات الإبانة.

③ مقتضيات المقام أو فكرة المطابقة.

مريدا بها التوفيق الحاصل بين الكلام ومقتضيات مقاله، أي أن يحصل مرام ومناسبة بين ما يقول القائل وما يجب أن يقول في مقامه، وقد تأثر الجاحظ بما أورد بشر بن المعتمر في صحيفته حيث تحدّث عن صفات الألفاظ والمعاني ووجوب مطابقة الكلام لسامعه، «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما»[2].

ليزيد الجاحظ في تأكيده على هذه الفكرة بما يضفيه عليها من شروحات يضمّنها آراءه البلاغية، إذ يرى على المتكلم أن يكون عالما بأحوال المتكلمين مطلعا على ألفاظهم، متمكنا من عاداتهم الكلامية لأن ذلك مما يساعده في التواصل مع محدثيه فيسهل عليه إقناعهم بما يرى، وإلا فليست له حاجة إلى أن يرفع مرتبة نفسه، بل يكتفي بما عرف لها من قدرة على الكلام والتواصل، «ولكل صناعة

[1] نقلنا هذه المسائل، عن: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ص 202.

[2] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 43.

ألفاظ حصلت لأهلها، وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة أو رسالة أو في مخاطبة العوام ... أو في حديثه إذا حدّث أو في خبره إذا أخبر، وكذلك من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل، ولكل مقام مقال ولكل صناعة شكل»[1]. يذهب الجاحظ إلى أن وقوع البلاغة يكون في حسن الجمع بين القائل والقول والمستمع، مع ما اتفق من انتقاء الشواهد وتوظيفها في موضعها الصحيح «فالعبرة بالمعنى والمقام وأحوال المستمعين النفسية، لا بالألفاظ من حيث هي في ذاتها »[2]، لأن ذلك مما يزيد في بيان الكلام ووضوحه مع ما يحلّيه من لمسة جمالية تطرب لها نفس المستمع، وقد أكد الجاحظ غير ما مرة على دقة انتقاء دلائل الكلام، فلا يصلح للمتكلم أن يدلل بما هو ليس من كلامه أو أن يختار لكلامه ما لا يوافق مستمعه، فيعمد إلى إعرابه وتنقيحه متكلفا مشقة ظاهرة تتلف المعنى وتصيبه بالوعورة والابتذال، «ومتى سمعت ــ حفظك الله ــ بنادرة من كلام العرب فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيّرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج المولدين والبلدين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير. وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام ومُلحة من مُلَح الحشوة والطعام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تتخير لها لفظا حسنا أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها ويخرجها من صورتها ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها واستملاحهم لها »[3].

فلا تحصل البلاغة دون أن يكون المتكلم مقدّرا لأحوال المستمع ومتمكنا من الكلام في نفسه، ويذكر الجاحظ في ذلك أسلوب القرآن الكريم، كيف أن الله يخاطب العرب وبني إسرائيل على عقولهم

[1] الجاحظ،البيان والتبيين، ج3، ص 368.
[2] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 47.
[3] الجاحظ،البيان والتبيين، ج1، ص 145.

وأحوالهم، فإن كان الخطاب للعرب أهل البيان والبراعة والفصاحة جاء مقتضبا موجزا يدعو إلى إعمال العقل فيه والتروي والاستقصاء، وإن كان لغيرهم جاء مطوّلا مدعوما بالحجج الظاهرة البينة التي يعيها العقل في يسر وسهولة، وهذا لقلة فصاحة بني اسرائيل ولكثرة جدالهم وتعقّبهم للأمـــور، وقـــد تنبـــه الجاحظ إلى ذلك قائلا: «وللإطالة موضع وليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع وليس ذلك من عجز ... ورأينا الله تبارك وتعالى إذ خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحـــذف، وإذا خاطب بني اسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام »[1]. وهي إشارة واضـــحة أن الإيجاز في غير مواضعه قبح، والإطالة في غير أماكنها إسراف في التعبير وابتذال، ليحدد مفهوما خاصا لهذين العنصرين، لا يحكمه الشكل أو الظاهر منهما بقدر ما تحكمه المساوة بينهما في المقامـــات الـــتي تستوجبهما، فلا يراد بالإيجاز قلة عدد الحروف والكلمات، ولا بالإطالة الإكثار منهما، وإنما سنام الأمر فيهما متعلق بعلاقتهما بالمعاني التي رُصدا لها، لأن العبرة بالمواقف والمقامات، «والإيجاز ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ، فقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومـــار (الصـــحيفة الكبيرة) فقد أوجز، وكذلك الإطالة، وإنما ينبغي للمتكلم أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولا يردد (يكرر)، وهو يكتفي في الإفهام بشطره، فما فضل على المقدار فهو الخطل »[2].

تتضح هذه المسائل في شرح الجاحظ لمقولة العتابي حينما سئل ما البلاغة فأجاب: «كل من أفهمـــك حاجته من غير إعادة ولا حُبسة ولا استعانة فهو بليغ، فإن أردت اللسان الذي يروق[3]، ويفوق كـــل خطيب، فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق، قال: فقلت له: قد عرفت الإعادة

[1] الجاحظ، الحيوان، ج1، ص 93، 94.

[2] المصدر نفسه، ص 91.

[3] راق عليه: زاد عليه فضلا، نقلا عن: الجاحظ، البيان والتبيين، ج01، ص 113.

والحبسة، فما الاستعانة؟ قال: أما تراه إذا تحدث قال عند مقاطع كلامه: يا هناه، ويا هذا، ويا هيـــه، واسمع مني واستمع إلي، وافهم عني، أو لست تفهم، أو لست تعقل، فهذا كلـــه ومـــا أشـــبهه عـــيّ وفساد»[1].

بإنعام النظر في هذه المقولة، أجدها عالجت البلاغة بالنظر إلى متكلّمها، فبحثـــت في أســـباب تمكينه من صفة البليغ، وهيأت له جملة من الشروط تصيره إليها، فمن جانب الإعادة والحبسة وابتعد عن الإشارة، كان بليغا، أفهمك حاجته دون عناء، فقد أظهر العتّابي مقتضيات الوظيفة، حينمـــا اعتـــبر البلاغة طريقة للتواصل بين المتكلم والمتلقي، كما لم يغفل مقتضيات الإبانة، حين قصـــر البلاغـــة في الإعراب عن الحاجة. غير أن الجاحظ رأى المسألة لا تقف على هذا، بل تتجاوزه إلى تحصـــيل أفـــانين وأساليب الكلام الجيد، الذي يبعث على الإمتاع والإقناع ويدفع بالمتلقي إلى الإعجاب والانبهار، معتبرا جماع البلاغة في الكلام والمتكلم معا، وإلا فلا فرق بين متكلم خلا من العيوب السابقة وكلامه في غير رونق ولا طلاوة، وبين أفوه يتحرى للكلام ألفاظا ويتخير له معان. وفي هذا يعلق الجـــاحظ قـــائلا: «والعتّابي حين زعم أن كل من أفهمك حاجته بليغ، لم يعن كل من أفهمنا مـــن معاشـــر المولّـــدين والبلديين قصده ومعناه، بالكلام الملحون، والمعدول عن جهته، والمصروف عن حقّه، أنّه محكـــوم لـــه بالبلاغة، كيف كان، بعد أن قد فهمنا معنى كلام النبطي الذي قيل له: لما اشتريت هذه الأتان قـــال: أركبها وتَلَد[2] لي، وقد علمنا أن معناه كان صحيحا »[3]. لقد بحث الجاحظ في هذا التعليق قضية مهمة، مثّلت فصلا بلاغيا مهما في العصور اللاحقة، إذ لم يكتف بالوظيفة والإبانة لإظهار البلاغة، بل رأى في

[1] لجاحظ، البيان والتبيين، ج01، ص 113.

[2] وردت في الصفحة 74، من كتاب البيان والتبيين: «تولد لي».

[3] المصدر نفسه، ص 161.

المقام وفي البنية الفنية للكلام أمرا لازما مكمّلا للعنصرين السابقين، يُظهر الفـــروق بـــين المـــتكلمين والمتخاطبين، ويرفع درجات البيان ويرقّيه.

مما سبق طرحه، نخلص إلى أن هذه المرحلة لم تكن فقط لتسجيل الملاحظات البلاغية والوقوف منها موقف المعجب المنبهر، بل تجاوزت بفضل الطرح الواعي لها، والرؤية المتأسّسة علـــى استحضـــار الذوق الرفيع والحس العالي في التعامل مع النصوص والشواهد، حدا اعتبرت فيه النواة الأولى لقيام علم البلاغة.

فالوقوف مع الملاحظات الجاحظية لا يعني إهمال باقي الجهود الأخرى التي بحثت في هـــذه المرحلـــة في نفس السياق، من أمثال أبي عبيدة في «مجاز القرآن» وابن قتيبة، بل لما احتوته آثار الجاحظ مـــن غـــنى بالقضايا البلاغية ومن نظرة ثاقبة له في التعامل معها.

❷ مرحلة التطور والازدهار:

تجمع الكتب البلاغية المتأخرة التي اعتنت بالبحث البلاغي أنّ «التأليف البلاغي بلغ غاية مـــن الإحكام والنضج في القرن الخامس الهجري، وذلك على يد الإمام الجرجاني»[1]، فعبد القاهر الجرجـــاني يعتبر رائد التأليف البلاغي بحق؛ ريادة في عصره وفيما تلاه من عصور إلى يومنا هذا، وما نـــال هـــذه المرتبة إلا بفضل ما سطر للبلاغة العربية من منهج صارم ملّكها في زمـــن مبكـــر العلميـــة اللازمـــة لاستقلاليتها عن سائر العلوم اللغوية الأخرى، مع ما كان له من المصنفات والكتب التي اعتنت باللغـــة العربية في مستوياتها المختلفة المتشعبة بين النحو الصرف والبلاغة والنقد، وبرغم فعله في البحث البلاغي «إذ استطاع أن يضع نظريتي علمي المعاني والبيان وضعا دقيقا، أما النظريـــة الأولى فخـــص بعرضـــها

[1] مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، (د.ط)، (د، ت)، ص89.

وتفصيلها كتابه دلائل الإعجاز، وأمّا الثانية فخص بها وبمباحثها كتابه أسرار البلاغة»[1]. غير أنه لم يفرد للبلاغة بحثا خاصا بها يعالج فيه موضوعاتها ومصطلحاتها، وينقب من خلاله عن العلائق التي توحدها مع باقي علوم اللغة، بل جاء بحثه في البلاغة مطلبا تفسيريا لإعجاز النظم القرآني مبعثا لنظرية جديدة هـــي «نظرية النظم» في دلائل الإعجاز، وأعطى البلاغة مرتبة فائقة في كتابه أسرار البلاغة مضمنا إياه الكثير من الرؤى البلاغية التي لا يستقيم الكلام دونها ولا يؤتى البيان من غيرها.

وبرغم مادة كتبه الغزيرة غير أننا لا نرى له وقوفا عند المصطلح البلاغي، يُعرِّفه ويشير فيه إلى حدوده، وهو أمر طبيعي مرده أن البلاغة حتى ذلك العصر لم تكن علما لوحدها ولا مقسمة إلى علومها «وينبغي أن نلاحظ أول الأمر أن قسمة البلاغة إلى علوم ثلاثة هي: المعاني والبيان والبديع، لم تكن قد استقرت حتى عصر عبد القاهر ... وواضح من ذلك أن عبد القاهر كان يرى أن علوم البلاغة علـــم واحد تشعبت مباحثه»[2]. وحتى لا نبخس العالم الجليل حقه؛ نقف بالدرس والتحليل على أهم القضايا البلاغية التي أفرزها في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، مذعنين لحقيقة علمية تقـــرر أنّ «عبـــد القاهر الجرجاني أسهم بحظ وافر في الانتقال بالبلاغة إلى مدى بعيد وكان له فيها ابتكار على غير مثال سبقه»[3].

وتجب الإشارة، قبل الخوض في تحليل بعض القضايا، أن الجرجاني كان متكلما أشـــعريا، رأى على غرار مذهبه أن إعجاز القرآن يكون في نظمه لا في فصاحة لفظه وحدها، لذلك نجد طروحاتـــه البلاغية التي أوردها كتبه درات في دراسة إعجاز القرآن الكريم وفي ثنايا نظرية النظم.

---

[1] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 160.

[2] المصدرنفسه، ص 160، 161.

[3] عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجيل، بيروت، ط01، 1413هـ / 1992م، ص 11.

① **كتاب دلائل الإعجاز:**

لقد جاءت مادة الكتاب متعلقة بنظرية النظم باحثة في عناصرها وكيفية حصولها، وهو أمر طبيعي مرده اشتغال عبد القاهر بالرد على من ادعى إعجاز القرآن الكريم في فصاحة لفظه، وعرّف الفصاحة على «إنها خصوصيّة في نظم الكَلِم وضمّ بعضها بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة، أو على وجهةٍ تظهر بها الفائدة»[1] وهو السبب الحقيقي الذي دفعه لتأليف الكتاب «وقد ألفه الإمام عبد القاهر لخدمة الدين والعقيدة، وإثبات أن بلاغة الكلام تكون في النظم، وأن القرآن معجز بالنظم لا بالصرفة ... وكان منهجه فيه أن يكرّر ويعيد الحديث عن النظم»[2] .

لأجل ذلك، رأينا أن نبحث في أهم القضايا التي تناولها الكتاب؛ بشرط اتصالها الوثيق بالبلاغة، من جملة القضايا اخترنا الآتي:

❶ مفهوم البلاغة والفصاحة

❷ مفهوم علم البيان

❸ نظرية النظم وارتباطها بالبلاغة.

❶مفهوم البلاغة والفصاحة:

مفهوم البلاغة:

إن المتتبع لفصول كتاب دلائل الإعجاز ومادة بحثه، لا يجد للجرجاني تصريحا يحدّد فيه مفهوما دقيقا للبلاغة، بل يكتفي بذكرها مصطلحا يرد في عناوين بعض الفصول دون أن يحيل إلى البلاغة

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي ــ القاهرة، (د، ط)، 2000م، ص36.

[2] عبد العاطي غريب علي علام ،البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين، ص 34.

مباشرة، فتراه يساوي بين البلاغة والفصاحة والبيان، ويعتبرها وسائلا لغوية تساعد على الكلام الجيد الذي يلقى القبول وتطمئن إليه النفوس، «في تحقيق القول على «البلاغة» و«الفصاحة» و«البيان» و«البراعة» وكل ما شاكل ذلك مما يعبّر به عن فضل القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم»[1] فتغدو البلاغة وسيلة للتعبير عن الحاجات القائمة في صدور المتكلمين، لكنه تعبير مشروط بجملة من المقتضيات التي تحقق الغاية المقصودة له، قوام هذه الشروط الاختيار والانتقاء لألفاظ هذا التعبير، انتقاء ليس أساسه المفاضلة بين اللفظة واللفظة بل المفاضلة بينهما مقرونتين بالمعنى الذي تحملانه والمعنى الذي يساقان من أجله.

ثم يليه حسن الجمع بين الألفاظ المنتقاة في التركيب المعبَّر به ولعلّنا نريد طريقة نظم هذه الوحدات المكونة للجملة اللغوية؛ في ترابط أنيق يحسن به تحصيل الدلالة بما لا يبعث الاستهجان والنفور في النفوس، وهو عين ما أراده الجرجاني بقوله: «ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها، مما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دِلالة، ثم تبرجها في صورة أبهى وأزين وآنق وأعجب وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب... ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى أن يكسبه نبلا ويظهر فيه مزية»[2].

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 42.

[2] المصدر نفسه، ص 43.

فالجرجاني لم ير، على هذا الأساس، للبلاغة مفهوما محدّدا بقدر ما اعتبرها وسيلة للتعبير والتبليغ بالكلام الحسن الذي تميل إليه النفس وتقنع به، وليست البلاغة لمن ملك اللغة فحسب، بل احتاج في ذلك أن يضع الأمور مواضعها فيعرف للألفاظ والمعاني حقوقها، وإلا فما للعلم بأن «الواو» للجمع و«الفاء» للتعقيب من فضل ولا مزية إلا حين تكون في مواقعها من الكلام، فتفيد الغاية المقصودة وتجسد الرؤية المنشودة من الجملة اللغوية، وقد رد الجرجاني ذلك على من ادعى بلاغة العرب في علمهم بلغتهم، وأن غيرهم من غير العرب لا تتأتى لهم البلاغة لقصور علمهم باللغة العربية، فيقول: «وغلط الناس في هذا الباب كثير. فمن ذلك أنك تجد كثيرا ممن يتكلم في شأن البلاغة، إذ ذكر للعرب الفضل والمزية في حسن النظم والتأليف، وأن لها في تلك شأوا لا يبلغه الدخلاء في كلامهم والمولدون، جعل يعلل ذلك بأن يقول: «لا غرو فإن اللغة لها بالطبع ولنا بالتكلف، ولن يبلغ الدخيل في اللغات والألسنة مبلغ من نشأ عليها وبدأ من أول خلقه بها» وأشباه هذا مما يوهم أن المزية أتتها من جانب العلم باللغة، وهو خطأ عظيم وغلط منكر يفضي إلى رفع الإعجاز من حيث لا يعلم ... وأعلم أنّا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فتستند إلى اللغة، ولكن أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يصنع فيها ... وأن تعرف لكل من ذلك موضعه»[1].

مفهوم الفصاحة:

لقد جاء الجرجاني على مجموعة من أقوال سابقيه في تحديد مفهوم الفصاحة، فوقف عليها وقفة المتمعن الفاحص في ثنايا هذه المفاهيم يحللها ويبين أوجه النقص فيها فيقومها ومن ثم يسوق مفهومه للفصاحة، ومنها قوله: «وهذه شبهة أخرى ضعيفة عسى أن يتعلق بها متعلق ممن يقدم على القول من

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 249، 250.

غير روية: وهي أن يدعي أن لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي وتعديل مخارج الحروف حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللسان»[1]، يؤكد هذا المفهوم بما لا يدع مجالا للشك انتقاص الجرجاني لمن يرى فصاحة اللفظ فقط في بنيته الصوتية، حيث تنتظم مخارج الحروف وتتجانس، فلا تصيب اللسان بالثقل ولا المتكلم بالإعياء والإجهاد أثناء تكلمه، إذ الشروط التي تجعل اللفظة خالية من العيوب سهلة النطق لينة المخرج لا تكفي لتسم اللفظة بالفصاحة، إن لم تكن هذه الأخيرة في سياق معين أو في تركيب مفيد «وهل تجد أحدا يقول أن هذه اللفظة فصيحة إلا ويعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»[2] ففصاحة اللفظة لا تظهر إلا من خلال وضعها موضعها الصحيح من المتوالية الكلامية، تبرز المعنى فتجليه لمن يطلبه وتزيد في بيانه ورونقه لمن يتذوقه، ومتى ما استبدلت بغيرها أو وضعت في غير موضعها كان المعنى مستهجنا ومستقبحا لا يبين عن فحواه ولا عن مراد متكلمه، «ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»[3]، ليؤكد الجرجاني في ثنايا كتابه في أكثر من موضع على أن الفصاحة ليست للفظة وحدها بل للفظة ومعناها مع ما تشغله من سياق في الكلام أطلق عليه النظم «وهل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به، حتى يقال إن «رجلا» أدل على معناه من «فرس» على ما سمي به. ... وهل يقع في وهم وإن جهَد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية، وأن

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 57.

[2] المصدر نفسه، ص 44.

[3] المصدر نفسه ، ص 46.

تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن، وما يكد اللسان أبعد»[1]. إن نظرة واعية لهذا المفهـــوم، توجز رأي الجرجاني في الفصاحة، فهو لا يعتبرها في اللفظة الواحدة المفردة التي انتظمت حروفها على نحو مخصوص، ولا في اللفظة التي تساوت مع معناها، بل يرى جماع ذلك كله في انتظام الألفاظ مـــع بعضها فتأتي في صورة جميلة يلتحم فيها المبنى والمعنى بشكل أنيق يعرب فيه المتكلم عن حاجـــة نفســـه بوضوح وإبانة في غير إسراف من القول ولا نقص فيه، يسمح للمستمع أن يفهم حاجة مخاطبه فيؤديها إليه بيسر وسهولة. ليجمع الجرجاني الأمر كله في قوله: «وجملة الأمر أنه لابد لقولنا الفصاحة من معنى يُعرف فإن كان ذلك المعنى وصفا في ألفاظ الكلمات المفردة فينبغي أن يشار لنا إليـــه وتوضـــع اليـــد عليه»[2].

❷ مفهوم علم البيان:

لم يذكر الجرجاني في دلائل الإعجاز للبيان مفهوما ظاهرا، بل جاء ذكره مع الفصاحة والبلاغة والبراعة، ثم ذكره في موضعين منفصلين من الكتاب. أما الموضع الأول ففضل فيه علم البيان على سائر العلوم قائلا: «ثم إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأسبق فرعا، وأحلى جنى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا، من علم البيان»[3].

فالبيان علم يهتدي به المتكلم إلى مواطن الإجادة في الكلام، و يعطي اللسان طلاقة تحفظه من الهـــذر والعي، وتوصله للعبارة عن الخطاب في في صورة بارعة من التعبير، ميزتها حسن الإفصاح والإخبار في حلي من اللغة ووشي وزخرف تطرب النفس لها وتميل القلوب إليها، «... الذي لولاه لم تر لسانا يحوك

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 44.
[2] المصدر نفسه، ص 459.
[3] المصدر نفسه، ص 05.

الوشي، ويصوغ الحلي ويلفظ الدر، وينفث السحر، ويقري الشهد، ويريك بدائع من الزهر، ويجليك الحلو اليانع من الثمر»[1]، وخص الجرجاني البيان بوظيفة أخرى غير التحكم في أساليب القول وأفانينه، بأن جعله وسيلة للإبانة عن مضامين العلوم الأخرى، ولعله أراد تلك المتعلقة باللغة على وجه خـــاص، فتعين على كشف سر الإعجاز في القرآن الكريم، بما يرد كل ادعاء عن التشكيك في أن يكون القــرآن معجزا بغير نظمه، فيقول الجرجاني: «... والذي لولا تحفيه بالعلوم وعنايته بها، وتصويره إياها لبقيـــت كامنة مستورة، ولما استنبت لها يد الدهر صورة، ولا استمر السِّرار بأهلتها، واستولى الخفـــاء علـــى جملتها، إلى فوائد لا يدركها الإحصاء ومحاسن لا يحصرها الاستقصاء»[2].

وفي الموضع الثاني، ذكر الجرجاني ما وقع فيه الناس من خطأ في فهم علم البيان، قائلا: «إلا أنك لا ترى على ذلك نوعا من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه، ومني من الحيف، بما مني به، ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه... »[3]، يعيب الجرجاني على الناس فهمهم الخاطئ لعلـــم البيـــان، وحصرهم له في أساليب وأدوات تعبيرية محدّدة كالخبر والنهي والنفي، ذلك أن لهذه الوسائل مواضـــع خاصة ومواقيت معلومة يستخدمها المتكلم متى وافقت شيئا من نفسه يحققه «ترى كثيرا منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين، ...يقول: إنما هو خبر واستخبار وأمر ونهي، ولكل مـــن ذلك لفظ وضع له، وجعل دليلا عليه»[4] لكن البيان لا يكون بهذه الأمور لوحدها، بل بما تحمل الألفاظ من معان دالة، يزيد في وضوحها أن تكون مادتها سهلة النطق لينة المخرج لا تثقل على اللســـان، إلى جانب العلم باللغة وأسرارها. كما ينفي الجرجاني ما قد يقع للبعض من سوء الاعتقاد بأن البلاغة تكون

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 05.
[2] المصدر نفسه، ص 06.
[3] المصدر نفسه، ص 07.
[4] المصدر نفسه، ص 07.

بالإطناب في القول والجهورة في الصوت والهيئة المخصوصة للخطيب أو المتكلم، «فكل مـــن عـــرف أوضاع لغة من اللغات، عربية كانت أم فارسية،، وعلى تأدية أجراسها وحروفها، فهو بين في تلـــك اللغة، كامل الأداة، بالغ من البيان المبلغ الذي لا نزيد عليه، منته إلى الغاية التي لا مذهب بعدها، يسمع الفصاحة والبلاغة والبراعة، فلا يعرف لها سوى الإطناب في القول، وأن يكون المتكلم جهير الصوت، جاري اللسان...»[1].

إن الفعل الذي يوجب حصول البيان، هو تلك الدقائق المتعلقة بالربط بين اللفظ والمعنى، الـــتي تسهم في إبانة الدلالات بخطاب لغوي يتساوى لفظه ومعناه ويغني المتلقي عن بذل الجهـــد في طلـــب الغاية، كما يهديه إلى مواطن من الجمال تسمو بذوقه إلى مصاف البلاغة، وتعينه على إدراك إعجـــاز القرآن الكريم بالتفكر في كيفية نظمه وصور ذلك النظم الذي يقرن اللفظ بالمعنى في أشكال تحير معها العقول، وتسلم في إذعان أن القرآن يفوق ويخرج عن طوق البشر، وهو ما ختم به الجرجاني حديثه في البيان قائلا: «... لا يعلم أن هاهنا دقائق وأسرار طريق العلم بها الروية والفكر، ولطـــائف مســـتقاها العقل، وخصائص معان ينفرد بها قوم قد هُدوا إليها، ودُلُّوا عليها، وكشف لهم عنها، ورفعت الحجب بينهم وبينها، وأنّها السبب في أن عرضت المزية في الكلام، ووجب أن يفضل بعضه بعضا، وأن يبعـــد الشأو في ذلك وتمتد الغاية، ويعلو المرتقى، ويعز الطلب، حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز، وإلى أن يخرج من طوق البشر»[2].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 07.

[2] المصدر نفسه، ص 07.

❸ نظرية النظم وارتباطها بالبلاغة:

إن المتمعن في كتاب الدلائل، يجد أن مدار الحديث فيه ينطلق أساسا من النظم ليصل إليه، عبر مراحل تتداخل فيها العلوم اللغوية من أدب ونحو وبلاغة، فالإشكال هو نظرية النظم التي يثبت من خلاله الجرجاني إعجاز القرآن الكريم، فيقف بالدرس والتحليل عند النحو وعلاقته بالنظم، والبلاغة وعلاقتها بالنظم، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، هاته العناصر الثلاثة التي تمثل الأعمدة التي تقوم عليها نظرية النظم، «وقد أصبحت هذه القضية التي تحكم فكر عبد القاهر، وقد بلغت من الترابط والشمول ما يجعلها تتسع لكل الألوان البلاغية»[1]، ولا يعتقد الباحث أن عبد القاهر كان سباقا إلى نظرية النظم ولا مبتكرا لها[2]، بل سبقه في ذلك العديد من اللغويين المتقدمين الذي اعتنوا بالبلاغة وبالإعجاز القرآني، معتنين بوضع مفهوم للنظم، منه ما جاء على لسان الخطابي في رسالته في بيان إعجاز القرآن، قائلا: «وأما رسوم النظم، فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر، لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان»[3]، وإنما اشتهر الجرجاني بالنظرية، لأنه وقف على دقائقها وحلل عناصرها وحدّد لها ما يوجبها، ثم انتقل إلى تطبيق هذه النظرية على القرآن الكريم «ولما كان لعبد القاهر فضل إبراز وتوثيق قضية النظم نسب إليه، لأنه أكملها وأحسن عرضها وتحقيقها وتحليلها وتعديلها واستقراء أمثلتها، وإزالة ما يعرض لها من شبهات، ومحاولة تطبيقها في ميدان الدراسة خاصة»[4]، وهو إنجاز فاق فيه من سبقه ممن اكتفى بالتنظير دون التطبيق.

---

[1] عبد العاطي غريب علي علام،البلاغة بين الناقدين الخالدين، ص 63.

[2] المصدرنفسه، ص 63.

[3] ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطاب وعبد القاهر الجرجاني ــ في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي ــ ، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط03، 1976، ص 36.

[4] عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 01، 1997م، ص 03.

غير أن الجرجاني لم ينف جهود سابقيه بل نوه بما بلغوه من شأو في تعظيم النظم، قائلا: «وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم على أن لا فضل مع عدمه، ولا قَدْر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ، وبتّهم الحَكَم بأنه الذي لا تمام دونه، ولا قوام إلا به، وأنّه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستقلال»[1].

ما ينحو بنا إلى اعتبار الجرجاني قد استفاد مما بذله المتقدمون، ووقف على مواطن الخطأ فيما ذهبوا إليه بالتصحيح والتقويم، فاستقامت له النظرية، ثم أضاف إليها من علمه بالنحو والبلاغة والخطاب، «فالطريق الذي سلكه الإمام عبد القاهر لم يكن موصدا بحيث يتحتم عليه أن يطرقه ويفتحه، ويبتكر نظرية النظم ابتكارا فينشئها من العدم، بل كان الطريق معبدا مستهديا فيه بآراء العلماء السابقين»[2]. فقد أخذ الجرجاني عن علماء النحو مباحثا كثيرة وظفها في نظرية النظم، فمن المؤكد: «أن ما كتبه نحاة العرب منذ سيبويه شيء يفوق الحصر، وأن عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى، في دراسته التي انتهت به إلى وضع نظريته في المعاني الإضافية وصور النحو الآراء النحوية للكلام، أو بعبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارة»[3].

وليس يعنينا في هذا المقام، البحث في الجهود التي سبقت الجرجاني إلى النظم، أو أن نفصل بشيء من التدقيق في هذه النظرية، لأن ذلك مما توافر وزخرت به الكتب التي بحثت في تاريخ البلاغة العربية وتابعت نظرية النظم بالتفصيل، بل هدفنا أن نتعرض للنظرية بقدر ما يبين علاقتها بالبلاغة، وذلك في نقاط موجزة، نأتي على ذكرها تباعا فيما يأتي من البحث.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 80.

[2] عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998م، ص 365.

[3] محمد مندور، الميزان الجديد، القاهرة، ط 02، 1962م، ص 147.

①مفهوم النظم:

إن نظرة واعية للدلائل، تؤكد أن الجرجاني لم يتوقف عن ذكر مفهوم النظم في ثناياه، ولا أدل على ذلك من غزارة النصوص التي ذكرها ليبين علاقة النظم بسائر العلوم اللغوية خاصة النحو والبلاغة وما اتصل بالأدب من الشعر. لذلك نقف عند ثلاثة مفاهيم للنظم، أولها مفهوم عـــام يحـــدد توجـــه الجرجاني فيه، وثانيها يوضح علاقة النحو به، أما الثالث وهو الأهم فنأتي فيه على علاقة النظم بالبلاغة.

المفهوم الأول:

«معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها من ســبب بعــض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة»[1]. يحدّد هذا المفهــوم الــنظم، بالأسلوب والطريقة التي يحصل بها ارتباط اللفظ بالمعنى، فتتجانس الألفاظ ــ التي تكون أسماء وأفعــالا وحروف ــ مع معانيها أولا ثم مع بعضها ثانيا، ليأتي التركيب المكون من هذه العناصر بيّنا تام الدلالة سلِس العبارة ذا معرض حسن يلقى القبول.

وقد بين الجرجاني الطرق التي تتعالق بها أنواع الكلم، مقدما مجموعة من الأمثلة والشواهد تجسد أنواعا من الأساليب القولية تظهر فيها كيفية انتظام علاقة اللفظ بالمعنى، مشيرا إلى أن الكلام لا يكون من جزء واحد، بل لا بد من عملية إسنادية يتحقق بها بناء التركيب. «واعلم أنــك إذا رجعــت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويــبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك، هذا ما لايجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس»[2].

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 04 من المدخل.

[2] المصدر نفسه ، ص 55.

ليفرّق الجرجاني بين نظم الحروف ونظم الكلم، أما الأول فأراد به التوالي في نطق الحروف الــذي لا يكون على حال مخصوصة ، لأنه لا يرجى منه تحقيق معنى، والثاني هو الذي يتخير فيه المتكلم ويتحرز من الوقوع في الخطأ، لأنه يريد بنظم كلمه تحقيق معان معينة، «وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. .. وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعــاني، وتُرتِّبُها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق»[1]. ولا تتحقق للنظم هذه الاستقامة في ربط الكلم بعضها ببعض إلا من خلال مراعاة النحو في العمليات الكلامية مراعاة دقيقة، نستوضحها في المفهوم الثاني للنظم.

المفهوم الثاني:

نقصد من خلاله استظهار علاقة النظم بالنحو، وكيف رأى الجرجاني أن النحــو يســلمنا إلى تحقيق المعاني المتوخاة، لأنه يحقق للنظم الصحة المطلوبة في التركيب والسلامة المقصودة للمعنى، فيقول: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل منها بشيء»[2].

إن نظرة متأنية واعية لهذا المفهوم، توضح أن النظم شديد الارتباط والصلة بــالنحو، ولا أدل على ذلك من غزارة النصوص التي تؤكد في غير ما موضع من كتاب الدلائل، أن النظم في جوهره هو

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 49.
[2] المصدر نفسه، ص 81.

النحو في أحكامه[1]، إذ يُنزه النحو الكلام عن الفساد ويمنحه المزية والفضل في بيان مراتب الألفاظ والمعاني فيه، ليس بالقواعد الجافة الصارمة، وإنما بليونة النحو وتحوله إلى البلاغة في تحقيقه للمعاني الجميلة، وهو نحو أراده الجرجاني بلاغيا، بعيدا عن صفة المنطق التي ضلت لصيقة بالنحو العربي مدة طويلة، نعم قد يكون النحو منطقا «ولكنه يعد منطقا خاصا باللغة»[2]، كما أنّ نحو اللغة هو منحاها واتجاهها ورسومها في التعبير[3]، هذا النحو الجرجاني الذي يضفي على الكلام نكتا فنية ترفعه إلى مراتب عالية من الوضوح والجمال تفسر سر الإعجاز القرآني، فتتوحد فيه القواعد النحوية والبلاغية وتلتقي فيه الفطرة والذوق الرصين، وتصبح فيه علاقة النحو بالنظم علاقة الوسيلة والأداة، التي تُقوِّم وتُصوِّب الخطاب اللغوي ليصير خاليا من شوائب المعاني ودواعي الابتذال. ولنلخص تلك العلاقة في القول الآتي: «وليس المقصود بارتباط النظم بالنحو أن يخضع لتلك القواعد الجافة الشكلية من الرفع والنصب والجزم... فعبد القاهر لا يقصد هذا، ولكنه يقصد إلى النحو البلاغي أو البلاغة النحوية»[4].

انطلاقا من هذا، يُفهم أن المزية ليست واجبة لمعاني النحو في ذاتها ونفسها، وإنما تعرض بسبب تعبيرها عن المعاني والأغراض خير تعبير، وتصويرها إياه خير تصوير، ثم بسبب موقع هذه المعاني بعضها من بعض في النظام، وفيما بينها من الالتئام والانسجام، فالغرض من النحو هنا ليس علامات الإعراب المترتبة على موقع الكلمة من جملتها، وإنما المراد به النحو الذي يتوخى تحصيل المعنى ومطابقة مقتضى الحال، وهو ما عبر عنه ابن جني بقوله: «... فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما

---

[1] عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، ص 09.
[2] درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (د، ط)، 1960م، ص 49.
[3] المصدر نفسه، ص49.
[4] عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، ص 09.

لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى، تركت تفسير المعنى على ما هـــو عليـــه، وصححت طريق الإعراب»[1].

وجملة الأمر فيما يرى الجرجاني من علاقة النظم بالنحو، أن تعليق الكلم بعضها ببعض وطلب المعاني الراقية والبلاغية، لا يكون إلا بتطبيق قوانين النحو والعلم بها والتمكن منها، لأن ذلك مما يحترز به عن الوقوع في الخطأ والزلل، «وكنا قد علمنا أن ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامـــه، فيما بين الكلم، وإنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها، وجامعا يجمع شملها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توخي معاني النحو وأحكامه طلبنا كل محـــال»[2]، وقد وضح بالعديد من الشواهد الشعرية والنثرية كيف تكون مخالفة النحو سببا في فساد النظم وذهاب رونقه[3]، وهو أمر مرفوض تماما، فالغاية من الكلام ليست استقامته فحسب بل استقامة مقرونة بمعـــنى مفيد، ولا ضير إن كان المتكلم يعي الفروق بين أساليب القول وينزلها منازلها الصحيحة، دون أن يعرف لها من النحو مسميات وقواعد، إذ يقول الجرجاني في هذا ردّا عمن سأله: «قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو، لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه، لا يتأتى له نظم كلام. وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو. ... وجوابنا هـــو مثل جواب المتكلمين: ... فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول:«جاءني زيد راكبا» وبـــين قولـــه: «جاءني زيد الراكب» لم يضرّه أن لا يعرف أنّه إذا قال: «راكبا» كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا ... إنه حال، وإذا قال «الراكب» أنه صفة جارية على زيد. ... ولو كان عَدَمَه العلمَ بهذه العبارات،

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د، ط)، ج01، 1957م، ص 284.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 391، 392.

[3] لمزيد من التوسع، ينظر. الشواهد الشعرية التي ساقها الجرجاني في فصل شواهد على فساد النظم، في دلائل الإعجاز، الصفحة 83،84.

يمنعه العلم بما وضعناها له وأردناه بها، لكان ينبغي أن لا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه، وأن لا يفصل فيما يتكلم بين نفي وإثبات»[1].

مراتب النظم وعلاقتها بالبلاغة:

لقد اعتبر الجرجاني النظم مقياسا للبلاغة، به تعرف صحة الكلام من فساده، وابتذاله من جودته، والمزية منه، مقسما النظم إلى ثلاثة مستويات، يُبينها المفهوم الآتي: «وهو أن النظم الذي يتواصفه البلغاء، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله، صنعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة. وإذا كانت مما يستعان عليها بالفكرة، ويستخرج بالروية، فينبغي أن ينظر في الفكر بماذا تلبس؟ أبالمعاني أم بالألفاظ؟ فأي شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ، فهذا الذي تحدث فيه صنعتك، وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك»[2]، لقد جاء في هذا المفهوم وصف للنظم الذي تحصل به البلاغة للمتكلم، وهو نمط رفيع عالي لا يتأتى إلا بالروية ودقة النظر وتوحد اللفظ مع المعنى، حتى لا تظهر المزية في أحدهما بل تكون فيهما معا، وهو ما نسميه المستوى العالي من النظم، أشار إليه الجرجاني في أحد فصوله بقوله: فصل في «النظم يتحد فيه الوضع، ويدق فيه الصنع». ومستوى آخر، تجد المزية فيه للفظه دون معناه ولا نظمه، وهو المستوى الأدنى من النظم، وثالث المزية فيه للنظم وهو المستوى الثاني من النظم. وفيما يأتي تفسير وشرح لمستويات النظم الثلاثة كيفما أوردها الجرجاني في دلائل الإعجاز.

① المستوى الأدنى من النظم:

في هذا المستوى من النظم، لا يكلّف المتكلم نفسه إلا أن يحفظ كلامه من الخطأ ويحترز من اللحن بأن يوجب للإعراب حقه، دونما إجهاد في طلب ذلك ولا إعمال عقل ولا رويّة تستدعي الوقوف

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 418، 419. ولمزيد من التوسع، ينظر: الشواهد المتعلقة بذلك في الصفحات: 418 ، 419، 420.

[2] المصدر نفسه، ص 51.

وإدامة النظر، حيث قال الجرجاني: «واعلم أنّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر ولا رويّة حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآل فخرطهـــا في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها من التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له من هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين. وذلـــك إذا كـــان معناك، معنى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله»[1]. فالذي لا يطلب لكلامه هيئة مخصوصة ولا حال مقصودة، ولا يرجو منه تحقيق فائدة، يكفيه أن تأتي في خطابه الســـلامة النحويـــة والابتعاد عن الغريب الحوشي من اللفظ، لا يريد بلاغة عالية ولا معان يانعة، وللعبارة عن ذلك قـــدم الجرجاني عديد الشواهد، نذكر منها:

قول النابغة في الثناء المسجوع: «أيفاخرك الملك اللخمي، فوالله لقفاك خير من وجهه، ولشـــمالك خير من يمينه، ولأخمصك خير من رأسه، ولخطؤك خير من صوابه، ولعيّك خير من كلامه، ولخـــدمك خير من قومه»[2]. فالسامع لهذا الثناء لا يجد له معنى باسقا ولا لفظا عاليا، غير وزن وإيقاع يحدثه صدى الحرف الأخير من كل عبارة، ومثل هذا الخطاب «وشبهه لم يجب به فضل، إذا وجب، إلا بمعنـــاه أو بمتون ألفاظه، دون نظمه ولا تأليفه، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا، وحـــتى تجـــد إلى التخير سبيلا، وتكون قد استدركت صوابا»[3]، فالمزية لمثل هذا القول، ليست في تأليفه ونظمـــه، لأن ذلك لم يعد أن يكون مجرد عطف ألفاظ على مثلها، فتصير المزية في لفظه «وجملة الأمر أنّ ههنا كلاما حُسْنُه للفظ دون النظم»[4]، لا لتخيّره وانتقائه، وإنّما ليُسره وسهولته، لأنه من موجبات فصاحة اللفظ

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 97.

[2] المصدر نفسه ، ص 98.

[3] المصدر نفسه، ص 98.

[4] المصدر نفسه، ص 99.

اليسر في النطق والسهولة في المخرج. فلا نجد للبلاغة أثرا فيه، ولا يَضّر المتكلم أن لا يأخذ بمنوال القول السابق ولا مثاله، ولا أن يحذو حذوه، «وأشباه ذلك مما لا يعدو علمك فيه اللفظ وجرس الصوت، ولا يمنعك إن لم تَعْلَمه بلاغة، ولا يدفعك عن بيان، ولا يدخل عليك شكا، ولا يغلق دونك باب معرفة»[1].

فهذا النوع من التأليف، لا يستحق ــ في نظرنا ــ أن يكون قسما من أقسام النظم، إذ لا يتحقق بـــه للنفس شيء من الجمال ولا بالبلاغة.

② المستوى الثاني من النظم:

هو الذي يعمد فيه المتكلم إلى التروي والتفكير والاختيار، وحسن التأليف، فتـــأتي المزيـــة في الكلام أظهر للنظم من اللفظ مع تخيّره وانتقائه، فضعف النظم مع اللفظ المنتقى يذهب المعنى ويتلـــف القول، ويجعله في مرتبة أقل من الأولى ــ المستوى الأدنى من النظم ــ حيث يقول الجرجاني: «وإنمـــا نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم، فليس درَكُ صواب دركا فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه، ويصعب الوصول إليه، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركا حـــتى يحتـــاج في التحفظ منه إلى لطف نظر، وفضل روية، وقوّة ذهن وشدّة تيقظ»[2].

وقدّم الجرجاني في الاستدلال على هذا النوع من النظم، شواهد كثيرة[3]، نذكر منها مـــا رأى فيـــه بقوله: «وإذا أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك، فانظر إلى قوله:»[4]:

سالت عليه شعاب الحي حين دعا ✵ أنصاره بوجوه كالدنانير

فإن في هذا البيت استعارة لطيفة حسنة، وصفت أنصار الرجل حين دعاهم بالسيل، دلالـــة علـــى كثرتهم وسرعتهم في تلبية دعوته، فأقبلوا ولهم وجوه كالدنانير تتلألأ مشرقة، لشدة بأسهم ومنعتـــهم،

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 110.
[2] المصدر نفسه ، ص 98.
[3] لمزيد من التوسع، والنظر في الشواهد الأخرى، ينظر: دلائل الإعجاز، ص 98.
[4] المصدرنفسه، ص 99.

ولمكانة الرجل من أنفسهم، فيستجيبون للدعوة في حزم وثقة دون خوف ولا تخلف، ولكن الجرجاني لا يرى المزية للاستعارة في الصورة البلاغية وحدها، وإنما لحسن نظم الشاعر وتوزيعه لهذه الصـــورة بمـــا أحدث فيها من تقديم وتأخير زادا المعنى بلاغة ورونقا وجمال، فلو عمدنا إلى تغيير المواضع بأن يصـــير النظم:

سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير ✵ عليه حين دعا أنصاره

لبقيت الاستعارة، ولذهب رونق الكلام وبلاغته، وهو ما يرى فيه الجرجاني مزية للنظم على اللفظ فيقول: «فإنك ترى هذه الاستعارة، على لطفها وغرابتها، إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى، بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها. وإن شككت فاعمد إلى الجارّين والظرف، فأزل كلا منهما عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه، فقل: سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره، ثم انظر كيف يكون الحال؟ وكيف يذهب الحسن والطلاوة، وكيف تُعْدَم أريحيتك التي كانت، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها؟»[1]، فـــالكلام لا يستحق صفة البلاغة لوجود الصور البلاغية في ثناياه، وإنما في وضعها مواضعها الصحيحة وفي العنايـــة بصور ربطها مع معانيها وبألفاظها، وببعضها البعض، تأليفا ونظما تكون له المزية في إخراج المعـــنى في أحسن الأحوال وعلى أفضل الهيئات. « وجملة الأمر أنّ ههنا كلاما حُسْنُه للّفظ دون النظم، وآخـــر حسنه للنظم دون اللفظ، وثالث قد أتاه الحسن من الجهتين، ووجبت له المزية بكلا الأمرين»[2]. والذي أتاه الحسن من الجهتين هو النظم المنشود والمقصود للبلاغة، وهو الآتي في الحديث.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 99.

[2] المصدر نفسه، ص 100.

③ المستوى العالي من النظم:

أمّا هذا، فهو الذي يتحد فيه الوضع، ويدق فيه الصنع، حيث قال الجرجاني: « واعلم أنّ مما هـــو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منه بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في الـــنفس وضـــعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعـــم، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بين الأولين، وليس يجيء على هذا الوصف حـــدّ يحصـــره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة»[1].

بتحليل هذا المفهوم، نخلص إلى أن الجرجاني قد جعل حصول البلاغة في الكلام، بالتدقيق في توخي المعنى واختيار اللفظ، حتى يرتبطا ببعضهما، ارتباطا لا تبين فيه المزية للفظ أو المعنى أو النظم، لشدة ما في الكلام من طلاوة وحلاوة يصعب معها الانتصار لركن دون الآخر، وهذا النوع من البلاغة شـــديد المراس صعب المنال، ليس له وجوه يتخذها ولا حدود ترسم له معالما معينة، فهو يأتي في وجوه مختلفـــة وصور متعددة تحير معها العقول. ومن جملة الشواهد التي جاءت في ذلك، في الدلائل:

قول البحتري:

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ✵ تذكرت القربى، ففاضت دموعها

وقد أراد الشاعر، بالقوم إذا تحاربوا ففاضت دماؤهم، تذكروا ما بينهم من صلة الرحم، فتفطـــرت أفئدتهم وفاضت دموعهم لأجل ما بينهم من القطيعة، وقد زاوج البحتري في صورة بلاغية جمالية بـــين فوضى الحرب وتذكر القربى، فتفيض الدماء وتفيض الدموع، وهي صورة راقية وقعت في المزاوجة بين الشرط والجزاء.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 93.

ومن لطيف هذه الشواهد وأندرها، ما أورده الجرجاني بقوله: «ومما ندر منه ولطف مأخـــذه، ودق نظر واضعه، وجلى عن شأو، قد تَحْسَرَ دونه العتاق، وغاية يَعْيَ من قبلها المذاكي القُـــرَّح، الأبيـــات المشهورة في تشبيه شيئين بشيئين»[1]، ومنها:

قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ❋ لدى وكرها العناب والحشف البالي

وبيت الفرزدق:

والشيب ينهض في الشباب كأنه ❋ ليل يصيح بجانبيه النهار

وبيت بشار:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا ❋ وأسيافنا، ليل تهاوى مواكبه

ومما أتى في هذا الباب، مأتى أعجب مما مضى كله، قول زياد الأعجم:[2]

وإن وما تلقي لنا إن هجوتنا ❋ لكالبحر، مهما يلق في البحر يغرق

وهي صورة بلاغية جمالية، تبدو عناصرها بسيطة لا تتعدى أن تكون تشبيها في ظاهرها، لكـــن دقـــة تصويره وحسن توليفه زادا الصورة الفنية بهاء ورونقا، فاتحدت فيها الأجزاء وتلاحمت المعاني وانتظمت المباني. فالشاعر لا يجزع ممن يهجوه أو يقدم على هجائه، لأنه بحر، مهما ألقيت في البحر من الرواسي والأثقال فلا يبين لها أثر ولا تبقى، فهي غارقة لا محالة فيه لعظمه وصغرها، وكذلك نفس الشاعر بحر

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 95.

[2] هو أحد البيتين اللذين قالهما زياد، حين أخبره الفرزدق أنه همّ أن يهجو قومه عبد القيس، فأمهله زياد وقال له: كما أنت حتى أُسمِعك شيئا، فقال:

وما ترك الهاجون لي إن هَجَوْتَه ❋ مصحّا أراه في أديم الفرزدق

وإن وما تلقي لنا إن هجوتنا ❋ لكالبحر، مهما يلق فيه يغرق

فقال له الفرزدق: حَسْبُك، هلمّ نتتارك.قال زياد: ذاك إليك.، دلائل الإعجاز، ص 96.

في الأخلاق والسماحة لا يكدره هجاء ولا قذف، وقد علّق الجرجاني على هذه الصورة قائلا: «وإنما كان أعجب، لأنّ عمله أدق، وطريقه أغمض، ووجه المشابكة فيه أغرب»[1].

مما سبق طرحه، ومعالجته، نجد أن النظم قد تعلق بالبلاغة في علومها الثلاثة، برغم أن تقسيم البلاغة لم يكن قد ظهر بعد، فالجرجاني يطلب البلاغة للكلام «متى ما اقتضاه المقام واستدعاه المعنى وكان موفيا بالغرض، مكمّلا للنظم، فهو من البلاغة في الصميم، ومن النظم بالواسطة»[2].

ومراتب النظم السابقة، تؤكد مدى تعلقه بالبلاغة، فالذي يطلب البلاغة في الاعتناء باللفظ دون المعنى؛ ينمّقه ويوشيه، ويحذو حذو البسيط منه، لا يجد حلاوة للبلاغة أبدا، والذي يبحث عن البلاغة من خلال المعاني، قد يصيب وجها من وجوهها دون جوهرها، والذي يسعى إليها في التأليف بين اللفظ والمعنى والصياغة، تأتيه البلاغة صاغرة، يملك زمامها ويحكم قبضته عليها.

وعلى هذا، نجد أن الجرجاني قد تعرّض لمقوّمات البلاغة وموجبات حصولها، بما أفرد لعناصرها من فصول يقف فيها مع كل عنصر على حدة، فهذا فصل للفظ، يحلل فيه ويناقش آراء سابقيه، ثم يحدّد وجهته فيه، وفصل آخر للمعنى يعنى فيه بالوجوه التي يأتي عليها، وثالث يجمع فيه بين اللفظ والمعنى، يسوّي بين خصائصهما؛ يرى اللفظ جسدا، والمعنى روحا، لينهي بهذا التصور إشكالا علميا عند النقاد المتقدمين، يسألون: أيهما أشرف، اللفظ أم المعنى؟ ففصلوا بينهما، مغفلين أن اللفظ والمعنى، لا تكون لأحدهما المزية إلا في حضور الآخر، مع ما يجمعهما من تأليف ونظم مخصوصين، فبهم جميعا تجب البلاغة.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 96.

[2] عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين، ص 86.

لقد ساهم الجرجاني في تطوير البلاغة علما واحدا، انطلاقا من قضية اللفظ والمعنى، ووصـــولا إلى الأقسام التي أصبحت بعده علوم البلاغة الثلاثة، وذلك من خلال:

① النظم وعلم البيان:

تظهر هذه العلاقة في الصور البيانية التي تناولها الجرجاني مبيّنا علاقتها بالنظم، في مجموعة مــن الشواهد والآراء جاءت متوزعة على الصور الآتية: الكناية، والاستعارة، والتشبيه، والتمثيل والمجاز، وما وضعه لها من مفاهيم علمية دقيقة، منها ما جاء في الكناية: «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومىء به إليــه، ويجعله دليلا عليه»[1]. وقد جعل الجرجاني هذه الصور البيانية من مقتضيات النظم، حيث قال: «وذلك لأن هذه المعاني التي هي الاستعارة، والكناية، والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها، من مقتضيات النظم، وعنه يحدث وبه يكون»[2].

② النظم وعلم المعاني:

طلب الجرجاني أن تتساوى الألفاظ والمعاني، لأن المعنى أقدر على أن يبين اللفظ من سائر النظم، فأفرد فصولا في الدلائل أصبحت بعده مواد علم المعاني، منها: التقديم والتأخير، حيــث أســهب في الحديث عنه، ووافاه بالشرح المستطيل لكل دقائقه، مبيّنا له أوجها يحسن النظم بها وأخــرى تفســده، فيقول في التقديم والتأخير: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يــزال يفتر لك عن بديعة ويقضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه،

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 66.

[2] المصدرنفسه، ص 393.

ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدّم في شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[1]. ثم يفرد الجرجاني لأبواب علم المعاني الأخرى، فصولا من كتابه هي: الحذف، وفروق صور الخبر، والحال وصورها، والفصل والوصل، والقصر.

وجملة الأمر، في هذا، أنّنا نذهب إلى أنّ «عبد القاهر استطاع في كتابه «دلائل الإعجاز» أن يفسر نظرية النظم تفسيرا ردّها فيه إلى المعاني الثانية أو الإضافية التي تلتمس في ترتيب الكلام حسب مضامينه ودلالاته في النفس، وهي معان ترجع إلى الإسناد وخصائص مختلفة في المسند إليه والمسند، وفي أضرب الخبر وفي متعلقات الفعل من مفعولات وأحوال، وفي الفصل والوصل وفي القصر وفي الإيجاز والإطناب، وهي نفسها الأبواب التي ألّف منها من خلفوه علم المعاني»[2].

③ النظم وعلم البديع:

لا نجد في دلائل الإعجاز، ما يوحي بأن الجرجاني اهتم كثيرا للبديع، سوى ما تحدث فيه عن التجنيس في حسنه وقبحه، ذلك أنّه كان يرى البلاغة في جودة التأليف بين اللفظ والمعنى، وما شاكل ألوان البديع لا يكون في الكلام، إلا إذا كانت له ضرورة طلبته، حيث قال الجرجاني عن الجناس والسجع، من كتابه أسرار البلاغة: «وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيسا مقبولا، ولا سجعا حسنا، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلا ولا تجد منه حولا، ومن

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

[2] حاتم الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة ببغداد، (د، ط)، 1399هـ/ 1979م، ص 66.

ههنا كان أحلى تجنيس تسمعه وأعلاه، وأحقه بالحسن وأولاه، ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه، وتأهب لطلبه»[1].

مما سبق طرحه، وتناوله بالدرس والتحليل، نخلص إلى أن الجرجاني استحق أن يكون رائد البحث البلاغي المنظم الممنهج، طلب في بحثه العلمية فحصّلها، ودفع بالرؤية النقدية التطبيقية إلى ميدان البحث البلاغي، بعد أن سادت فيه الرؤى النظرية زمنا غير يسير، لكننا لا نقف له عند المصطلح البلاغي على إشارة ولو بسيطة برغم تطوّر بحوثه في البلاغة، وهو أمر معقول خدمته أسباب تأليفه في البلاغة ونظرته الشمولية لعلوم اللغة العربية.

برغم هذا، نعثر له من خلال ما عالج في فصوله عن الكناية والاستعارة، وسائر الأبواب البلاغية الأخرى، طريقة متفرّدة في صياغة مفاهيم هذه المصطلحات، فهو يعتمد في صياغته على الوظيفة والغاية من المفهوم، فيأتي مفهومه في أغلب الأحيان منسجما مع الغاية والغرض البلاغي من المصطلح الموضوع، وهي من ضمن الطرق الحديثة التي استخدمت في صياغة المصطلحات خاصة العلمية.

ولا يسعنا الحكم، إن كان الجرجاني قد تنبه إلى طريقته في وضع مفاهيم المصطلحات، لأن ذلك يقتضي منا معايشته والنظر في طريقة تفكيره، وفيما ساد عصره من طرق مختلفة في التنظير العلمي المتعلق بالأبحاث اللغوية. وهو ما يوقعنا مرة أخرى في مأزق عدم وضوح مفهوم المصطلح البلاغي، وهو ما يدفعنا إلى النظر في بعض مفاهيم علم البيان بأقسامه التي وضعها الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة، علنا نجد مقصدنا وغايتنا في وضع مفهوم عام للمصطلح البلاغي.

---

[1] عبد القاهرالجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، صححه ووضع حواشيه: السيد محمد رضا، دار الكتب العلمية ــ لبنان، ط01، 1409هـ ــ 1988م، ص 07.

② **كتاب أسرار البلاغة:**

اختص هذا الكتاب بمباحث علم البيان، يبحث في معظم أجزائه عن عناصره وأقسامه، لذلك عُدّ بحق أول كتاب وضع فيه الجرجاني نظرية البيان، «على نحو ما وضع عبد القاهر نظرية المعاني، وضع أيضا نظرية البيان لأوّل مرة في تاريخ العربية»[1]، لتتوزع مادة علم البيان في الكتاب أقساما وفروعا، اعتنى الجرجاني بتحليلها والتمثيل لها على امتداد صفحات الكتاب.

ولقد حمل هذا الكتاب صفة الدرس البلاغي الخالص، متميزا بالمنهج المحكم والتنظيم الظاهر في المتن، على عكس ما نجده من توسع واستطراد في كتاب الدلائل، «وتدل مباحثه فيهما[2] وفي الصور البيانية، جميعا، أنّه صنف هذا الكتاب بعد الدلائل، لما يجري في كلامه من دقة واستيعاب وضبط أحكام، ولما ينشر فيه من آراء نفسية لا عهد لنا بها في الدلائل، وكأنما تكاملت أداته في تصوير دقائق التراكيب البلاغية وأثرها في النفوس»[3].

ولن نقف عند محتوى هذا الكتاب بشيء من التفصيل، لأن ذلك مما زخرت به كتب الباحثين المتأخرين في البلاغة العربية وعلاقة الجرجاني بموضوعاتها وأقسامها، التي صارت مباحث هامة للبلاغة بعده، انكب عليها الباحثون بالتحليل والمقارنة وربط البلاغة العربية بالأثر الأجنبي، معتمدين في ذلك رؤية تقتضي بتطور البلاغة على يد الجرجاني.

وهو مما لا يمنعنا الإشارة السريعة إلى توزع المادة البلاغية في الكتاب، في شكل وصف وتحليل إن تيسر لنا ذلك فيما يأتي.

---

[1] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 190.

[2] يريد شوقي ضيف بذلك التشبيه والاستعارة.

[3] شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 191.

لقد أعلن الجرجاني في مدخل الأسرار عن أهمية البيان، حيث قال: «اعلم أن الكلام هو الـــذي يعطي العلوم منازلها، ويبين مراتبها، ويكشف عن صورها، ويجني صنوف ثمرها، ويدل على ســـرائرها، ويبرز مكنون ضمائرها، وبه أبان الله تعالى الإنسان من سائر الحيوان، ونبه فيه على عظم الامتنان، فقال عزّ من قائل:﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾[1]»[2]

وقد استعان الجرجاني بمفهوم البيان الذي يقتضي الإظهار والإيضاح، فلا يصرح بالبيان ويستعيض عنه بأداته الكلام، ليسترسل في الحديث عن المزية والفضل من الكلام، وأن مرد ذلك كله حســـن الـــنظم ودقته، فالبلاغة لا تقع باللفظ والمعنى منفصلين «كيف؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا مـــن التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني .... أخرجتـــه مـــن كمال البيان، إلى محال الهذيان»[3].

بعد هذا المدخل، خصص الجرجاني فصولا كثيرة من كتابه يتابع فيها بالدرس والتحليل، التشبيه والاستعارة والتمثيل وغيرها، مؤكدا في كل مرة أن الفضل والمزية ليس المتعة الفنية التي تصنعها هـــذه الصور لوحدها، وإنما في حسن الصياغة والتأليف، وأنه اتجه إلى الحديث في هذه العناصر البلاغية لغرض يعلنه بقوله: «واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان

---

[1] سورة الرحمان، الآيات01،04.

[2] الجرجاني،أسرار البلاغة، ص 11.

[3] المصدرنفسه، ص 03 من فاتحة الكتاب.

أمر المعاني، كيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفصل أجناسها وأنواعها، وأتتبع خاصـــها ومشاعها، وأبيّن أحوالها في كرم منصبها من العقل، وتمكنها في نصابه»[1].

كما نذكر للجرجاني قولا يبدي فيه رأيه في فضل ومزية الصور البيانية وأثرها في الكلام، وكيف أنه لا يحصل إلا بها، ولا يتفق أن يكون فيه حسن إلا منها، حيث قال: «وأول ذاك وأولاه وأحقه، أن يستوفيه النظر ويتقصاه: القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة، فإن هذه أصول كثيرة كـــان جـــل محاسن الكلام ــ إن لم نقل كلهاــ متفرعة عنها، وراجعة إليها. وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها، وأقطار تحيط بها من جهاتها»[2]. توضح هذه الأسطر العناية الشديدة التي أولاها صـــاحب الأسرار للبيان، معتبرا إياه موجبا لبلاغة الكلام وحسنه وإظهار مزيته، فهو يصرح أن جل ما يقـــع في الكلام من جمال مرده الصور البيانية، مع ما اتفق لها من نظم دقيق ونسج رصين.

ولا يعني إمعاننا النظر في الدلائل على حساب الأسرار، انتقاصا لشأن هذا الكتاب ولا تحقيرا منا له، إنما مرد ذلك ما أشرنا إليه سابقا من كثرة البحوث التي اعتنت به والتي صارت متـــوفرة للباحـــث الناشئ يعثر عليها أينما طلب تاريخ البلاغة العربية وتطورها، ولسبب آخر، هو أن كتاب الدلائل إنمـــا حمل بذورا جلبت للدرس البلاغي التوهج ودفعته نحو التطور، لأن الجرجاني اعتنى فيه أكثر من الأسرار بنظرية النظم التي لا تنجلي البلاغة لمريدها من غيرها، ولأن الدلائل ارتبط بالقرآن الكريم ينظر في معانيه ويفسر أسرار إعجازه معتمدا على البلاغة وسيلة في التفسير لا التقعيد.

وهو ما يساعدنا على تَبيُّن عقم المرحلة التي تلت عصر عبد القاهر، والتي أصبحت فيها البلاغـــة غاية بعد أن كانت وسيلة، ولعل ظاهر القول يوحي بأن هذا التحول فيه للبلاغة العربية ما فيـــه مـــن

---

[1] الجرجاني،أسرار البلاغة، ص 19.

[2] المصدرنفسه، ص 20.

الخير، ولكن الواقع عكس ذلك، نعم أصبحت البلاغة غاية تُطلب، لكن، ليس بالذوق الرفيع والحـــس المرهف والنفس التزاعة إلى مواطن الجمال، بل غاية ترجى بالقواعد والقوالـــب والتحديـــد، ولنـــدع التفصيل في هذه المسألة لما سيأتي من عناصر في البحث، لنعود إلى تقصي أثر الجرجاني بشكل عـــام في البلاغة العربية من خلال كتابه أسرار البلاغة، و لم نجد لتبيان عظيم هذا الأثر، أحسن من قول شـــوقي ضيف ــ على بعد عهدنا بهذا القول ــ «ولكن من الحق أنه وضع قوانين البيان لأول مرة في العربيـــة وضعا دقيقا، كما وضع أيضا قوانين المعاني لأول مرة، وإذا كان قد شُغِل في « الدلائل» ببيان خواص الصيغ الذاتية، فقد كان همه في « الأسرار» أن يكشف عن دقائق الصور البيانية متخللا لهـــا بنظـــرات نفسية وذوقية جمالية رائعة، إذ كان محيطا بنماذج الشعر العربي وفرائده، وكان له حس مرهف وبصيرة نافذة استطاع بهما على الرغم من وضعه القوانين لنظريتي المعاني والبيان، أن يجعل منهما بنيتين حيّتين، تخلوان خلوا تاما من جفاف النظريات وقواعد العلوم، بل لكأنهما روضان مونقان يرفان بالنظرة والعطر والضياء»[1].

❸ مرحلة التعقيد والجمود:

تمثل هذه المرحلة بالنسبة للدرّاس المتأخرين للبلاغة العربية، مرحلة تحولها إلى العلمية، لا يريدون من العلمية مفهومها العام الذي يقتضي تأسيس الحدود والنظريات، ذلك أن «طبيعة البلاغة ووظيفتها، تتناسب مع المقاييس الفنية لا المقاييس العلمية، فهي إلى ميدان الفنون أقرب»[2]، بل مفهوما جعل البلاغة تفرغ من محتواها، وتفقد فنيتها، وتتحول إلى قوالب كلامية خاصة، «لقد كانت البلاغة فنـــا يُـــدرك بالحس الجمالي، أو كانت جمالا يُدرك بالذوق، فأصبحت على أيديهم أحكاما أو معارف صاغوها في

[1] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 49.

[2] حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 45.

حدود وتعريفات»[1]. وقد اتجه العديد من الدارسين إلى تحميل السكاكي مشقة تحوّل البلاغة عن مسارها الصحيح وانحرافها نحو الفلسفة والمنطق والتفكير الرياضي، لكننا نرى، ولسنا في موقف المدافعين عن السكاكي، أن اتجاهه في التأليف جعل للبلاغة القواعد والأسس اللازمة لاستقامة أي علم من العلوم، كما أن منهجه في العمل تحكمت به العديد من العوامل، لعل أهمها انحراف الذوق، وفساد السليقة، وضعف الأدب في تلك الفترة، فأصبح رديئا هزيلا لا تجد له بلاغة ولا تحس معه النفس بجمالية، «وكان من أهم ما هيأ لهذا الجمود، أن الأدب نفسه كان قد سرى فيه جمود شديد، وهو جمود قد بدأ منذ القرن الرابع الهجري، غير أنه أخذ يزداد مع الزمن لما استقر في نفوس الأدباء من أن من سبقوهم استنفذوا المعاني، و لم يعد لهم إلا أن يعيدوها، مدخلين عليها صورا من التكلف والتعقيد»[2].

ولعل من أهم الأسباب على الإطلاق، هو تحول التأليف في البلاغة، من ضرورة التفسير إلى ضرورة التصحيح والتقويم، فقد كانت البلاغة تفسيرا لأسرار النظم القرآني المعجز الذي فاق تصور البشر، بالوقوف على مضامينه وبالبحث والنظر في أشعار العرب وخطبهم، وما خلّفوه من أدب رفيع المستوى يعكس مستواهم، لتتحول البلاغة فجأة إلى علم يستعان به مع النحو، لتقويم البيان العربي مما يصيبه من لحن، وشناعة في التصوير«فبعد أن كانت البلاغة بحثا في إعجاز القرآن وبيان أسراره، وتقويم الذوق وصقله، وتوجيه الأدباء إلى الجيد والجميل، أصبحت بحثا عن مضان الخطأ البياني في كلام العرب ومواجهتها بما يعصم المتكلم من الوقوع فيها»[3].

---

[1] مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، ص 109.

[2] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 272.

[3] حامد صالح خلف الربيعي،مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 417، 418.

إن هذا التحول الطارئ، نحا بالبلاغة نحو الاتجاه التعليمي، الذي يقوم على القواعد الكفيلة بتحقيق بعث جديد للبلاغة، بعد أن تصحّح ما أصابها من ضعف وانحدار «إذ لم يعد الأمر مجرد تفسير وتوجيه وتقويم، وإنما أصبح محاولة جادة لتلمّس مواطن الضعف وكيفية تلافيها، بطريقة تساعد على التعلم النظري والتطبيقي معا»[1]، فكان لزاما على السكاكي ومن تبعه أو تأثر به، أن يسلكوا هذا المسلك التعليمي في تعاملهم مع الدرس البلاغي، حتى يسمحوا للأدب بالسمو مرة أخرى، ويملّكوا المتلقي ذوقا يمكّنه من استرجاع نَفَسِه البلاغي الذي يعينه في إنتاج النصوص بعد قراءتها، «فالسكاكي إنما أراد أن ينهض بمستوى كل من الأديب والمتلقي، ويسعفهم بالوسائل التي تمكن كلا منهما من أداء دوره، فيكون الأديب مبدعا بحق، مدركا لأبعاد ما يقول، ويكون المتلقي بصيرا بجواهر الكلام، خبيرا بمواطن الخصائص البلاغية»[2].

وسنكتفي للعبارة عن جهود هذه الفترة من حياة البلاغة العربية، بالوقوف مع جهود السكاكي في الدرس البلاغي، ابتداء من مفهومه للبلاغة ووصولا إلى أقسامها ومصطلحاتها، متناولين في أثناء هذا كله منهجه المتفرد في معالجة البلاغة العربية، وهي خطوات نراها ضرورية تعيننا في الكشف عن وضع المصطلح البلاغي في هذه الفترة وعند السكاكي خصوصا، ما سيتوضح أكثر في العناصر الآتية:

① مفهوم البلاغة عند السكاكي:

جاء في كتاب «مفتاح العلوم» قول السكاكي عن البلاغة: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية وجهها، ولها أعني

---

[1] حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 418.

[2] المصدر نفسه ، ص 418.

البلاغة طرفان: أعلى وأسفل، متباينان تباينا لا يرى له ناراهما، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر،....»[1].

إن المتأمل في هذا المفهوم، يجد أن السكاكي وضع شروطا للبلاغة تتعلق بالمتكلم والكلام معا، تفضي إلى تحقيق مفهوم التواصل اللغوي كما حددته الأبحاث اللسانية المتأخرة، وذلك من خلال ما تضمن المفهوم من إشارات ومصطلحات لسانية بيانها كالآتي:

① بالنسبة للمتكلم:

أثناء إشارته إلى المتكلم وظف السكاكي مصطلحا لسانيا، تأسست بموجبه العديد من الأبحاث والنظريات اللغوية الحديثة، فقد خص المتكلم بالتأدية أو الأداء، الذي لا يكون إلا بوضع معين وكيفية مخصوصة. «فالبلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني...»[2] أي انتهاء المتكلم ووصوله إلى أسلوب معين يحقق به المعنى الذي يريده، ولا يكون له هذا إلا بأداء خاص يخوله تحقيق هذه الغاية، وهو عين ما قصده السكاكي من أن تكون في المتكلم «ملكة يقتدر بها على التصرف في فنون الكلام وأغراضه المختلفة، ببديع القول وساحر البيان، ليَبلغ من المخاطب غاية ما يريد»[3]، كما ارتبط الأداء بالصحة النحوية التي تضمن التراكيب السليمة والمعاني الصحيحة، فلا بد أن تكون للمتكلم سليقة أو باع في النحو يحترز به عن الوقوع في الخطأ أثناء تأديته للكلام، وذلك كله متعلق بالسياق الملائم والحال المناسبة «لا تكون

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زوزو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط02، 1407هـ /1987م، ص 415 ـ 416.

[2] المصدر نفسه، ص 415.

[3] أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط04، 1422هـ /2002م، ص 39.

للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كلّه في سياق ملائم»[1].

② بالنسبة للكلام:

وشرط الكلام أن يكون معناه قابلا للأداء يسيرا على الأذهان، غير منقوص من جمالية وحسن، ولا أدل على ذلك من إشارة السكاكي إلى ضرورة الاستعانة بالتشبيه والمجاز والكناية، وهي أدوات لغوية وصور بيانية تزيد المعاني وضوحا ورونقا، وتتيح للسامع إمكانية الاقتناع بما تطرب له نفسه وتطيب به من كلام توفرت به الصور السابقة، في انسجام وتوافق لا يكلف الكلام ابتذالا، ولا أن يصير حشوا لا منفعة له، وهو ما أشار السكاكي إليه بقوله: « وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية وجهها....» .

مما سبق معالجته، نخلص إلى أن السكاكي قد عرض مفهوما للبلاغة جمع فيه كل مقتضياتها وعناصرها، بشكل علمي موجز، جنبها الغموض والإطناب، وتوجه بالباحث في مفهوم البلاغة وجهة مباشرة نحو عناصرها ومقوماتها، فتحدث عن المتكلم (المنتج)، والكلام (الخطاب)، وأشار ضمنيا إلى المستمع (المتلقي)، عندما رأى للبلاغة طرفين أسفل وأعلى، ومراتب تتفاوت تبعا لمقامات وأحوال متلقيها ومستويات منتجها أي متكلمها. والخطاطة الآتية كفيلة بتوضيح ذلك:

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة، ط 01، 1403هـ/1983م، ص 98.

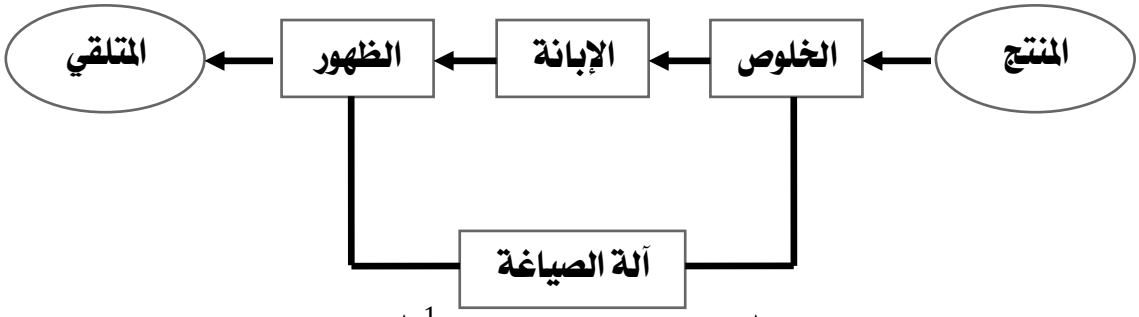

❋ خطاطة توضح عناصر المقام[1] ❋

توضح الخطاطة العناصر التي جاءت في مفهوم البلاغة عند السكاكي، من المتكلم (المنتج)، والسامع (المتلقي)، والخطاب (آلة الصياغة). وهو ما نقف عند مكوناته بشرح موجز نستوضح من خلاله كل عنصر من عناصره، كمايأتي:

①**الخلوص**: ويقصد به بلوغ الخطاب أعلى مراتب الفصاحة، بخلوه من التعقيد الذي يصيب بناءه، «الفصاحة خلوص الناطق، المنطوق من عيوب الكلام بخلوص اللفظ من التعقيد في تركيب الأحرف، والألفاظ جميعا »[2].

②**الإبانة**: وهي إيضاح جميع الملابسات التي تكتنف الخطاب بما قد يساهم في كشف غموضه مع توفر شرط السهولة له، «البلاغة إيضاح الملابسات، وكشف عوار الجهالات، بأسهل ما يكون من العبارات»[3].

③**الظهور**: ما يسمح للسامع بالتواصل مع المتكلم، بأن تتقارب الحقول الدلالية للقطبين وتتفق مداركهم الثقافية بما يسمح للخطاب بالظهور الجلي للسامع.

---

[1] عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، ط01، 1422هـ ــ 2002م، ص26 .

[2] أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ص 25.

[3] المصدرنفسه، ص 27.

كما نتلمس في مفهوم السكاكي، فكرة البلاغة الجديدة القائمة علـــى إدراك طـــرق التواصـــل اللغوي[1]، التي تعتبر البلاغة في الخطاب حاصلة بفعل المرسل والمتلقي وما يحدث بينهما من ترابط لغوي معرفي ينتهي بتحقيق التواصل المنشود. ولا يظهر فضل السكاكي على البلاغة فيما وضعه من مفـــاهيم لها، بل في منهجه في التعامل مع مادتها، وهو ما نقف عليه في العنصر الموالي.

② منهج السكاكي في وضع مادته البلاغية:

جاء في مقدمة كتاب المفتاح، قول السكاكي: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لابد منه، وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه،... وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان....، وما ضمّنت جميع ذلك في كتابي إلا بعدما ميّزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام»[2]، يسمح لنا هـــذا القـــول، بالوقوف على العناصر التي قام عليها منهج السكاكي في البلاغة العربية، وهي:

❶ جمع كلام من سبقه، وميّزه واختار المناسب منه ثم لخّصه.

❷ قسّم البلاغة إلى ثلاثة علوم، خصّها بمصطلحات ومفاهيم.

❸ رتّب العلوم البلاغية على ضوء علاقاتها ببعضها وبالنقد واللغة وبالنحو.

❹ خضع في وضع مصطلحاته لعلم الفلسفة والمنطق وعلم الكلام.

❺ قعّد للبلاغة قواعد تسهّل لناشئيها امتلاك ناصيتها.

لقد اعتمد السكاكي في منهجه على التقسيم والتبويب ودقة الترتيب، فقد قسم البلاغـــة إلى علمي المعاني والبيان، ورأى في البديع تبعا لهما، ثم أفرد لكل قسم تعريفا دقيقا ارتبط بالغاية منه، فقال

---

[1] ريتشاردز آ، فلسفة البلاغة، تر: سعيد الغانمي و ناصر حلاوي، إفريقيا الشرق، ط 1، بيروت، لبنان، 2002م، ص 13 .

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 06.

في المعاني: «اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[1].

يجعل السكاكي الهدف من علم المعاني، كونه وسيلة تقي المتكلم مخالفة كلامه للمقام أو مقتضى الحال، لذلك وجب على المتكلم مراعاة أبنيته الكلامية، فيقف على وحداتها اللغوية المكونة لها، لينظر أولا في بنيتها، وثانيا في معانيها، وأخيرا في العلاقة بين هذين العنصرين، فمعالجة كل هذه الأمور تستدعي التمكن من النحو والصرف، إذ بهما تستقيم التراكيب، والمطابقة بين المقام والمقال مع ما فيه من حسن ورونق، تدفع إلى البحث في الاستدلال. فلا عجب أن استحضر السكاكي علوم المنطق في «وضع المقاييس التي تعصم اللسان من الخطأ، وتبوئه تلك المستويات من الصواب البلاغي، وهذا هو الإطار العلمي لمقاييس البلاغة، وهو إطار النظر في جماليات اللغة فيه أمرا ثانويا وتاليا لتحقق مقاييس وقوانين العلم»[2]، ثم يعمد السكاكي انطلاقا من مفهومه لعلم المعاني، إلى تقسيم هذا الأخير إلى خبر وطلب، يضم كل قسم مجموعة من المصطلحات البلاغية، أراد لها أن تكون محدّدة وواضحة لمتكلم اللغة العربية ومستعملها، لكن العالم الجليل أخطأ من حيث أصاب، فتقسيماته ومحاولات تعريفه الدقيق لهذه المصطلحات، لم تزد الأمور إلا تعقيدا وتشعبا واختلافا في الرأي بين الدارسين والباحثين، كما أن ضبطها بمقاييس علوم المنطق جعل منها مسالك وعرة، يهاب الباحث والمتكلم الاقتراب منها وسلوكها، لمشقة السير فيها ولصعوبة تحليل مادتها، فلو تمعّنا في مفهوم السكاكي لوجدناه قد أسرف في استعمال المنطق والعلوم العقلية إسرافا نعتقد معه أننا لسنا في باب البلاغة أبدا، وإنما نسوق مفهوما فلسفيا وعقليا يبعث على التأمل والتّمعن ويقصي الجمال والمتعة، إذ يقول: «والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 161.

[2] حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 423.

يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول. والمطلوب بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في تمكين حصول ثبوت متصور، وحصول انتفاء. وبالنظر إلى كون الحصول ذهنيا وخارجيا، يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن وحصولين في الخارج،... أما النوع الأول من الطلب: التمني، وأما الاستفهام والأمر والنهي والنداء فمن النوع الثاني»[1].

إن المتأمل لهذا التعريف، لا يجد له علاقة بالبلاغة أو الأدب، بل يجعله أقرب إلى تعاريف المناطقة في وضع حدود المسميات، فيكثر السكاكي في تحديد أقسام الطلب وأنواعه بما يشكل على العقل فهمه ويصيب الذهن بالاضطراب، ليعلن في نهاية التعريف أن من أنواع الطلب، التمني والاستفهام.

فالسكاكي، وإن سهّل بتقاسيمه البلاغة لطالبها، فقد أشكل عليه تحصيلها بما صنف لهذه التقاسيم من تعاريف وحدود، تذهب معها البلاغة، وتستدعي الشرح والتحليل والتفسير، فلا يجد طالب البلاغة نفسه إلا وهو مشتغل عن تحصيل البلاغة بتفسير مفاهيم السكاكي ليقع منها على حلل ودرر في البلاغة، «حقا استطاع السكاكي أن يسوّي من نظرات عبد القاهر والزمخشري في علمي المعاني والبيان، ولكن بعد أن أخلاهما من تحليلاتهما الممتعة البارعة للنصوص الأدبية، وبعد أن سوّى قواعدهما تسوية منطقية عويصة، حتى ليصبح المنطق والفلسفة جزء منهما لا يتجزّأ ــ وحتى ليحتاج كتابه في هذا القسم إلى الشرح تلو الشرح»[2]. وكذلك فعل السكاكي في مناقشته لعلم البيان، وأجرى عليه من التفريعات والتقسيمات ما أجرى على علم المعاني. والخطاطات الآتية توضح تفريعات السكاكي لعلوم البلاغة

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 302، 303.

[2] شوقي ضيف،البلاغة تطور وتاريخ، ص 313.

ومصطلحاتها، وليس يعنينا أن نفصل في مفهوم كل مصطلح من المصطلحات البلاغية ولا أن نخوض في مسائل التعقيد والتشعب وتوزع المصطلحات وتداخلها بين علوم البلاغة عند السكاكي، لأن ذلك مما زخرت به كتب البلاغة التي بحثت في جهود السكاكي في البلاغة العربية، وعلى كثرة هذه الكتب وما حوت من آراء في ذلك، لا نرى أننا سنضيف إليها شيئا جديدا فيما يخص هذا الأمر، لذا اكتفينا بذكر مصطلحات كل علم من العلوم على حدة، في الخطاطات الآتية:

تفريعات السكاكي لعلوم البلاغة

I ـ مصطلحات علم المعاني

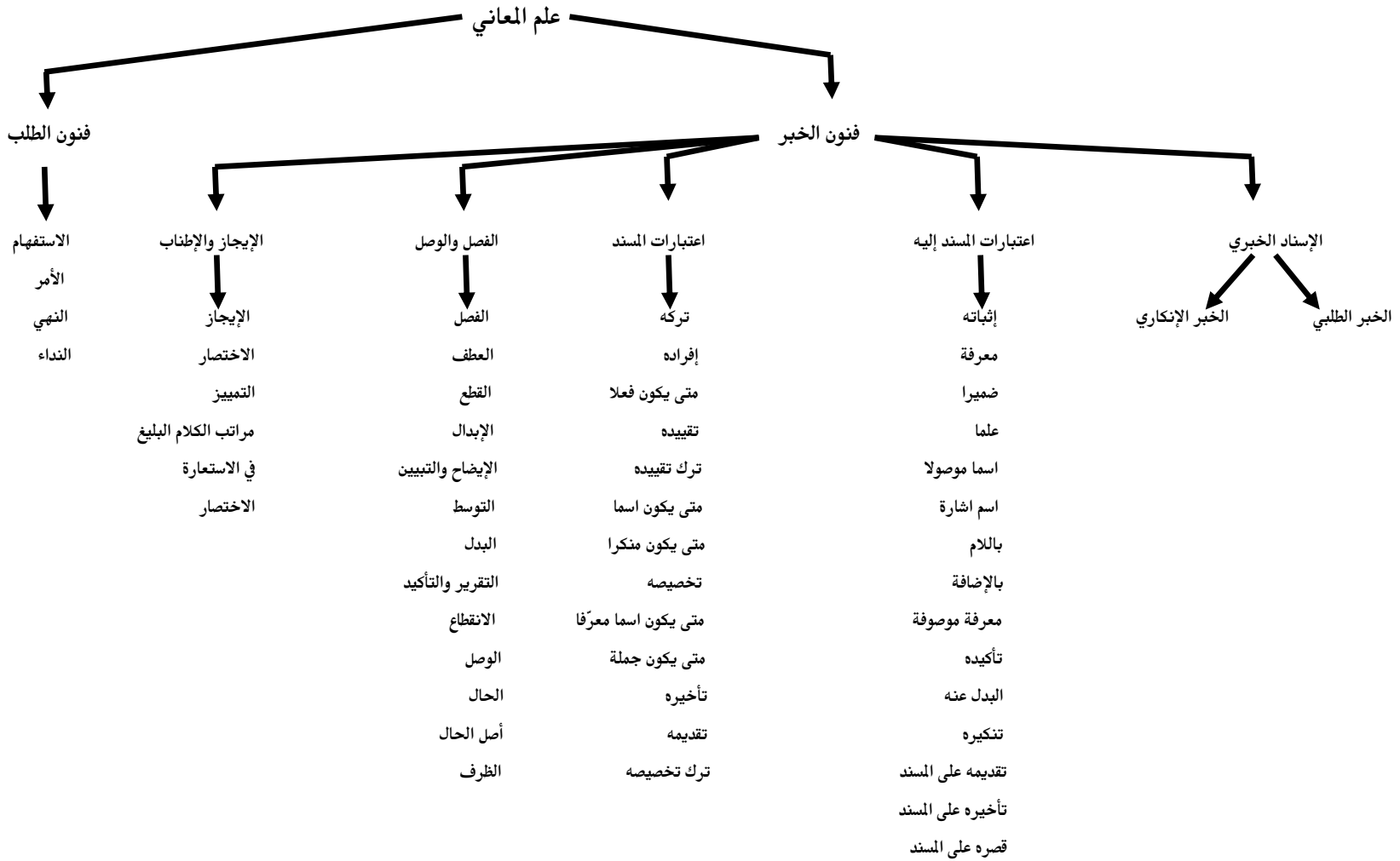

تفريعات السكاكي لعلوم البلاغة

II ـ مصطلحات علم البيان

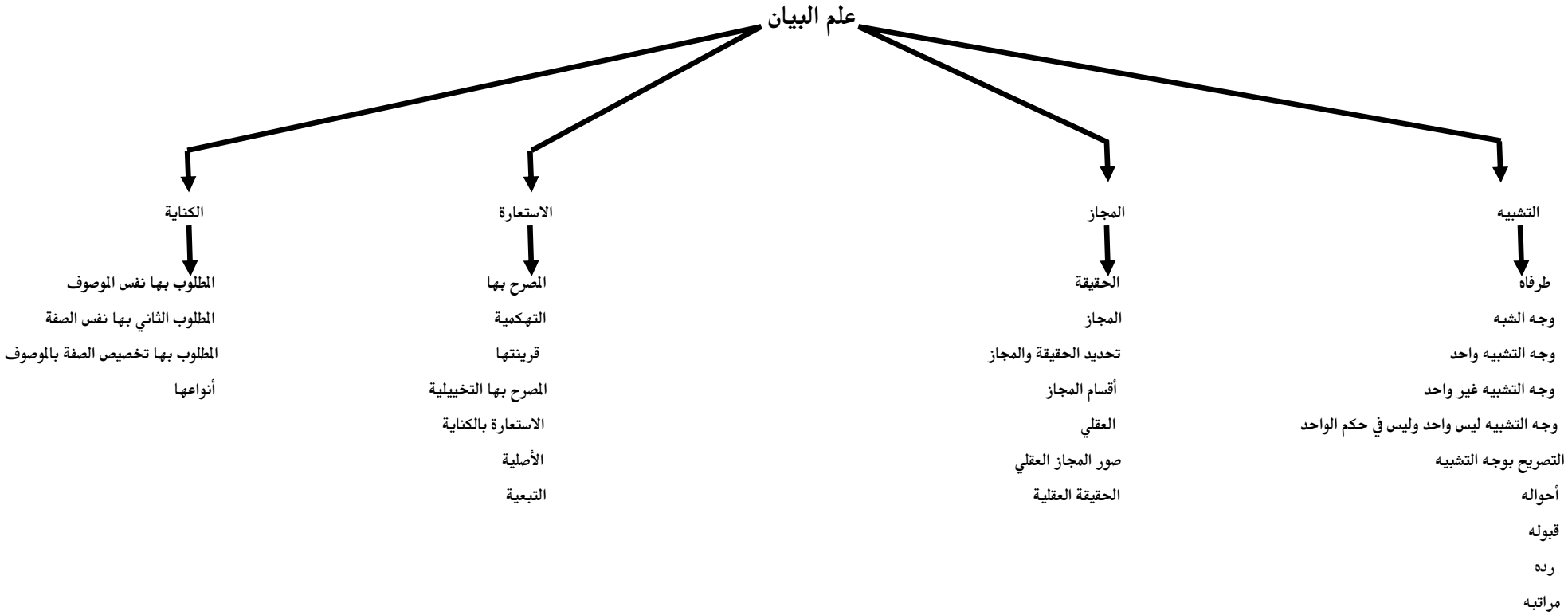

مما سبق طرحه، نخلص إلى أن البلاغة «لم تزل تكمل شيئا فشيئا إلى أن محص السكاكي زبدتها، وهذب مسائلها، ورتب أبوابها،فكان بذلك أول من قسم البلاغة إلى علمين متميزين: علم يتعلق بالنظم سماه علم المعاني، وعلم يتعلق بالتشبيه والمجاز أو بالصورة سماه علم البيان، و لم يسم القسم الثالث بديعا، وإنما هو عنده وجوه مخصوصة كثيرا ما يؤتى بها قصد تحسين الكلام»[1]، غير أنه وبرغم هدفه النبيل في إعادة بعث البلاغة العربية من جديد، في عصره الذي عرفت فيه جمودا وركودا كانا من ركود وجمود الأدب، أسرف في الضبط والتقنين، وأثقل كاهل البلاغة بالتقسيم والحد والحصر والتقعيد، وسائر أنواع الحجج والتعاريف المنطقية، «فقد نحا في كتابة البلاغة منحى تقريريا، فهو يضع القاعدة ويقسم الأقسام ويشرح ويمثل»[2].

وبرغم كل هذا وذلك، يُحسب للسكاكي فضل تحول البلاغة نحو العلمية في وقت كانت فيه في أمس الحاجة إلى هذا التحول لتُبعث من جديد، غير أن من تلى السكاكي رأى في منهجه البلاغي المنهج القويم والسديد، لا يزيد عنه الباحثون إلا بإعادة ترتيب وتبويب وتصحيح مسار بعض مصطلحاته المتداخلة، وكذلك فعل البلاغيون المتأخرون اليوم، فتراهم يوجهون النقد اللاذع لمنهج السكاكي، يتحاملون على الرجل ويحمّلونه انحراف البلاغة وجمودها، و لم يزيدوا هم عن تفريعاته ومنهجه شيئا يذكر، بل اعتمدوها منوالا ومثالا به تدرس البلاغة للطلاب في المعاهد والجامعات، ونسوا فضل الرجل في تمليك البلاغة العلمية اللازمة لاستمراريتها في زمن اختفى فيه الذوق وضاعت السليقة، و لم يجد فيه بدا لاستعادتهما من التوجه نحو التعليم الناجح لعلوم البلاغة.

[1] أحمد مطلوب، مقال موسوم بــ: منهج السكاكي في البلاغة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العاشر، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1382هــ/1962م، ص 276.

[2] المصدرنفسه، ص 309.

أمّا عن المصطلح البلاغي، فالسكاكي أول من أفرد للعلوم البلاغية مصطلحاتها الخاصة، وإن تداخلت بين هذه العلوم، إلا أنها بدت واضحة في كثير من الأحيان مستقلة بما كان لها من تعاريف، ومع هذا، لم تكن للسكاكي طريقة واضحة في صوغ هذه المصطلحات، إلا ما نلحظه من كثرة استخدامه لتقنيتي النسبة والإسناد، كوضعه لمصطلح الاستعارة مصطلحا رئيسا، ثم تقسيمها بإسناد الصفات لهذا المصطلح، فتصير: الاستعارة المصرح بها، الاستعارة التهكمية، وغيرها. وهي طريقته مع باقي مصطلحات علم المعاني.

ويمكن لنا تلخيص طرق صياغته[1] للمصطلح البلاغي في الآتي:

① **المصطلحات المفردة:**

تتوزع هذه المصطلحات، بين مصطلحات أساسية لعلم البلاغة، وهي: **الفصاحة والبلاغة**، وبين مصطلحات كل علم من العلوم، وهي: بالنسبة لعلم المعاني: **الخبر، الطلب، المسند، المسند إليه**، ولعلم البيان: **التشبيه، الاستعارة، الكناية**.

② **المصطلحات الثنائية:** وهي المصطلحات المكونة من كلمتين، وتصنف كالآتي:

❶ المصطلحات المضافة: مثل ماجاء في الاستفهام: **استفهام التصديق، استفهام التصور**.

❷ المصطلحات الموصوفة: مثل: **الاستعارة التهكمية، المجاز العقلي، المجاز اللغوي**.

❸ المصطلحات المقيدة بمتعلق: مثل: **الأمر للطلب، الأمر للتلطف**.

[1] لمزيد من التوسع، في طرق صياغة المصطلحات البلاغية، ينظر: المبحث الرابع: صياغة المصطلح البلاغي، من مقال: محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي: كثرته، وتعدده، واشتراكه، وصياغته، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مج 18، ع 30، جمادى الأولى 1425هـ / يوليو 2004م، ص 372، 378.

❹ المصطلحات المتعاطفة: مثل: **الفصل والوصل، الإيجاب والسلب، التقرير والتأكيد، الحقيقة والمجاز.**

③ **المصطلحات المركبة:**

وهي التي تتكون من أكثر من كلمتين، مثل: **الاستعارة المصرح بها التخييلية، الكناية المطلوب بها نفس الموصوف، وجه الشبه ليس واحد وليس في حكم الواحد.** مع الإشارة إلى أن هذا النوع من المصطلحات قد يعتبره البعض عناوين بلاغية أكثر منه مصطلح، لإخلاله بالعديد من الشروط اللازمة لوضع المصطلح، والتي من أهمها: الوضوح، والدقة والاختصار، «وحين نتأمل هذه الصيغ المركبة من أكثر من كلمتين نرى أنها أقرب للعنوانات منها للمصطلحات، أو لتعريف النوع المراد وتحديده»[1].

لقد استطاع السكاكي بمنهجه العلمي القويم، أن يمنح المصطلح البلاغي استقلاليته عن العلوم اللغوية الأخرى التي ظلت البلاغة زمنا غير يسير ممتزجة بها، تتقاطع معها وتتداخل مكوناتها ومحتوياتها، حتى لا يكاد الدارس أن يميز بينها، ولسنا نريد بقولنا تشجيع فصل العلوم اللغوية عن بعضها وقطع وشائج الصلة فيما بينها، بل نرى أن استقلاليتها في الدرس تساعد على فهم هذه العلوم متفرقة وتبرر التداخل بينها مجتمعة. فلا يعتقد الباحث أن البلاغة تقوم لوحدها من غير أدب ولا نحو ولا صرف، بل إن النظر في هذه جميعا يساعد على فهمها والتمكن منها، شرط أن لا تسحق في مضمار هذه الدراسات فلا يبين أثرها إلا في الصور البيانية والمحسنات البديعية، فيخيل لنا أنما البلاغة وشي وزخرفة لا أكثر. فقد اتضحت مع السكاكي علوم البلاغة وصار المصطلح البلاغي واقعا ملموسا، يُعَرَّف ويُقَسَّم وتحد له الحدود وترجى منه الغايات.

[1] محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي: كثرته، وتعدده، واشتراكه، وصياغته، ص 477.

ولسنا نعتقد أن هذه الحال قد وصلت إلى ماهي عليه بفضل جهود السكاكي لوحده، بل هي خلاصات كل مرحلة من مراحل البلاغة التي رصدناها، اجتمعت وتهيأت حتى مكنت البلاغة من أن تصير علما له مقاييس فنية وعلمية لا تنقص عن المقاييس العلمية في يومنا هذا، وهو ما نقف عليه في خلاصة البحث في مراحل تطور البلاغة عند المشارقة.

خلاصة البحث في مراحل تطور البلاغة العربية عند المشارقة حتى القرن 08 هـ

لقد وُجِدت البلاغة في كلام العرب شعره ونثره، قبل أن تُقعّد وتقنن، وليس هذا بالغريب عن أمة كانت معجزة رسولها ونبيها ﷺ في البيان، ثم خطت البلاغة العربية خطواتها نحو العلمية عبر مراحل طويلة ومعقّدة، تحولت فيها غاية الدرس البلاغي وتلونت بظروف ودواعي كل مرحلة من المراحل.

فانطلقت البلاغة صفة للكلام الجيد من الشعر والنثر، ثم مقياسا للمفاضلة بين الجيد والرديء من المنظوم والمنثور، لتتوجه بخطواتها الأولى نحو العلمية حينما اتجهت إلى غاية التفسير، بالوقوف عند أسرار النظم القرآني، لتفسير مواطن الإعجاز فيه، و لم تكن لوحدها في ذلك، بل كانت رديفة سائر العلوم اللغوية الأخرى، من نحو، وصرف، ونقد وأدب، تتوحد معها وتسير في مواكبها، مترعرعة في أكنافها، حتى غدت البلاغة موضوعا مشتركا بين سائر الدراسات القرآنية واللغوية والأدبية[1]، وكان قوام البلاغة حتى ذلك الحين الذوق السليم ونفحة الحس المرهف بالجمال[2]، و لم تكن قد كوّنت لنفسها مصطلحات خاصة بها بعيدا عن الدراسات الأخرى. ثم ما فتئت أن انقسمت البلاغة بين مدرسة أدبية وكلامية، تسعى الأولى للحفاظ على الأذواق السائدة والمشاعر الدقيقة المرهفة بدرس البلاغة في النصوص الأدبية، بينما تتخذ الثانية من بلاغة الرومان واليونان معايير للبلاغة العربية لا ترى استقامتها دونها، غير إن اختلاف المذاهب لم يفسد في الود قضية وظلت الغاية الأساسية للبلاغة تفسير إعجاز القرآن الكريم، خاصة مع ما تهيأ لها مع عبد القاهر الجرجاني في كتابيه الدلائل والأسرار.

---

[1] مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، ص 116.

[2] المصدرنفسه، ص 116.

لكن سرعان ما جفت ينابيع الأدباء الذوقية، فأعْيَت قرائحهم وسرى في الأدب الجمود الـــذي انعكس على البلاغة، فكان لها أن تبدأ مرحلة جديدة من حياتها، عزم فيها السكاكي على إذكاء جذوة المباحث البلاغية ودفعها نحو التوهج والنور مرة أخرى، غير أنه أخطأ من حيث أصـــاب، إذ صـــارت البلاغة على يديه علما له أصوله وقوانينه، ولكنها مغرقة ومثقلة بالفروع والتقاسيم والعبارات المنطقيـــة الفلسفية، التي بعثت في لغتها الجماد وأحلّت فيها الكساد، فتحوّلت قواعد العلم إلى قوالـــب ونمـــاذج يحتذيها من خلف السكاكي إلى يومنا هذا.

وفي معترك هذا البحث البلاغي، وجد المصطلح البلاغي شيئا من الاستقلالية، صار فيه للبلاغـــة زخم مصطلحي قدّره الباحثون المتأخرون بألف وسبعة وثمانين (1087) مصطلحا بلاغيا[1]، لا تخلو من تكرار واختلاف مسميات وتنوع التعاريف. وهو ما كان من شأن البلاغة العربية عند المشارقة، لنتوجه الآن نحو البحث البلاغي المغربي حتى القرن الثامن الهجري، والذي لم نجد له طريقا غير أن نقف علـــى أهم المؤلفات المغربية التي عثرنا عليها وأشار إليها المهتمون بالتراث البلاغي العربي المغـــربي، اعتنـــت بالبلاغة العربية أو اقتربت من مباحثها، نختار من هذه المؤلفات ما يعيننا في بحثنـــا ومـــا يـــتلاءم مـــع إشكاليته.

[1] محمد بن علي الصامل، قضايا المصطلح البلاغي: كثرته، وتعدده، واشتراكه، وصياغته ، ص 439.

الفصل الثاني:

المصطلح البلاغي المغربي إلى القرن الثامن الهجري

المبحث الأول:

مدخل نظري

مدخل:

ارتبط البحث البلاغي العربي في سائر مراحله وأطواره، ارتباطا وثيقا بجهود العلماء المشارقة، صار معه الباحث لا يرى البلاغة إلا في البيئة المشرقية، باختلاف مناطقها وتوسع رقعتها. إذ لا يخلو مؤَلّف لغوي وبلاغي من الثناء والتعظيم لجهود هؤلاء العلماء، ولسنا ممن يدّعي لهم غير هذه المكانة، ولا ممن يشكّك في صحة ما بذلوه من جهود في الاعتناء بالبلاغة، ولا ما وضعوا لها من أسس أوشك بها أن يكون للبلاغة العربية نظريتها الخالصة التي تعكس الانتماء اللغوي العربي الأصيل.

غير أن الناظر في الكتب والبحوث والدراسات التي اقتفت خطى البحث البلاغي، لا يجد فيها إشارة دقيقة مفصلة لجهود العلماء المغاربة على قلة عددهم، ولا ما كان لهم من منهج متميز في البحث اللغوي، لا ينقص عن المناهج العلمية اليوم في شيء.

فالمتقدمون والمتأخرون من الباحثين في البلاغة العربية، يجمعون على أن المغاربة كانوا تبعا للمشارقة مكملين لجهودهم، يرصدون من أسمائهم حازم القرطاجني، وابن رشيق القيرواني، وابن بسام، وآخرون عرف عنهم ولعهم بالمشارقة وتأثرهم بهم. ومن الآراء التي تضمنت قصور المغاربة عن البلاغة، ما جاء على لسان ابن خلدون في فصله عن علم البيان: «فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه، والله أعلم، أنه كمالي في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية توجد في موفور العمران، والمشرق أوفر عمرانا من المغرب، ...، أو نقول لعناية العجم، وهم معظم أهل المشرق بتفسير الزمخشري، وهو كله مبني على هذا الفن. بل هو أصله. وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البديع خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرعوا له ألقابا وعددوا أبوابا ونوعوا أنواعا زعموا أنهم أحصوها من لسان العرب. وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ وأن علم البديع سهل المآخذ، وصعبت عليهم مآخذ

البلاغة والبيان لدقة أنظارهما وغموض معانيهما، فتجافوا عنهما. وممن ألف في البديع من أهل إفريقية ابن رشيق، وكتاب العمدة له مشهور، وجرى كثير من أهل إفريقية والأندلس على منحاه»[1].

لقد قدم ابن خلدون في هذا القول، لثلاث قضايا نعالجها كالآتي:

❶ **قصور المغاربة عن فن البيان:** وقد حصر أسباب هذا القصور في عنصرين:

① أن علم البيان علم كمالي في العلوم اللسانية، والكمائل لا تكون إلا في موفور العمران والمشرق أوفر عمرانا من المغرب. قد نسلم بصحة هذا القول، لكننا نرد عليه من وجهة نظر معقولة بأن نتساءل، هل كان العرب وهم في البادية على وفرة من العمران؟ وإن لم يكونوا، فكيف كانت ألسنتهم مستقيمة بينة تفصح عن مكنونات ضمائرهم في بيان رائع، قيل معه إن من البيان لسحرا.

② اعتبر أن العجم هم أكثر أهل المشرق، فكان لعنايتهم بتفسير الزمخشري أثر جلي في قدرة المشارقة الفائقة على البيان، وهي قضية أشكلت على الدارسين المتأخرين، في الفرق بين المشارقة والمغاربة من منظور ابن خلدون، حيث يعلق محمد مفتاح في هذا الصدد قائلا: «على أننا نتساءل عما يقصد ابن خلدون بالمشرق وبالمغرب وبالمشارقة وبالمغاربة؟ ... وعليه فقد قابل ابن خلدون بين أهل المغرب الذين هم من يتوطن إفريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى، بالإضافة إلى الأندلس ومصر والشام، وبين أهل العجم»[2]، وهو ما يزيد الحجة في قصور المغاربة عن إتيان البيان ضعفا وبعدا عن الحقيقة.

❷ **اعتناء المغاربة بعلم البديع:** وذلك لسهولة هذا العلم، ولأن المغاربة ولعوا بتزيين الألفاظ، مع صعوبة البلاغة والبيان عليهم، وفي هذا نرى، أن المغاربة إذا كانوا أقدر في العلوم العقلية، من فلسفة

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ج03، ص 246.

[2] محمد مفتاح، التلقي والتأويل مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، ط01، 1994م، ص 15.

ومنطق ورياضيات، وبرعوا في استنباط نظرياتها وأصولها، أفيعجز من كان مثلهم أمام العلوم اللغوية؟ ثم إن المغاربة كانوا سادة الفقه المالكي، يؤلفون ويحللون ويردون شبهات الطاعنين في القرآن الكريم، أفمن يكون أقدر على هذا لا يكون قادرا على التبحر في علم البلاغة والتزود من منهله، ونحن نعلم ما لعلوم القرآن الكريم من تأثير في تشكيل مصطلحات البلاغة.

❸ **أغلب كتب المغاربة في البديع:** حيث ذكر ابن خلدون أن من أهل إفريقية والأندلس، ابن رشيق صاحب العمدة، وقد صار منهجا جرى عليه كثير من أهل إفريقية والأندلس، ولعل ذلك صحيح في ظاهره، إذ معظم المصنفات البلاغية المغربية جاء في عناوينها مصطلح البديع، غير أن محتوياتها قد اعتنت بالبلاغة في علومها الثلاثة، وإن وجب الإشارة إلى أن البلاغة حتى عصر ابن خلدون لم تكن مقسمة إلى علوم، بل اجتمعت في علم واحد، كان في أغلب الأحيان يسمى البيان، «فاشتمل هذا العلم المسمى البيان على البحث عن هذه الدلالة التي للهيآت والأحوال في المقامات، وجُعل على ثلاثة أصناف: الصنف الأول ... ويسمى علم البلاغة، والصنف الثاني ... ويسمى علم البيان، وألحقوا بهما صنفا آخر، ... ويسمى عندهم علم البديع. وأطلقوا على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان، وهو اسم الصنف الثاني، لأن الأقدمين أول ما تكلموا فيه»[1].

فالمؤلفات البلاغية المغربية حتى عصر ابن خلدون، لم تخل عناوينها من مصطلح البديع، دون الإشارة إلى مصطلحي البلاغة والبيان، ومن أشهر المؤلفات: **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع** للسجلماسي، كتاب **البديع** لأحمد بن يوسف التيفاشي القيسي، **الروض المريع في صناعة البديع** لابن

[1] ابن خلدون، المقدمة، ج03، ص 245، 246.

البناء المراكشي العددي، كتاب **بديع القرآن**، **الإضاءات والإنارات في البديع**، غير أن كل كتاب من هذه الكتب قد تجاوز ما جاء في عنوانه، وتراوح متنه بين علوم البلاغة كلها يدرسها ويحلل عناصرها.

ولعلنا ننتهي في تحليلنا لقول ابن خلدون، إلى أنه صحيح في عمومه، فشهرة المشارقة في علم البلاغة فاقت المغاربة، لكنها لا تمنع أن لا يكون هؤلاء قد اقتصروا على ما بذله غيرهم من جهود، بل هم كذلك اتجهوا في التأليف البلاغي اتجاها يختلف تماما عن سابقيه، فقد نظروا بعين العالِم العقلي المنطقي والرياضي، ودفعوا بالبحث البلاغي نحو التطور، فتعليق محمد مفتاح على قول ابن خلدون السالف الذكر، يزيد في وضوح الطرح وصحته: «إن قول ابن خلدون صحيح في مجمله لا في تفاصيله، فمن حيث الإجمال إن الكتب المؤلفة في فن البيان قبل ابن خلدون وأثناء حياته، يحتل فيها اسم البديع وألقابه وأبوابه وأنواعه مكانة مرموقة؛ وأما من حيث التفصيل فإن النماذج التي سنحللها[1] تثبت أن البيانيين المغاربة لهم باع طويل في فن البيان وقوامة عليه»[2].

ومن المتقدمين الذين رأو ضعف العلماء المغاربة في التأليف وفي البلاغة، **المقري** في كتابه **أزهار الرياض**، إذ يقول: «وأغلب تآليف المشارقة الإيجاز، لتمكن ملكتهم من التصرف، مثل كتاب ابن الحاجب، في فروعه وفي أصوله، والخونجي في المنطق وغيرهما، وإن كان الغالب على جل أئمة المشارقة الإطناب، مثل الغزّالي والإمام الفخر وغيرهما، وأما أهل الأندلس، فالغالب عليهم فيهقة البلاغة، في حسن رصف الكلام وانتقائه، مثل عبارة القاضي عياض في تآليفه التي لا تسمح القرائح بالإتيان بمثلها، والنسج على منوالها»[3]. فتمكن المشارقة من الملكة يعينهم على التأليف وعلى الإيجاز، وحسن التصرف،

[1] وهي نماذج لعلماء مغاربة متقدمين، ذكرها محمد مفتاح في كتابه التلقي والتأويل.

[2] محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 16.

[3] المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ضبطه وحققه وعلق عليه: مصطفى السقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1361هـ ـ 1942م، ج03، ص 23.

وأما أهل الأندلس فيميلون إلى البديع والتزيين والتنميق في البلاغة، ذلك أن صاحب القول وظف مصطلح الفيهقة الذي اجتمعت المعاجم اللغوية في معناه: على التنطع والتوسع في الكلام بفتح الفم[1].

كما ذكر المقري في موضع آخر من الكتاب، أن صناعة التأليف في المغرب انتهت إلى الصورة التي كانت عليها عند المشارقة، فيقول: «وانتهت صناعة التأليف في علماء المغرب على صناعة أهل المشرق، لشيخ شيوخ العلماء في وقته، ابن البناء الأزدي المراكشي»[2]، كما جاء أيضا، في ضعف العلوم النظرية بالمغرب، قول المقري: «وأما ملكة العلوم النظرية، فهي قاصرة على البلاد المشرقية، ولا عناية لحذاق القرويين والإفريقيين إلا بتحقيق الفقه فقط»[3].

إن هذين القولين، يؤكدان تلك التبعية المغربية للمشارقة، فالعلماء المغاربة خلصوا في صناعة تأليفهم إلى منوال المشارقة، وكأنهم لا يملكون منهجا ولا طريقة خاصة تتحكم بها العديد من العوامل، أهمها العقلية المنطقية الرياضية للمغاربة، والتي كان المشارقة أبعد ما يكونون عنها. ثم انصراف العلماء المغاربة عن العلوم النظرية واكتفاؤهم بالتحقيق في المصنفات الفقهية، أمر يشوبه الكثير من الغلط، ذلك أن الفلسفة والمنطق من العلوم العقلية النظرية، وإن أراد صاحب القول النحو والصرف والبلاغة، فكيف يكون التأليف في الفقه دون استقامة الجادة في اللغة وعلومها، وبما يحصل للأذهان الإقتناع دونها؟

ومن الباحثين المتأخرين الذين يرون في المغاربة تبعا للمشارقة، **بدوي طبانة**، إذ يقول: «... أن المغاربة كانوا عيالا على المشارقة، وأنهم فقدوا الاستقلال، وفقدوا علم الدراية، وقنعوا بعلم الرواية

[1] جاء في لسان العرب: تفيهق في كلامه: توسع وتنطع، وانفهق الشيء: اتسع، والفيهق الواسع من كل شيء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص 377ـ378.

[2] المقري التلمساني، أزهار الرياض، ص 23.

[3] المصدر نفسه، ص 26.

والنقل عن علماء المشارقة ورواتهم ما قرؤوه في كتبهم وما نقلوه من رواياتهم»[1]، وهو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية عدم اطلاعه على المؤلفات البلاغية المغربية المتقدمة، وعلى رأسها كتاب السجلماسي المنزع البديع، الذي تفرد فيه بمنهج متميز في التعامل مع علوم البلاغة، سمح له بأن يضيف إليها سبعة وعشرين مصطلحا، أثرى بها مفاهيم العلوم البلاغية، وتصريح صاحب المنزع بغايته من وضع الكتاب، توضح لكل باحث في البلاغة رؤيته الحاذقة للبلاغة العربية، إذ جاء في مقدمة كتاب المنزع البديع، قول السجلماسي: «فقصدنا في هذا الكتاب، ... إحصاء قوانين أساليب النظوم التي تشمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع وتجنيسها في التصنيف، وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف...»[2]، فالسجلماسي يعلن صراحة عن نيته في تحصيل الأساليب التي يحصل بها النظم، ويتحقق معها البيان.

ولسنا في هذا المدخل، بصدد مناقشة الجهود البلاغية المغربية، لأن ذلك مما نتركه لما بقي من عناصر البحث، بل أردنا أن نوضح بعض الآراء التي ترى قصور المغاربة وقعودهم عن البلاغة العربية، رغم أنهم ألفوا في مباحثها وعلومها ما ألفوا وخطوا لها من مناهج الدرس ما خطوا. وإن كنا نعثر في الدراسين المتأخرين على من ينصف العلماء المغاربة ويعترف لهم بفضلهم على البلاغة العربية، ومن هؤلاء: محمد مفتاح، وكذلك أمجد الطرابلسي، الذي انتهى في بحثه إلى وجود مدرسة بلاغية مغربية خاصة في القرن السابع الهجري، فيقول: «عرف القرن السابع ومطلع الذي يليه مدرسة بلاغية مغربية تستحق أن يوليها المهتمون بالدراسات النقدية والبلاغية المقارنة عنايتهم، ويخصوها بتتبعاتهم، وهي مدرسة يبدو واضحا من خلال الآثار التي تركها لنا أعلامها، أنهم كانوا جميعا مع تمكنهم حق التمكن من اللغة العربية وآدابها

---

[1] بدوي طبانة، البيان العربي دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط03، 1962م، ص 136.

[2] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق وتقديم: علال الغازي، مكتبة المعارف، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1980م، ص 179.

بعامة، ومن الدراسات النقدية والبلاغية العربية بخاصة، مطلعين أحسن اطلاعا على منطق أرسطو، وأعمق فهما لمضمون كتابيه الشعر والخطابة، ومن النقاد البلاغيين الذين عرفتهم القرون السابقة في مشرق الوطن ومغربه»[1].

إن الحديث عن الجهود البلاغية المغربية ابتداء من القرن الثاني الهجري وحتى القرن الثامن؛ أمر عسير جدا، ذلك أن معظم المؤلفات اللغوية المغربية قد ضاع أو بقي مخطوطا لم يحقق ويطبع، ما صعّب علينا إمكانية العثور على كتب بلاغية تمسح الفترة الممتدة ما بين القرنين الثاني والسادس، بعكس ما حصلنا عليه من مؤلفات قليلة من القرن السابع والثامن الهجريين، كما أن المنحى العلمي المنطقي، والفقهي، للعلماء المغاربة لم يساعدنا في تحصيل المؤلفات البلاغية الخالصة، لتوزع مادتها بين المناحي السابقة الذكر، عدا تلك المصنفات التي نجد في عناوينها ما يسهل لنا تصنيفها في رف الكتب البلاغية.

ولأجل تحقيق رصد سليم للمؤلفات البلاغية المغربية، اعتمدنا على ما توفر من عناوين في العديد من كبرى المكتبات المغربية[2] التي احتوت على أهم المؤلفات اللغوية والفقهية والتراثية بين القرنيين الثاني والخامس عشر الهجريين. وبغية تنظيم العمل في البحث والتحليل للجهود البلاغية المغربية، رأينا أن تقسيم محمد مفتاح للبحث البلاغي المغربي إلى قسمين، يمكننا من متابعة هذه الجهود بالدقة المطلوبة، «فإننا سنقسم التأليف البياني في المغرب إلى حقبتين متمايزتين: هما ما قبل مفتاح العلوم، وما بعد مفتاح العلوم. والقدماء أنفسهم من المشارقة والمغاربة أشاروا إلى هذه القسمة، فعبّروا بسلف البلاغيين وبخلف

---

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 12، من تقديم أمجد الطرابلسي للكتاب.

[2] ينظر التصنيف البيلوغرافي والفهرسي لمكتبة خزانة المذهب المالكي. الموقع الالكتروني: http://malikiaa.blogspot.com/ تاريخ الدخول: 2012/07/25.

البلاغيين؛ أي ما قبل السكاكي وما بعده، وهذا التقسيم نفسه يصح في التأليف البلاغي في المغرب، فقد كان السكاكي وما أحدثه من تأثير فاصلا بين عهدين»[1] .

إن هذا التقسيم، يساعدنا على التحكم في تحليل المنهجية المغربية في التعامل مع العلوم اللغوية خاصة البلاغة، من خلال تعيين بعض العناوين للبحث، كما يعتبر هذا التقسيم بمثابة مراحل تطور البلاغة عند المغاربة، حيث يكون كالآتي:

❶ **ما قبل مفتاح العلوم**[2]: ويجمع بين المرحلة الأولى والثانية من تطور البلاغة، أي بين تسجيل الملاحظات البلاغية ومرحلة التطور والازدهار، «إذ جمع مؤلفات الجاحظ وابن المعتز وقدامة بن جعفر وعبد القاهر الجرجاني والحاتمي والزمخشري وغيرهم»[3]، وقد مثله من المغاربة: ابن رشيق، وابن بسام، وابن سبع والقاضي عياض.

❷ **ما بعد مفتاح العلوم**: ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين:

① **التأليف على منوال السكاكي**: حيث تأثر العلماء المغاربة بكتاب مفتاح العلوم بعد وصوله إلى المغرب، أو وصول بعض اختصاراته وشروحاته، ككتاب **المصباح في اختصار المفتاح**، وكتابي **التلخيص والإيضاح في علوم البلاغة** «وأخذه المتأخرون (أي كتاب المفتاح) ولخصوا منه أمهات هي المتداولة إلى هذا العهد، ... ابن مالك في كتاب المصباح، وجلال الدين القزويني في كتاب الإيضاح وكتاب التلخيص»[4]، ومن بين المغاربة الذين رجزوه ولخصوه، المراكشي الأكمه، وابن الصباغ

[1] محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 16.

[2] كل عناوين هذه التقسيمات مأخوذة كما وردت عند محمد مفتاح في كتابه التلقي والتأويل.

[3] محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 16.

[4] ابن خلدون، المقدمة، ج03، ص 246.

المكناسي، «فقد رجز المصباح في اختصار المفتاح، المراكشي الأكمه بعنوان: ترجيز المصباح في اختصار المفتاح، ولخص المفتاح ابن الصباغ المكناسي، كما نظم علاقات المجاز»[1].

② **المنهج المغربي المتجدد:** تميز علماء هذا المنهج بالإقبال على العلوم العقلية والمنطقية، واستعمال دقتها وصرامتها في الأخذ بالعلوم اللغوية ومنها البلاغة، «... ولذلك حاولوا ضبط البيان المشرقي واستصلاح أرضه وإزالة الأعشاب والطفيليات بآليات المنطق والرياضيات وبمفاهيمها لتحقيق نوع من التراضي على قوانين الكتابة والتأويل»[2]. ومعظم علماء هذا الاتجاه من القرنين السابع والثامن الهجري، حيث يجمع معظم الدارسين المتأخرين للتراث المغربي، على أن التأليف البلاغي المغربي كان في أوج عطائه في القرنين السابع والثامن، بل كانت هناك مدرسة بلاغية مغربية، ومن هؤلاء الباحثين أمجد الطرابلسي الذي يرى أن «ابن عميرة والقرطاجني والسجلماسي وابن البناء، يمثلون اتجاها جديدا في التأليف البلاغي، ويقدمون اجتهادا في التناول، وهم يجمعون بين المأثور البلاغي العربي والتراث اليوناني الأرسطي، وذلك بواسطة الفارابي وابن سينا وابن رشد على وجه الخصوص»[3].

لذلك رأينا أن نسهب في متابعة الجهود البلاغية المغربية مقتصرين على أركان هذا المدرسة البلاغية المغربية، بتحليل أهم القضايا البلاغية المغربية التي دفعت بعجلة البحث البلاغي العربي نحو الأمام، ممثلة في جهود: حازم القرطاجني، والسجلماسي.

وهو ما نعالجه في المبحث الموالي من البحث.

---

[1] محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 17.

[2] المصدر نفسه، ص 18.

[3] أحمد بن عميرة، التنبيهات على ما في البيان من التمويهات، تح: محمد بن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط01، 1991م، ص 09 من المقدمة.

المبحث الثاني:

المدرسة البلاغية المغربية في القرنين السابع والثامن الهجريين

❶ البحث البلاغي عندحازم القرطاجني

❷ البحث البلاغي عند السجلماسي

❶ البحث البلاغي عند حازم القرطاجني:

إن وقوفنا عند حازم القرطاجني، باعتباره أحد أقطاب المدرسة البلاغية المغربية في القرن السابع، ليس الغرض منه إعادة نتائج الدراسات التي تناولت حياة هذا العالِم، ومؤلفاته خاصة كتاب المنهاج، بالتحليل والشرح، والبحث عن مواطن النقد والبلاغة، والتعرض للتأثير الأرسطي في مادة حازم البلاغية، كما لم يكن وقوفنا، لتسجيل الملاحظات العابرة المتكررة على جهد الرجل في البحث البلاغي العربي. بل دفعنا طموحنا المعرفي في تتبع مفهوم البلاغة، وموضوعها، ومصطلحاتها، وعلومها، للتريث عند هذا العالم المغربي، حتى ننهل من معين مادته ومنهجه في التأسيس لنظرية بلاغية عربية قبل أن تكون مغربية، تجمع بين انتماء عربي أصيل، وتزاوج بين علوم منطقية وبلاغة غربية.

ولسنا ندعي لأنفسنا الكفاءة في المتابعة والتحليل ولا التفوق، «إذ تكفلت بذلك دراسات سابقة وبكفاءة عالية»[1]، نستضيء بنتائجها بما يكفل لنا رصد المنهج الصحيح لتحقيق مبتغانا، لذلك رأينا أن نتعرض للقضيتين الآتيتين وما تعلق بهما من عناصر، في كتاب **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**:

① أسباب تأليف حازم لكتاب المنهاج.

② مفهوم البلاغة في الكتاب.

① أسباب تأليف حازم لكتاب المنهاج:

لقد عاش حازم القرطاجني في زمن استخف الناس فيه بالشعر وهان عليهم أمره، ففسد البيان وضاعت السليقة، «وإنما هان الشعر على الناس هذا الهون لعجمة ألسنتهم واختلال طباعهم، فغابت

[1] مصطفى الغرافي، مقال موسوم بـــ: الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـــ مشروع قراءة ـــ، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج 40، ع01، جويلية/سبتمبر 2001م، نقلا عن: مدونة صاحب المقال: http://elgharrafi.elaphblog.com/posts.aspx?U=5711&A=95465 ، تاريخ دخول المدونة: 2012/09/21م.

عنهم أسرار الكلام وبدائعه المحركة جملة فصرفوا النقص إلى الصنعة، والنقص بالحقيقة راجع إليهم، وموجود فيهم»[1]، فكان لزاما على حازم أن يرفع لواء الشعر من جديد ويعيد له مكانته، وينفي عنه ما ادعى له العاجزون المنتسبون إليه، من أنه يكفيك لصناعة الشعر الطبع، «وإنما احتجت إلى هذا لأن الطباع منذ اختلت، والأفكار منذ قصرت، والعناية بهذه الصنعة منذ قلت، وتحسين كل من المدعين صناعة الشعر ظنه بطبعه، وظنه أن لا يحتاج في الشعر أكثر من الطبع»[2].

ومن جملة الأسباب التي دعت حازم إلى تأليف الكتاب، مذهب المتكلمين في اعتبارهم الشعر زيفا وقولا كاذبا، ثم توغلهم في البلاغة والفصاحة، وهم يجهلونها لضرورة الحديث عن الإعجاز القرآني، فأفسدوا من حيث اعتقدوا الإصلاح، وأساءوا من حيث اعتقدوا المنفعة، «وإنما غلط في هذا ــ فظن أن الأقاويل الشعرية لا تكون إلا كاذبة ــ قوم من المتكلمين لم يكن لهم علم بالشعر، لا من جهة مزاولته ولا من جهة الطرق الموصلة إلى معرفته. ... وليس هذا جرحة للمتكلمين ولا قدحا في صناعتهم، فإن تكليفهم أن يعلموا من طريقتهم ما ليس منها شطط. والذي يورطهم في هذا أنهم يحتاجون إلى الكلام في إعجاز القرآن، فيحتاجون إلى معرفة ماهية الفصاحة والبلاغة، من غير أن يتقدم لهم علم بذلك، فيفزعون إلى مطالعة ما تيسر لهم من كتب هذه الصناعة، فإذا فرق أحدهم بين التجنيس والترديد، وماز الاستعارة من الإرداف، ظن أنه قد حصل على شيء من هذا العلم. فأخذ يتكلم في الفصاحة بما هو محض الجهل بها»[3].

---

[1] أبو الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 03، 1986م، ص 124،125.

[2] المصدر نفسه، ص 26.

[3] المصدر نفسه، ص 86،87. وضرب حازم لحال المتكلمين مع البلاغة، قصة رجل ادعى الطب، قائلا: «وذلك أنه مرض له صاحب كان يعز عليه ويرى في حياته حياته، ولم يكن له علم بالطب ولا تقدم أن نظر فيه، ففزع في الحين إلى استعارة كتب الطب والنظر فيها ليعالج صاحبه المريض. فانسلخت عنه ليلة وهو يتعاطى في غدها من المعالجة الطبية ما لم يكن يتعاطاه في أمسه، إذ كان قد ظن أنه قد اكتسب معرفة صناعة الطب من ليلته. ثم شرع من صبيحته في معالجة صاحبه المريض، فقضى عليه في اليوم الثاني بثريدة أطعمها إياه رأى أنها تصلح به. فكما أن هذا الرجل أصبح جالينوسا من ليلته، كذلك يريد المتكلم في الفصاحة من المتكلمين أن يصبح من ليلته جاحظا وقدامة، إن شاء. ينظر: المصدر نفسه، ص 87.

يعيب حازم القرطاجني على المتكلمين إدعاءهم إتيان البلاغة وتمكنهم منها، ذلك أن هذا العلم لا يتأتى لطالبه في زمن يسير، ولا بجهد بسيط، فالبلاغة واسعة الأفق والمدى يلزم لمريدها توسيع مداركه والإلمام بمختلف شعبها والعلوم المتعلقة بها، بشيء من الأناة والدقة، ومع هذا فلا ينتهي إلى بلوغها ولا تحصيلها كاملة، «وكيف يظن إنسان أن صناعة البلاغة يتأتى تحصيلها في الزمن القريب، وهي البحر الذي لم يصل أحد إلى نهايته مع استنفاذ الأعمار فيها! وإنما يبلغ الإنسان منها ما في قوته أن يبلغه. ... إذ كانت هذه الصناعة تتشعب وجوه النظر فيها إلى ما لا يحصى كثرة، فقلما يتأتى تحصيلها بأسرها والعلم بجميع قوانينها لذلك. وسائرها من العلوم ممكن أن يتحصل كله أو جله. وليس هذا تفضيلا لصناعة البلاغة على غيرها من العلوم. إذ ليس يلزم إذا كان علم أشد تشعبا من علم آخر أن يكون أفضل منه، بل المفاضلة بين العلوم من جهات أخر»[1].

إن هذه الأسباب، توحي بما لايدع مجالا للشك، أن حازم اعتمد رؤية صارمة للبلاغة ومفهومها، متجها نحو تأسيس بلاغة شعرية، أو بلاغة للشعر، تسمح للشعراء بامتلاك البواعث والقيم الجمالية في أشعارهم، التي لا تتحقق لهم إلا بالقوانين البلاغية الصارمة التي تحكم الكلام، «إن الطباع قد تداخلها من الاختلال والفساد أضعاف ما تداخل الألسنة من اللحن، فهي تستجيد الغث وتستغث الجيد من الكلام ما لم تقمع بردها إلى اعتبار الكلام بالقوانين البلاغية، فيعلم بذلك ما يحسن وما لا يحسن»[2].

مما سبق طرحه، نخلص إلى أن أسباب حازم في تأليف كتابه، دفعته إلى الاتجاه بالبلاغة نحو التعليمية، ذلك أن قوانين البلاغة تمنع اللسان عن الزلل وتقوّم ما اعوج من بيانه، وتسعف المتكلم والشاعر في تحصيل ما يرغب من المعاني الكامنة في نفسه،«ولأن هذه القوانين الظاهرة والمتوسطة أيضا من فهمها وأحكم تصورها وعرفها حق معرفتها أمكنه أن يصير منها إلى خفايا هذه الصنعة ودقائقها، ويعلم كيف

---

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 88.

[2] المصدر نفسه، ص 26.

الحكم فيما تشعب من فروعها، فيحصل له جميع الصنعة وأكثرها بطريق مختصر»[1]. ولا أقدر من أهل البلاغة على تحقيق المعاني وإتيانها، ولا أجدر من أن يُسأل غيرهم عن جمال العبارة من القول وما يوجب لها تلك المزية، «وهؤلاء هم البلغاء الذين لا معرج لأرباب البصائر في إدراك حقائق الكلام إلا على ما أصلوه»[2]. وهو مايؤكد دقة حازم في صياغته لمفهوم البلاغة وموضوعها، وذلك مما سنعالجه في الجزيئة الموالية.

❷ مفهوم البلاغة عند حازم:

لم يضع حازم للبلاغة مفهوما مباشرا مثلما فعل سابقوه، بل اختار تناولها من حيث وظيفتها المنوطة بها، ومن حيث السبل التي تحصل بها البلاغة، «يكون النظر في صناعة البلاغة من جهة ما يكون عليه اللفظ الدال على الصور الذهنية في نفسه، ومن جهة ما يكون عليه بالنسبة إلى موقعه من النفوس، ومن جهة هيأته ودلالته. ومن جهة ما تكون عليه تلك الصور الذهنية في أنفسها ومن جهة مواقعها من النفوس من جهة هيآتها ودلالاتها على ما خارج الذهن، ومن جهة ما تكون عليه في أنفسها الأشياء التي تلك المعاني الذهنية صور لها وأمثلة دالة عليها، ومن جهة مواقع تلك الأشياء من النفوس»[3].

إن وعي حازم بالصناعة الكلامية، واطلاعه على البحوث المنطقية والفلسفية العربية والهيلينية، بالإضافة إلى الدراسات البلاغية التي سبقته، مكنته من تجاوز مزالق المفاهيم الخاصة الأحادية، التي نظرت إلى البلاغة من زوايا منفردة توزعت بين اللفظ، والمعنى، وعلاقتهما معا، فلم يسبق أحد حازم في وضع مفهوم عام دقيق للبلاغة مثلما وضعه، فهو يستحضر أركان العملية الأدبية الإبداعية وأركان التواصل

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 70.
[2] المصدر نفسه، ص 144.
[3] المصدر نفسه، ص 17.

كما نصت عليه الدراسات اللسانية المتأخرة. إذ عالج مفهومه السابق، الألفاظ وهي أبنية لغوية منعزلة توضع لمعان معينة، ثم يريد لها مستعملها غير تلك المعاني، معنى جديدا شديد الصلة والترابط بما سبقه، فيوظفه ويقع في نفسه بما يستوجب استحسانه، ومن ثم ينتقل إلى القيمة الفنية التي تكتسبها الألفاظ والمعاني بمجرد أن تقع في نفس متلقيها، وكيف تتحول إلى أدب متميز الذوق.

فقد تحولت البلاغة مع حازم إلى مجموعة من القواعد المعيارية التي تضمن للمتكلمين التواصل الناجح بالنص الأدبي الثمين، فبلاغة حازم، «بلاغة وصفية، بل أيضا بلاغة تاريخية وتأويلية تعكس بصورة نقدية وضعية تلقي الشارح للنص، إنها مؤهلة في هذه الحالة، لتكوين أسس نظرية تداولية للنص»[1]. فقد استحضرت هذه البلاغة المبدع والنص والمتلقي، وأسست شبكة من العلاقات المفاهيمية تجمعهم كل بحسب وظيفته، حتى يتأسس الخطاب الأدبي بصورة سليمة ومعرض مقبول، إلا أنها كانت في النص الشعري أظهر من النثري، ذلك أن حازم ربط البلاغة بالشعر، وجعله وسيلة لإظهار البلاغة، «ولمن أراد أن يستنبط قوانين هذه الصناعة (الشعر) من صناعة أخرى (غير البلاغة) لعله لا يحسنها بله هذه، وذلك غير ممكن فإنما يستنبط الشيء من معدنه، ويطلب في مظنته»[2].

لقد صارت البلاغة مع حازم، علما كليا تطلب فيه سائر العلوم اللغوية الأخرى، «إن علم الشعر الذي يطمح حازم إلى إقامته، جزء من علم كلي هو صناعة البلاغة بوصفها علما لسانيا كليا، يندرج ضمن كلياته علوم اللسان الجزئية، ويحتوي صناعة الشعر والخطابة»[3]،وبهذا، كان مفهوم البلاغة يقتضي

---

[1] هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999م، ص 29.

[2] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 103.

[3] مصطفى الغرافي، مقال موسوم بـــ: الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـــ مشروع قراءة ـــ، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج 40، ع01، جويلية/سبتمبر 2001م، نقلا عن: مدونة صاحب المقال: http://elgharrafi.elaphblog.com/posts.aspx?U=5711&A=95465 ، تاريخ دخول المدونة: 2012/09/21م.

البحث في أدبيات النصوص من خلال تحليل عناصر العملية الإبداعية فيها، والبحث في متطلبات كل جزء من هذه الأجزاء وفيما يلزمه حتى يستقيم الإبداع ويتحقق.

مما تقدمت معالجته، ننتهي إلى أن البلاغة عند حازم هي «من هذا المنظور تهتم بدراسة مهمة العمل الأدبي ثقافيا واجتماعيا، وتنكب على دراسة هذا العمل، ودراسة الأدوات التعبيرية التي يتم توظيفها لبناء الماهية ولتحقيق المهمة»[1]. لذلك يتحدد دور البلاغة في تحقيق التواصل بين مرسل ومتلقي بأرقى الأساليب التعبيرية.

❸ وظيفة البلاغة عند حازم:

لقد ركز حازم في صياغته لمفهوم وظيفة البلاغة، على الغايات والمقاصد التي تروم تحقيقها، فلا تنتهي البلاغة عند تحسين الخطاب اللغوي وتزيينه، ولا يراد منها المتعة الفانية واللذة المنتهية للنص الأدبي أثناء قراءته وبعد الفراغ منه، كما لا تعني تحقيق لحظات الانتشاء لمستعمل الخطاب اللغوي سواء كان متكلما أو مستمعا أو قارئا أو متلقيا. فإن كانت هذه هي الحال، فليست البلاغة إلا ترفا زائفا يوهم مستخدم اللغة بتمكنه من دقائقها وإتيانه على أسراراها، ثم لا يفتأ أن يسأمها ويغادرها بحثا عن لذة أخرى فيما سواها.

وليست الحقيقة هكذا، فالبلاغة قبل حازم قد بحثت في البناء اللفظي تارة، وفي البناء المعنوي أخرى، وجمعت بينهما ثالثة، دون أن تستحضر إلى جانب هذه العناصر منتجها ومتلقيها والناتج عنها، وتدرسها جميعا كلا موحدا، وقد كان لها هذا مع حازم، فقد أصبحت «نظاما من القواعد، تقوم مهمته على التوجه في إنتاج النص الأدبي، وهي نظام يتحقق في النص، تؤثر على القارئ بإقناعه، أو تؤثر على

---

[1] محمد أديوان، مقال موسوم بـــ: الخطاب البلاغي عند حازم القرطاجني ـــ المشكل والغاية، مجلة فكر ونقد، ع41، سبتمبر 2001، عن الموقع الالكتروني: http://www.aljabriabed.net/n41_05adiwan.htm تاريخ دخول الموقع: 2012/09/21.

المتلقي في عملية الاتصال الأدبي»[1]، وقد ربط حازم هذه الوظيفة للبلاغة بالشعر، وذلك لجملة من الاعتبارات منها إرادته أن يعيد للشعر بريقه بعد أن أصابه الهون على يد بني عصره من الشعراء، فهو يسعى لإصلاح حال الشعر والشعراء، «وإنما احتجت إلى الفرق بين المواد المستحسنة في الشعر والمستقبحة، وترديد القول وإيضاح الجهات التي تقبح، وإلى ذكر غلط أكثر الناس في هذه الصناعة، لأرشد من لعل كلامي يحل منه محل القبول من الناظرين في هذه الصناعة، إلى اقتباس القوانين الصحيحة في هذه الصناعة وأزع كل ذي حجر عما يتعب به فكره ويصم شعره»[2]. فرغبته هذه، جعلت الشعر وسيلة البلاغة، ورديفا لها في علميتها، تطلب له ما يحققه شعريته وجودته، ليعتبر حازم الشعرية ظاهرة فنية في الشعر تحب بقواعد وقوانين صارمة، منها: أن تحقق الشعرية مرهن بأمرين:

① **مادة الشعر أو التعبير**: وهي المعاني التي يريد الشاعر الحديث عنها ونقلها للمتلقي، وشرطها أن تكون مما له علاقة بالواقع الذي ينتميان إليه، لأن هذا النوع من المعاني تجد له في النفس القبول والارتياح، ويسهل على المتلقي الوصول إليه، «وجب أن تكون أعرق المعاني في الصناعة الشعرية ما اشتدت علقته بأغراض الإنسان وكانت دواعي أعراضه متوفرة عليه، وكانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت في الفطرة على الميل إليها أو النفور منها أو من حصول ذلك إليها بالاعتياد»[3]، فما سوى هذه المعاني يعتبر ناقصا، «غير عريق في الصناعة الشعرية بالنسبة إلى المقاصد المألوفة والمدارك الجمهورية»[4].

② **كيفية التعبير**: وقد أراد صياغة الشاعر للمعاني السابقة، صياغة يحصل معها الإعجاب والقبول وتطرب بها ولها النفس المتلقية، وتتحدد الصياغة انطلاقا من أن الشعر في جوهره تصوير

[1] سعيد حسن بحيرى، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2004م، ص 24.
[2] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 28.
[3] المصدر نفسه، ص 20.
[4] المصدر نفسه، ص 20.

ومحاكاة، «الشعر كلام موزون مقفى، من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها، أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه، أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك. وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب، فإن الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية، قوي انفعالها وتأثرها»[1]، وبالغاية المتوخاة من الشعر، «والأقاويل الشعرية لما كان القصد بها استجلاب المنافع واستدفاع المضار ببسطها النفوس إلى ما يراد من ذلك وقبضها عما يراد بما يخيل لها فيها من خير أو شر»[2] ، فكل هذه المتعلقات بالصياغة توجب لها كيفية مخصوصة بذات المنتج والمتلقي، وشروطا عامة تعين المنتج على إنتاج رفيع، حددها حازم فيما توفر من أغراض الشعر في عصره، فجعل الشعر على طريقتين، طريق جدٍّ، يريد به الشاعر الشمائل الحميدة والصفات المرغوبة من رجاحة ومروءة وهمة، وطريق ثان للهزل، اختص بالسخف والمجون والسفاهة، وفي هذا يقول حازم: «والشعر ينقسم أولا إلى طريق جد وهزل وله قسمة أخرى من جهة ما تتنوع إليه المقاصد والأغراض. ... فأما طريقة الجد فهي مذهب في الكلام تصدر الأقاويل فيه عن مروءة وعقل بنزاع الهمة والهوى في ذلك. وأما طريقة الهزل فإنّها مذهب في الكلام تصدر الأقاويل فيه عن مجون وسخف بنزاع الهمة والهوى إلى ذلك»[3].

فبعد أن بيّن حازم مفهوم الطريقين، وضع للشاعر الذي يريد سلوكهما جملة من المقاييس البلاغية تقيه الزلل ويحترز بها عن الوقع في الخطأ، فلا يطلب بالمعنى الوضيع طريق الجد، ولا بالمعنى

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 71.
[2] المصدر نفسه، ص 337.
[3] المصدر نفسه، ص327.

الرفيع طريق الهزل، فلكل من المذهبين نظمه وعبارته التي تميزه وتحفظ له نسيجه وتقوي فيه معناه، «وتختص الطريقة الجدية بأن يتجنب فيها الساقط من الألفاظ والمولد، ويقتصر فيها على العربي المحض وعلى التصاريف الصريحة في الفصاحة المطردة من كلامهم»[1]، فالوحدات اللغوية المشكلة لطريق الجد، عربية خالصة، لا تعثر فيها على الساقط من اللفظ ولا المستهجن المستقبح، ووجب أن تكون معانيها مما تحبذه النفس البشرية وتزدان به وترتفع همتها، «وجب في معاني الطريقة الجدية أن تكون النفس فيها طامحة إلى ذكر ما لا يشين ذكره ولا يسقط من مروءة المتكلم، وأن تكون واقفة دون أدنى ما يحتشم من ذكره ذو المروءة أو يكبر بنفسه عنه»[2]، ولما كانت هذه هي الحال، كان لزاما على الجمع بين اللفظ المنتقى والمعنى المتخير أن يكون على نحو خاص ونظم بديع، تتميز فيه العبارة بجودة السبك ومتانة البنية وسلاسة التعبير، «ومما تختص به العبارات في الطريقة الجدية، أن يتحرى فيها المتانة والرصانة»[3].

أما طريق الهزل فألفاظه خسيسة غريبة، تعكس السفاهة والنزق، مع ما استحدث في كلام العرب ومما لم يُعرف أو يُؤثر عنهم، «ومن ذلك شيوع استعمال العبارات الساقطة والألفاظ الخسيسة ككثير من ألفاظ الشطار المتماجنين وأهل المهن والعوام والنساء والصبيان على الوجه الذي تقبل به الطريقة ذلك .... ويستساغ في طريقة الهزل استعمال التصاريف التي شاعت في ألسن الناس وتكلم بها المحدثون وإن لم تقع في كلام العرب إلا على ضعف وقلة.... »[4]. ومن كانت هذه ألفاظه، لم ترتفع أقدار معانيه، و لم تأت عباراته إلا على ما يوجب النزول عن كل مليح إلى كل مشين تعفه النفس وتأبى إتيانه وتنصرف عنه، «ومما تختص به طريقة الهزل ويجب اعتماده فيها أن تكون النفس في كلامها مسفة إلى

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 328.

[2] المصدر نفسه، ص 329.

[3] المصدر نفسه، ص 329.

[4] المصدر نفسه، ص 331 ـ 332.

ذكر ما يقبح أن يؤثر، وألا تقف دون أقصى ما يوقع الحشمة، وألا تكبر عن صغير ولا ترتفع عن نازل»[1].

إن هذه المقاييس المتعلقة باللفظ والمعنى والنظم، من صميم البلاغة العربية المتقدمة التي اعتنت بكل مقياس على حدة، كما تبدي لنا في وضوح المقصدية التي أرادها حازم للبلاغة، فترتيب العبارة وانتقاء اللفظ وتخيّر المعنى كلها مرتبطة بقصدية الخطاب اللغوي من المتكلم نحو المتلقي عبر النص المنتج، وتصبح معه البلاغة مرهونة بنتائج الخطاب وغايات منتجه وبما يحدثه في نفس متلقيه، «إذ من شروط البلاغة والفصاحة حسن الموقع من نفوس الجمهور»[2]. كما أن هذه المقاييس أسعفت حازم في التفريق بين الخطابة والشعر، أو لنقل بين بنية النص الشعري وبنية النص النثري المتشكل حتى ذلك الحين بمظهر الخطابة، ذلك أن اختلاف المقاييس المتحكمة في أبنية كلا النصين دليل قاطع على اختلاف مكوناهما على الرغم من التوحد في المقاصد، فالذي يرجى من الشعر يرجى من الخطابة، وهو «إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول لتتأثر لمقتضاه»[3]، لكن أدوات تحقيق هذه الغاية تختلف من لغة الشعر إلى لغة الخطابة، تبعا لمكوناهما المميزة لهما، «وكان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني ويفترقان بصورتي التخييل والإقناع»[4]. فالشعر تقوم صنعته بالتخييل، والخطابة تقوم صنعتها بالإقناع، «وينبغي أن تكون الأقاويل المقنعة الواقعة في الشعر، تابعة لأقاويل مخيلة، مؤكدة لمعانيها، مناسبة لما قصد

---

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص 331.
[2] المصدر نفسه، ص 25.
[3] المصدر نفسه، ص 361.
[4] المصدر نفسه، ص 19.

بها من الأغراض، وأن تكون المخيلة هي العمدة، وكذلك الخطابة ينبغي أن تكون الأقاويل المخيلة فيها الواقعة فيها تابعة لأقاويل مقنعة، مناسبة لها مؤكدة لمعانيها، وأن تكون الأقاويل المقنعة هي العمدة»[1].

مما تمت معالجته، نخلص إلى أن وظيفة البلاغة عند حازم مقرونة بما يحققه خطابها من تواصل نفعي بين أركان العملية الإبداعية، فالمتكلم يحقق غايته في العبارة عما في نفسه، والمتلقي فيما يحدث له من تفاعل مع النص ومن ثم التفاعل مع المتكلم، والنص بما تحمل أبنيته من صور جمالية تبعث على التأمل والتقصي والوقوف على أبنيته ومعانيه وصور نظمه في تأن وروية، وهو ما ينحو بنا إلى القول: «إن الوظيفة البلاغية عند حازم مرتبطة بمقاصد نفعية واضحة، لدرجة تسمح لنا بالقول إن تفكيره البلاغي قائم على منفعة الخطاب ونجاعته، وتكمن الوظيفة عنده في فعل الكلام في متلقيه»[2].

إن هذا الفهم الحازمي لوظيفة البلاغة، ومعاملته لها على أنها علم كلي لا تقوم العلوم اللغوية الأخرى دونه، مع ارتباط البلاغة بقصدية الخطاب يدفعنا للحديث عن بعد جديد في البلاغة عند حازم، لم يسبق له الظهور في المتقدم من الدراسات البلاغية، هو البعد التداولي، الذي لا ينفك يعتني بالمقام النصي والوظائف المتعلقة بمختلف أشكال التلقي، «بوسع التداولية النصية أن تأخذ من جديد مفهوم المقام النصي، والوظائف التي تحدد المقامات، وتدمج ذلك كله في نموذج نصي وظيفي»[3].

وعلى اعتبار أن البلاغة بالنسبة لحازم علم يعتني بالخطاب الأدبي خاصة، يتابع بنيته التركيبية والفنية، من لحظة إنتاجه إلى لحظة تلقيه، فقد أضحت «تمثل منهجا للفهم النصي مرجعه التأثير، وعندما

---

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص 362.

[2] مصطفى الغرافي، مقال موسوم بـــ: الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـــ مشروع قراءة ـــ، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://elgharrafi.elaphblog.com/posts.aspx?U=5711&A=95465، تاريخ دخول المدونة: 2012/09/21م.

[3] هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ص 32.

نفكر حسب المفاهيم البلاغية فإننا ننظر إلى النص من زاوية نظر المستمع /القارئ، ونجعله تابعا لمقصدية الأثر»[1]. لذلك نعثر في البلاغة عند حازم على مجموعة من الأبعاد التداولية مثلها بشكل مركّز بحثه في التداخل بين الشعر والخطابة، ثم اشتغاله على تحديد وظائف الشعر ليرد على الطاعنين فيه والمستخفين به، محددا جملة من الوظائف تنطلق من الوظيفة الأخلاقية، فالتعليمية وتنتهي بالوظيفة التربوية، لتحقق هذه الأجزاء ملتحمة على نسق وترتيب مميز، بنيات بلاغية تستهدف التأثير في المنتج والمتلقي معا، «إن البنيات البلاغية ذات طبيعة وظيفية أساسا، تستهدف نجاعة النص في المقام التواصلي، وبعبارة أخرى فإن المستعمل إنما يلجأ إلى بعض البنيات البلاغية لأغراض استراتيجية، أي لكي يوفر شروط القبول لكلامه عند المخاطب، ولكي يراه تبعا لذلك وقد أحدث عند الاقتضاء أثرا (معرفة أو فعلا)»[2].

لقد اشتغل العديد من الدراسين على كشف البعد التداولي للبلاغة عند حازم، واعتبار الرجل ذا أفق واسع ونظرة استشرافية فاقت في بعض الأحيان الدراسات المتأخرة التي اعتنت بالبلاغة في ضوء العلوم الأخرى كالمنطق والفلسفة والرياضيات، وليس حازم ببعيد عن هذا المنهج، فاطلاعه على إنجازات أرسطو في الشعر والخطابة، إلى جانب الجهود النقدية والبلاغية للعلماء العرب الذين سبقوه، مكنته من أن يشرح البلاغة على ضوء منهج متكامل تتقاطع فيه الأدبية أو الشعرية مع اللسانيات الحديثة وسائر مناهج تحليل الخطاب الأدبي اليوم.

لقد تميز حازم في المنهاج، بطريقة مثلى وزع بها ما جادت به قريحته من مادة بحثية على متن الكتاب، الذي يقع في أربعة أقسام، يبتدئ فيها الكتاب بالقسم الثاني وهو قسم المعاني، لضياع القسم

[1] هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ص 32.

[2] فان ديك، النص بنياته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص ضمن نظرية الأدب، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق، ط02، 2005م، ص 65.

الأول منه والذي رجح محقق المنهاج بالنظر إلى باقي أقسام الكتاب أنه مخصص للفظ والقول، «...وهذا ما لا نملك إقامة البرهان المادي عليه لأن القسم الأول من الكتاب المذكور مفقود تماما لا نعرف طريق التوصل إليه. وفي كلام حازم نفسه إشارات عديدة إلى موضوعات هذا القسم المفقود. فهو يتناول بالبحث القول وأجزاءه، والأداء وطرقه، والأثر الذي يحصل للسامعين عند صدور الكلام»[1].

ولن نطيل الحديث، والتفصيل في أقسام الكتاب، بل نكتفي بالإشارة إلى ما ورد في كل قسم وبما اختص. فالظاهر من هذه الأقسام أنها متجهة إلى خدمة الشعر، يبرز فيها حازم كيفية نظمه وبنائه، ما يجب للشاعر امتلاكه من الأدوات اللغوية التي تعينه على حسن النظم وجودة السبك، «تتركب قطعة المنهاج... من أقسام ثلاثة متمايزة تبحث كلها في صناعة الشعر على العموم وعلى والوجه الذي يراه المؤلف في عصره. ويتناول حازم بهذا الكتاب درس موضوع الشعر وطريقة نظمه»[2].

أقسام كتاب المنهاج:[3]

❷ القسم الثاني: المعاني:

لا يبحث فيه حازم عن علم المعاني الذي يراد به تعرف أحوال اللفظ التي يجب معها المطابقة لمقتضى الحال، بل يذهب إلى ما يكفل تحقيق هذا المفهوم، بمناقشة الخصائص الذاتية لكل معنى، والبحث في طرق تشكله واستحضاره في الذهن، ما يلزم من المراعاة في علاقات المعاني ببعضها، وفي السياق

---

[1] هذا رأي محقق كتاب المنهاج، محمد الحبيب بلخوجة، ينظر: ص 92. من مدخل منهاج البلغاء وسراج الأدباء.

[2] المصدر نفسه، ص 93 من المدخل.

[3] هذه الأقسام والمناهج مأخوذة بعناوينها كما ورد في فهرس موضوعات الكتاب، ينظر: فهرس موضوعات منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 395، 416.

الذي ترد فيه، وفي الآثر الذي يحدثه المعنى حال وقوعه في النفس. وقد صدّر لهذا الشأن أربعة أجزاء سمى كل جزء منها منهجا، كالآتي:

① المنهج الأول: في الإبانة عن ماهيات المعاني وأنحاء وجودها ومواقعها والتعريف بضروب هيأتها وجهات التصرف فيها وما تعتبر به أحوالها في جميع ذلك، حيث تكون ملائمة للنفوس أو منافرة لها.

② المنهج الثاني: في الإبانة عن طرق اجتلاب المعاني وكيفية التئامها وبناء بعضها على بعض وما تعتبر به أحوالها في جميع ذلك، من حيث تكون ملائمة للنفوس أو منافرة لها.

③ المنهج الثالث: في الإبانة عما تتقوم به صنعتا الشعر والخطابة من التخييل والإقناع، والتعريف بأنحاء النظر في كلتا الصنعتين، من جهة ما به تقومت، وما به تعتبر أحوال المعاني في جميع ذلك، من حيث تكون ملائمة للنفوس أو منافرة لها.

④ المنهج الرابع: في الإبانة عن الأحوال التي تعرض للمعاني في جميع مواقعها من الكلام، فتوجد بها ملائمة للنفوس أو منافرة لها.

❸وأما القسم الثالث: المباني:

فخصه حازم للبحث في كيفية النظم، من حيث تركيب العبارات وانتظام الألفاظ بما يلائم النفوس ويناسبها، وذلك من خلال استخدام قوانين البلاغة في ذلك. وغاية هذا القسم بمناهجه الأربعة، معرفة قواعد الصناعة النظمية في الشعر والخطابة، مع اختصاصه بالشعر دون الخطابة، إلا ما كان له من الوقوف عليها في بعض الأحيان، حتى يدرأ التداخل الطارئ والحاصل بين مادتي الشعر والخطابة.

فيسمح للشاعر بالوقوف على مآخذ الشعراء السابقين في أشعارهم، وبالنظر في أغراضها، وفي أبنية قصائدهم، وصور أوزانهم، وفي ملائمة هؤلاء جميعا للنفوس المنتجة والمتلقية.

❹ القسم الرابع: الأسلوب:

ناقش فيه حازم الطرق الشعرية وأساليب إنتاجها، وانقسام الشعر بحسب أغراضه وغاياته، فاختلفت فيه الأساليب لاختلاف المقاصد وتنوعها وتعدد متلقيها، مركزا على المفاضلة بين الشعراء، وإبانة المنازع الشعرية التي تجعل للكلام حلاوة وطلاوة يأخذ بها النفس ويقع منها موقعا عظيما. من خلال أربعة مناهج خصصها لدراسة الأسلوب.

لم يكتف حازم في مادة كتابه بالأقسام والمناهج فقط، بل تخللتها العديد من الملاحظات والآراء ضمّنها أرائه البلاغية، ووجهات نظره في عديد القضايا المتعلقة بالصنعة الشعرية، وقد ساق حازم كل هذا فيما أسماه إضاءة وتنويرا يعقبان حديثه في المناهج.

مما سبق طرحه ومعالجته في سبيل تعقب إنجازات حازم في البحث البلاغي، نخلص إلى أن الرجل تميز بمنهجية علمية ونظرة ثاقبة في التعامل مع البلاغة، فالناظر في محتوى كتابه لا يجد فيه تصريحا مباشرا لاهتمام حازم بالبلاغة، حتى أنه لم يسق لها في متن الكتاب مفهوما واحدا خاصا بها، عدا أنه اعتبرها علما كليا يلزم صاحبه في النهوض بخطابه الأدبي وتحسين مستواه.

فقد تعرض للبلاغة في حديثه عن الصناعة الشعرية، محددا مفهوم الشعر وخصائص مادته وكيفية بنائه، ثم طلب له من الأساليب ما يعين المتلقي على فهمه، ليعتبر البلاغة علما مسؤولا عن العملية الإبداعية بأجزائها: المتكلم، والنص، والمتلقي.

إن اعتبار حازم البلاغة «تهتم بدراسة مهمة العمل الأدبي ثقافيا واجتماعيا، وتنكب على دراسة هذا العمل ودراسة الأدوات التعبيرية التي يتم توظيفها لبناء الماهية ولتحقيق المهمة»[1]، جعلها ترتقي إلى البعد التداولي وتؤسس لمنهجية خاصة بها، لم يسعفها الزمن ولا الدراس في أن تصير نظرية متكاملة تعضدها في ذلك باقي العلوم اللغوية والمنطقية والفلسفية.

إذ تولد البعد التداولي للبلاغة مع حازم من «اهتمامها بمفهوم المقام الخطابي في سياق بحثها عن المقاصد، وقد ترتب عن توجه البلاغة نحو الأثر التداولي أن وضع المتلقي في مركز الاهتمام»[2]. فلم تعد البلاغة صفة لمنتج الخطاب الأدبي، ولا لهذا الأخير، بل صارت صفة تصنعها الحركة التواصلية بين المنتج والخطاب والمتلقي، فترتقي البلاغة من الاستعمالات المعزولة والفردية المتعلقة بمقاصد مفردة، إلى حضور في كل بنية نصية وفي كل خطاب لغوي بدرجات متفاوتة وأشكال محددة، شريطة التأثير والتأثر، «تنطلق البلاغة في ذلك من تصور يعتبر أن كل نص متضمن لقدر من البلاغة، أو هو بلاغة بشكل من الأشكال ما دام يمتلك وظيفة تأثيرية»[3].

لقد حاول حازم بجهده الخالص في المنهاج، دفع الدراسات البلاغية العربية نحو الأمام، لكن ذلك لم يحدث، فقد عزف الدارسون عن البحث في هذا الكتاب، حتى ظهرت الدراسات اللغوية الحديثة والبلاغة الجديدة وسائر العلوم اللسانية الأخرى، فعكف بعض الدارسين على البحث في المنهاج بعد أن

---

[1] محمد أديوان، مقال موسوم بـــ: الخطاب البلاغي عند حازم القرطاجني ـــ المشكل والغاية، مجلة فكر ونقد، ع41، سبتمبر 2001، عن الموقع الالكتروني: http://www.aljabriabed.net/n41_05adiwan.htm تاريخ دخول الموقع: 2012/09/21.

[2] مصطفى الغرافي، مقال موسوم بـــ: الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـــ مشروع قراءة ـــ، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://elgharrafi.elaphblog.com/posts.aspx?U=5711&A=95465، تاريخ دخول المدونة: 2012/09/21م.

[3] المصدر نفسه.

حُقّق، لا ينتصرون لحازم بقدر ما يشيدون بفضل أرسطو عليه، وبمتابعة الأثر الأجنبي في البلاغة العربية،حتى صار يرى فيها البعض عالة على بلاغة الغرب ولو لم تكن هذه ماكانت الأخرى.

وحسبنا أن العالم الجليل قد سبق زمانه، «وهذا دليل عبقريته ومناط تفرده، فهو يتفق مع الدراسات البلاغية المعاصرة في أوروبا»[1]، فكتابه المنهاج يعكس النظرة الشمولية لحازم للبلاغة، ومدى اهتمامه بتحصيلها، كما أن القضايا التي عالجها في متنه توزعت بين النقد والبلاغة، وكانت مبعث العديد من الدراسات النقدية العربية الجادة والهادفة لوضع نظرية للنقد العربي. فيكفينا في الرجل ما قيل فيه: «حبر البلغاء، وبحر الأدباء، ذو اختيارات فائقة، واختراعات رائقة، لا نعلم أحدا ممن لقيناه جمع من علم اللسان ما جمع، ولا أحكم من معاقد علم البيان ما أحكم؛ من منقول ومبتدع. وأما البلاغة فهو بحرها العذب، والمتفرد بحمل رواياتها، أميرا في الشرق والغرب»[2]. فكتاب المنهاج يعتبر «ثمرة النضج الأخير الذي امتزجت معه الجهود العقلية والنقلية لنقد الشعر عند العرب، والجهود الخاصة بعلوم العرب التي صاغها البلاغيون واللغويون، وعلوم الأوائل التي طرحها شراح الفلسفة اليونانية ومفسروها»[3].

وإن لم نقف معه على ضالتنا في البحث عن خصوصية المصطلح البلاغي المغربي، إلا أن ذلك سيكون بفضل تأثر من تلاه وعاصره بمنهجه في البحث البلاغي وفي التعامل مع العلوم الفلسفية

---

[1] محمد أديوان، مقال موسوم بـــ: الخطاب البلاغي عند حازم القرطاجني ـــ المشكل والغاية، مجلة فكر ونقد، ع41، سبتمبر 2001، عن الموقع الالكتروني: http://www.aljabriabed.net/n41_05adiwan.htm تاريخ دخول الموقع: 2012/09/21.

[2] المصدر نفسه.

[3] نوال الإبراهيم، مقال موسوم بـــ: طبيعة الشعر عند حازم القرطاجني، مجلة فصول، مج05، ع02، 1962م، ص 83.

والنقدية، وهو ما سنقف عليه عند قطب من أقطاب المدرسة البلاغية المغربية في القرن السابع، هو أبو القاسم السجلماسي في مؤلفه المترع البديع في تجنيس أساليب البديع.

❷البحث البلاغي عند السجلماسي:

لقد أحدث منهج حازم القرطاجني الذي سنه للدرس البلاغي، القائم على الجمع بين التنظيرات البلاغية والفلسفية والمنطقية[1]، ثورة منهجية في تناول علم البلاغة عند العلماء المغاربة في القرنيين السابع والثامن الهجريين، إن على مستوى الأدوات المنهجية أو التصور العلمي، فلم تعد العلوم اللغوية والدينية أداة وحيدة في دراسة البلاغة وتحصيلها، في ظل التصور السائد المفضي إلى كلية علم البلاغة، بل صارت العلوم المنطقية والرياضية طرفا أساسا في منهج الدرس البلاغي.

إن هذا التحول الطارئ على منهجية البحث البلاغي، أقوى دليل على الرؤية الثاقبة التي امتلكها أقطاب المدرسة البلاغية والنقدية المغربية[2]، في محاولة الجمع بين النهج اللغوي والنهج المنطقي والفلسفي في تحليل عناصر البلاغة، بغية إظهارها بالشكل العلمي اللائق المستند إلى جملة من القواعد والقوانين، تؤسس لطريقة مثلى في تحصيل البلاغة لمن يطلبها.

ومن أقطاب العلماء المغاربة الذين سلكوا هذا المسلك، وظهرت عندهم بوادر هذا المنهج في الدرس والتحليل، **أبو محمد القاسم السجلماسي** في مؤلفه **المترع البديع في تجنيس أساليب البديع**، الذي تميز بمنهج علمي صارم تخلصت معه البلاغة من قسمتها التقليدية، وتطعمت معه مفاهيمها ومصطلحاتها بصبغة علمية، مردها الحضور الفلسفي والرياضي لشخص السجلماسي في صياغة مفاهيمه

[1] جميل حمداوي، مقال موسوم بـــ: المدرسة المغربية في النقد العربي القديم، مجلة حوليات التراث، تصدر عن جامعة مستغانم، الجزائر، ع12، 2012م، 97.

[2] محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط05، 1986م، ص 167.

البلاغية، التي يجد معها الدارس لذة معرفية أثناء تحليلها ومحاولة الوصول إلى المراد منها، «وإذا كانت الدراسات التي تعرضت لتطور النقد والبلاغة في المغرب تكاد تخلو من نصوص تكون حجة في يد الدارسين، فإن المنزع يمثل أهم النصوص النقدية والبلاغية التي وقفت عليها سواء في المنهاج أو المضمون أو الاتجاه الذي جعل منه نظرية قائمة ناضجة»[1]. فقد تعرض السجلماسي إلى عديد القضايا المتعلقة بالبلاغة العربية، تعرض لها بمنهج متفرد متميز في الطرح، اعتمد فيه على خلاصة سابقيه ونقحه برؤيته للقضية من وجهة نظر منطقية ولغوية في آن معا، «ومن بين القضايا النقدية والبلاغية التي تطرق إليها السجلماسي صاحب المنزع قضية اللفظ والمعنى.. التي تناولها بحذر علمي، ومنهجية محكمة ترتكز على مصطلحات معينة مخافة السقوط في شرك التعميمات والسطحيات، وهي لا تقف عند حدود اللغة بل تتعداها لتعانق الفلسفة، وتحقق معها اتحادا حلوليا إذا صح التعبير، وتستعين بالنحو والنقد لتغدو تلك الدلالة أعم وأشمل وأعمق مع إيراد الشواهد المركزة الكثيرة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والموروث الشعري العربي وبعض المقتطفات من الموروث الهيليني»[2]. لذلك رأينا في تعاملنا مع هذا الجهد البلاغي عند السجلماسي تناول القضايا الآتية:

① منهج السجلماسي في وضع مادة الكتاب.

② المصطلحات البلاغية في الكتاب.

③ وضع المصطلح البلاغي في الكتاب

---

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 26 من التمهيد.

[2] مصطفى الشليح، مقال موسوم بـ: ثورة القراءة المنهجية في المنزع البديع، مجلة دعوة الحق، شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، ع225، ذو الحجة 1402هـ/ محرم 1403هـ، أكتوبر/نونبر 1982م، ص 83.

❶ منهج السجلماسي في وضع مادة المترع:

لا يخفى على الدراس الحصيف لشخص السجلماسي، تأثره بالجهود الهيلينية في المنطق والفلسفة خاصة ما كان عند أرسطو في الشعر والخطابة، لكن هذا التأثر ظل محدود الفعالية لا يتجاوز الاستعانة ببعض الأفكار أو استخدام العديد من المسميات الفلسفية، فقد كان حذر السجلماسي في التعامل معها بارزا من خلال إعادة صياغتها بما يناسب الدرس البلاغي العربي وبما يراه هو من رؤية شخصية يضمنها تصوره البلاغي الخالص، لذا تميز منهج السجلماسي بخاصية التنوع المعرفي والجمع بين مختلف العلوم، إذ نجد الرجل «الفيلسوف المنطقي المتمثل للثقافتين العربية والهلينية، إن أسلوبا أو منهجا أو مصطلحات علمية مضبوطة معتمدة على مفاهيم نظرية يرسخها التطبيق بعد المحاورة والمناقشة، أو تخطيطا ينطلق من أجناس عالية تتفرع تنازليا إلى مكونات دنيا إذا جمعت تصاعديا تعطي الكليات»[1]، وقد اعتبر السجلماسي بمنهجيته الصارمة في التعامل مع البلاغة رائد التأليف العلمي فيها، بما خصها من ترتيب وتنظيم وحسن صياغة لمصطلحاتها، يمزج فيها بين الروح العربية الأصيلة وبين الروح الهيلينية بقدر ما يحتاجه لتأسيس المفهوم، فهو «الناقد البلاغي الذي أخرج درس البلاغة من طوطم التعامل الفوضوي غير الممنهج إلى دراسة علمية وموضوعية واعية، وهو اللغوي الذي ينأى عن سكونية الشرح ليجنح إلى دراسة اللغة انطلاقا من السياق، وما المعنى الجمهوري، والمعنى الصناعي إلا دليلان على ذلك، وهو الأديب الذي يحوم حول التراثين العربي والهيليني، ويستقي شواهده المركزة منهما»[2].

لقد لخص هذا القول بشكل دقيق منهج السجلماسي في رصد المادة البلاغية في ثنايا المترع، على الشكل الآتي:

---

[1] مصطفى الشليح، مقال موسوم بـــ: ثورة القراءة المنهجية في المترع البديع، مجلة دعوة الحق، ص82

[2] المرجع نفسه، ص82.

① التمهيد:

تناول فيه السجلماسي الإعراب عن دافعه، وغايته من تأليف المترع قائلا: «فقصدنا في هذا الكتاب، ... إحصاء قوانين أساليب النظوم التي تشمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع وتجنيسها في التصنيف، وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف...»[1]، إن توظيف مصطلحات: **النظوم، والإحصاء والقوانين، والأساليب**، في هذا القول، يلخص لنا المنهج التعليمي الذي اعتمده السجلماسي في مناقشة مفهوم البلاغة، باعتبارها علما وصناعة، غايته البيان وأداته أساليب البديع، يعمد فيه الدارس إلى إدراك نهج مخصوص في التأليف بين الكلمات والجمل، يحصل به التناسب بين الدلالات والمعاني على حسب ما يقتضيه العقل[2]، بتطبيق جملة من القوانين تخضع في وضعها للمبدأ السابق، وتحقق حال اتحادها معه أسلوبا متفردا في الصناعة البلاغية.

② أجناس البلاغة:

لقد اكتفى السجلماسي في الإشارة إلى مفهوم البلاغة بما ذكرناه في القول أعلاه، إضافة إلى تقسيم البلاغة إلى عشرة أجناس قائلا: «إن هذه الصناعة[3] الملقبة بعلم البيان، وصنعة البلاغة والبديع، مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي: الإيجاز، والتخييل، والإشارة، والمبالغة، والرصف، والمظاهرة، والتوضيح، والاتساع، والانثناء، والتكرير»[4]، ويجب أن نشير قبل الحديث عن أقسام البلاغة عند السجلماسي، إلى

[1] أبو القاسم السجلماسي، المترع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 179.

[2] نريد بهذا شرح مصطلح النظوم الذي مفرده نظم النظم، ينظر المصدر نفسه، ص 171، من فهرس المصطلحات الفلسفية في المترع.

[3] استخدم السجلماسي مصطلح البلاغة مقرونا بالصناعة أو الصنعة، وتصير العلوم والأفكار صنائع عندما تنحصر في قوانين تحصل في نفس الإنسان على ترتيب معلوم، كما فعل السجلماسي في مجموع المترع. ينظر المترع البديع، ص 158، من فهرس مصطلحات المترع الفلسفية.

[4] أبو القاسم السجلماسي، المترع البديع في تجنيس أساليب البديع ، ص 180.

أنه قد ساوى بين البيان والبلاغة والبديع واعتبرها مصطلحا واحد، ينقسم إلى عشرة أجناس، لينقسم كل جنس إلى مجموعة من الفروع، تنقسم إلى أجزاء أصغر منها.

يمثل مصطلح الجنس[1] في منهج السجلماسي، الأصل الذي تتفرع منه باقي الأصول الصغرى وسائر أجزائها، التي تتأسس مفاهيمها بالنظر إلى المفهوم الرئيسي للجنس، ومثال ذلك[2]:

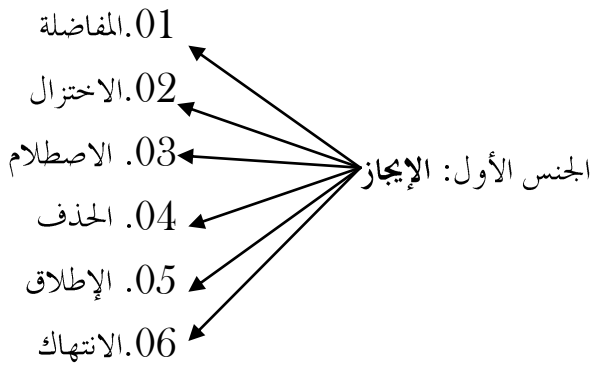

فالإيجاز يعد الأصل الذي تفرعت عنه كل العناوين الفرعية الأخرى، واكتسبت مفاهيمها من مفهومه،كما هو موضح في الآتي:

الإيجاز: هو قول مركّب من أجزاء فيه مشتملة بمجموعها على مضمون تدل عليه:«هو العبارة عن الغرض بأقلّ ما يمكن من الحروف»، نقف له على قسمين: المساواة والمفاضلة «...فلذلك هو جنس عال (الإيجاز)* تحته نوعان: أحدهما: المساواة، والثاني: المفاضلة»[3]. ليعرّف السجلماسي المساواة بقوله: قول مركّب من أجزاء فيه مساوقة لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان[4]. وبملاحظة بسيطة

---

[1] يرد الجنس في الكتاب بمعنى النوع، فهو نوع بالنسبة لما فوقه، وجنس بالنسبة لما تحته، وهو أيضا عند المؤلف: أصل لكل شيء تتفرع منه أنواعه، وتعود كلها إليه، كالإنسان فهو جنس، وأنواعه: رومي وعربي وزنجي وأشباه ذلك. ينظر المترع البديع، ص 151، من فهرس مصطلحات المترع الفلسفية.

[2] المثال مقتبس من رسالتنا في الماجستير، المعنونة بـــ: المصطلح البلاغي في كتاب المترع البديع، إشراف: أ.د. مشري بن خليفة، كلية الآداب واللغات، جامعة ورقلة (الجزائر)، السنة الجامعية: 2009/2010، ص 66.

* الكلام بين قوسين، من وضعنا لتبيين قصد السجلماسي من قوله «جنس عالي».

[3] أبو القاسم السجلماسي، المترع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 182.

[4] المصدر نفسه. ص 182.

لهذا المفهوم نجد جزأه الأول، مأخوذ من مفهوم الإيجاز، والجزء الثاني أيضا مطابق لمفهوم الجنس، فالتساوي والمطابقة من غير نقصان ولا زيادة، تعبران عن مفهوم الإيجاز في العبارة بأقل الحروف، فيتساوى اللفظ والمعنى، وهو عين ما عبّر عن السجلماسي بالتساوق بين مضامين القول المكونة له.

كما قسم السجلماسي الأجزاء الصغرى من الفروع إلى أقسام، مثالها[1]:

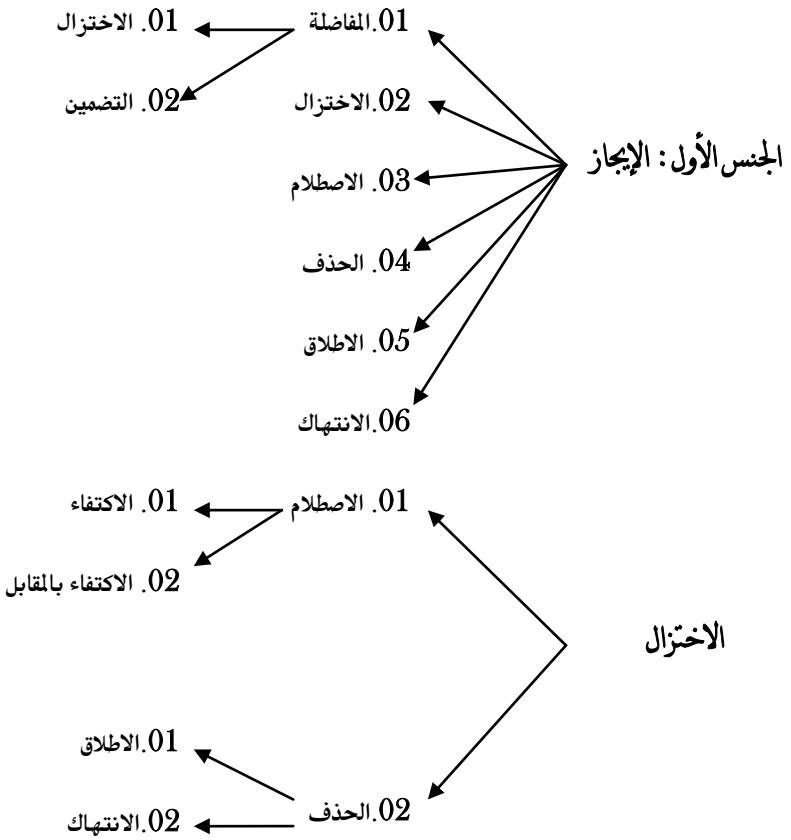

وقد مكنت هذه الطريقة في صياغة المفاهيم، من إحصاء مصطلحات المترع البلاغية وتحديد مفاهيمها العلمية بدقة، ما نستوضحه في العنصر الموالي.

[1] المثال مقتبس من رسالتنا في الماجستير، المعنونة بـــ: المصطلح البلاغي في كتاب المترع البديع، ص 67.

② المصطلحات البلاغية في المنزع:

لقد ضم المنزع عشرة (10) أجناس هي المصطلحات البلاغية الرئيسة التي انبنى عليها التصور البلاغي للسجلماسي، لتتوالى تقسيمات هذه الأجزاء إلى عناوين فرعية يضم كل عنوان منها، ما أقله مصطلحين بلاغيين وأكثره أربعة، لتنتهي عند المصطلحات البلاغية إلى حدود 189 مصطلحا. لم يوزعها السجلماسي على علوم البلاغة كما فعل غيره من علماء البلاغة في المشرق، بل اعتبرها كلا موحدا تحصل به البلاغة والبيان ويتميز به الأسلوب.

وقد اتبع السجلماسي في وضع مصطلحاته البلاغية وصياغة مفاهيمها جملة من الخطوات تمثلت في:

① اعتمد في صياغة المفاهيم البلاغية للمصطلحات، على النظر في المعنى اللغوي واستعمالاته، ثم الانتقال إلى ما سماه المعنى **الجمهوري**[1]، أو المعنى الشائع لدى جمهور علماء التخصص الذي يرد فيه المصطلح، وقد أراد بهذه الطريقة المثلى التدرج في تأسيس مفاهيم المصطلحات البلاغية، انطلاقا من ذكر المعنى اللغوي للمصطلح في المعجم، ثم المعنى الجمهوري للمصطلح في التخصص، مشددا على العلاقة التي تجمع بين المعنيين، مع توجيه المتعلم نحو ما اكتسبه المصطلح في المعنى الجمهوري من إضافة مقارنة مع المعنى اللغوي، هذه الإضافة التي يتأسس عليها المعنى الصناعي[2] الجديد للمصطلح البلاغي حسب ما يراه السجلماسي. وهو ما يتوضح أكثر من خلال الأمثلة الآتية:

المصطلح	المعنى اللغوي	المعنى الجمهوري
الإيجاز	أوجزت في الأمر : اختصرت، وأمر وجيز[3]	مقول بمعنى الاختصار، مرادف له[4]

[1] يرادف الموضوع الجمهوري للفظة من الألفاظ في معناها الأصلي الشائع عند الجمهور، قبل تبلور دلالتها في الصناعة النظرية، ويشكل الاختلاف. ينظر المنزع البديع، ص 151، من فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية.

[2] المعنى الصناعي هو المفهوم الجديد للمصطلح بانتقاله إلى تخصص جديد، كانتقال مصطلح الإيجاز إلى حقل البلاغة، والنقد، وسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية، من طبية ورياضية وغيرها.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، ص 317.

[4] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 181.

فقد ذكر السجلماسي المعنى اللغوي للإيجاز على ما ورد في معجم العين، ثم أشار إلى المعنى الجمهوري بإضافة الاختصار إلى المعنى السابق، مع اعتبار مصطلحي الإيجاز والاختصار مترادفين، ونرى أن هذه الإضافة في المعنى الجمهوري، هي التي تحدد المعنى الصناعي للمصطلح في الصناعة الجديدة أي في البلاغة، ليصبح مفهوم الإيجاز: «هو قول مركّب من أجزاء فيه مشتملة بمجموعها على مضمون تدل عليه من غير مزيد»، فمما يقتضيه الاختصار التخلص من سائر الأجزاء وإبقاء الجزء الأساسي الذي يقوم عليه المعنى، وهو المقصود بقوله: «من غير مزيد» فتتساوى الأجزاء مع معانيها دون زيادة في المبنى أو المعنى.

وهكذا، فعل السجلماسي مع سائر الأجناس وفروعها مما كان معناها اللغوي والجمهوري واضحا، في صياغة وبناء مفاهيمها، والجنس الذي اختل فيه المعنى اللغوي أو الجمهوري يعمد فيه السجلماسي إلى ذكر المعنى الصناعي الحادث له في البلاغة، ومن أمثلة هذا، ما كان في الجنس الثاني: **التخييل**.

لم يسق السجلماسي لمصطلح التخييل معنى لغويا أو جمهوريا، بل اكتفى بذكر المعنى الصناعي مباشرة، قائلا: «إنّ القول المخيّل هو القول المركّب من نسبة أو نسب الشيء دون اغتراقها، تركيبا تذعن له النفس، فتنبسط عن أمور وتنقبض عن أمور من غير رويّة وفكر»[1]، وقد رد السجلماسي فعله هذا، إلى الاضطراب المنهجي بين مستعملي هذا المصطلح، وعدم قدرتهم على تمييزه بمفهوم دقيق يختص به في صناعة محددة، فيقول: «لكن السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطا هو أنّهم لم يكونوا تميّزت لهم الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطبية، فلم يتبيّن لهم ما يخصّ

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 219.

صناعة كل منهما،بل كانت مختلطة عندهم، والسبب في ذلك التباس كلّياتها بموادها، وعسر انتزاعها منها، وغور الفحص فيها بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية»[1].

وعلى هذا الأساس، يصوغ السجلماسي مفهومه ويقدم له الادلة النظرية والتطبيقية بإيراد الشواهد من القرآن الكريم، ومن الشعر العربي، مع شرحه لحجته إن استلزم الامر ذلك أو يسكت عنه ليترك للقارئ فرصة التحليل وإعادة صياغة المفاهيم.

② بعد أن يحدد السجلماسي المعنى الصناعي للجنس أو ما ينبثق عنه من فروع، يعمد إلى صياغته وفق مفهومين هما الموطئ والفاعل. أما الأول فأراد به توافق الخواص المحددة للفروع وتطابقها مع خواص الجنس الذي تنتمي إليه[2]، فتأتي مفاهيمها متضمنة في المفهوم الرئيسي للجنس أو المصطلح الأصل، أما الثاني فهو القاعدة أو القانون الذي يتأسس به مفهوم الجنس وسائر فروعه[3]، ومنه، قوله في جنس المظاهرة:

المصطلح	الموطىء	الفاعل
المظاهرة	مثال أوّل للمظاهِر والمظاهَر مرادف للنضد والتضعيف.	قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال ما[4].

أما موطئ المظاهرة، فهو رديف النضد والترتيب، أي توالي العناصر في الكلام وفق ترتيب معين، يجعل كل عنصر يحيل إلى الذي يليه بحكم ما يقتضيه، وهو المعنى الظاهر في الفاعل، فكل قول مركب من أجزاء تجمع بينها متوالية معنوية تسمح لكل جزء أن يتضمن معنى الجزء الآخر، فيحيل إليه لتكتمل صورة المعنى عند المتكلم أو المستمع أو القارئ.

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 219.
[2] ينظر المنزع البديع، ص 174، من فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية.
[3] المصدر نفسه، ص 162.
[4] المصدر نفسه، ص 368.

فالقاعدة أو القانون الذي بينه الفاعل، المتمثل في العلاقة المعنوية الضمنية بين أجزاء القول، يتحكم في صياغة مفاهيم الفروع الأخرى المنبثقة عن الجنس. وفيمايأتي شرح ذلك:

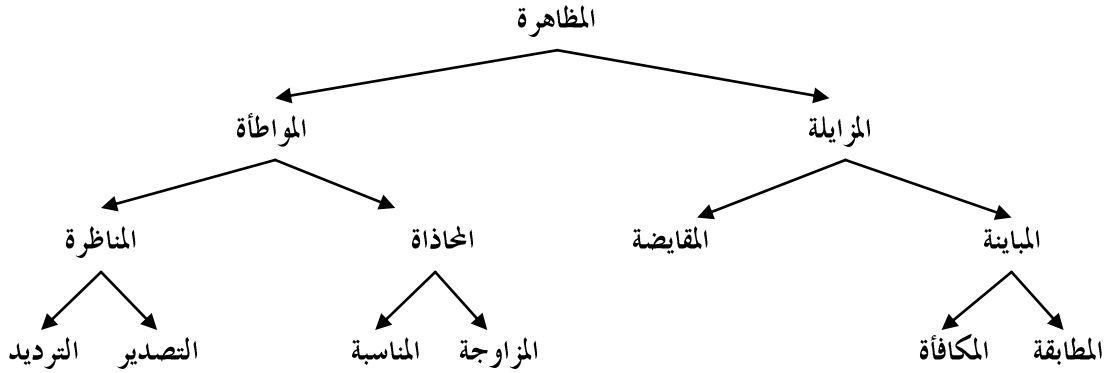

وأول فروع جنس المظاهرة، **المزايلة**، وجاء في فاعله: «قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال منافرية»[1]، فالمفهوم يخضع في صياغته للقانون السالف الذكر، من جهة التضاد الحاصل بين أجزاء المعاني. ليعتمد السجلماسي في توضيح الأمر، على تفريع المزايلة إلى **المباينة** و**المقايضة**، ويصبح فاعل مصطلح المزايلة، قانون الصياغة بالنسبة للفروع التي يضمها. فالمباينة هي: «قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال منافرية محفوظ الوضع غير متبدله»[2]، لنلاحظ على هذا المفهوم، إضافة شرط الوضع الثابت للفظ مع تحقيق التنافر في المعنى، أي التضاد والتناظر بين معاني أجزاء القول المكونة له، فيأتي في صورة بلاغية جميلة.

ليصبح فاعل المباينة قانونا في صياغة مفاهيم فرعيها **المطابقة** و**المكافأة**. وهذا من خلال:

المصطلح	الموطىء	الفاعل
المطابقة	مثال أوّل لقولهم طابق ومطابق، خالف ونافر ومنافر، لا شاكل ووافق.	وضع الشيئين المتنافرين في القول والتركيب متضادين[3].

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 369.

[2] المصدر نفسه، ص 370.

[3] المصدر نفسه، ص 378.

فالمطابقة تعني التضاد الحاصل بين معاني أجزاء القول المكونة له، وقد ذكر السجلماسي لتوضيح هذا المفهوم العديد من الشواهد، نذكر منها، قول الشاعر[1]:

وأمة كان قبح الجور يُسخطها ✹ دهرا، فأصبح حسن العدل يرضيها

وقد جاءت المطابقة بين: **قبح الجور يسخطها / حسن العدل يرضيها**، فحصول أحد الجزئين من المعنى في نفس المتكلم أو المتلقي وتمكنه منها، يجعله يقف على الجزء الثاني، فإن حصل على الجزء الأول: **قبح الجور يسخطها**، وقع في نفسه أن رضى الأمة حاصل بحسن العدل فيستقيم لديه القول وتكمل له الصورة الشعرية في جمالية وبلاغة.

وكذلك نهج السجلماسي في صياغة الموطىء والفاعل للأجناس وفروعها، وقد يعمد في بعض الأحيان إلى ذكر الفاعل في مفاهيم مصطلحاته دون الموطئ، لاعتقاده بوضوحه لدى المتعلم وعلمه به، فيشركه بذلك في تحليل المادة البلاغية وتأسيسها، بفضل العمليات الذهنية التي تحصل له.

③ بعد أن يضع السجلماسي للمصطلحات البلاغية مفاهيمها، يتوجه نحو تطبيق هذه المفاهيم على النماذج والنصوص المفعمة بالصور البلاغية التي تخص المصطلح المدروس، وقد نوع بين شواهده ونصوصه، فهو يأخذ من آيات القرآن الكريم وبديع نظمه، ومن أشعار العرب وخطبهم وأمثالهم وحكمهم، وسائر ما خلفوه من تراث أدبي يصلح للاستشهاد والتدليل حسب ما يرى السجلماسي.

ومن ذلك استشهاده بالقرآن الكريم في المواضع الآتية:

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 379.

في الاكتفاء المقابل: وهو «قول مركب من أجزاء فيه متناسبة، نسبة الأول منها إلى الثالث، كنسبة الثاني إلى الرابع، أو ما كانت فيه النسبة كنحو ذلك، فاجتزئ من كل متناسبين بأحدهما لقطع الدلالة مما ذكر على ما ترك»[1].

يتأسس هذا المفهوم بشرطين هما:

①التركيب: والمطلوب فيه أن يكون القول مركبّا متقابلا، من جزئين فأكثر، يُحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، أو لوجود ما ينوب عنه ويعوّضه.

② الترابط: أن ترتبط المتقابلات بعلاقة، إمّا سياقية أو معنوية، يكفي فيها ذكر أحد المتقابلات فيحضر ذكر المتقابل الآخر.

ومثال هذا، قوله تعالى:﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾﴾[2]، فالآية الكريمة مجزّأة إلى أربع متقابلات:

أم يقولون افتراه	قل إن افتريته فعليّ إجرامي	وأنا بريء ممّا تجرمون	....
المتقابل الأول(م01)	المتقابل الثاني(م02)	المتقابل الثالث (م03)	المتقابل الرابع(م04)

ينسب الجزء الأول إلى الثالث: إذ يقابل فعل الافتراء الجزاء وهو الإجرام، وغياب هذا الفعل يقابله جزاء آخر هو البراءة، فالجزء الأوّل اقتضى الثالث وقابله. كما ينسب الجزء الثاني إلى رابع محذوف: «قل إن افتريته فعليّ إجرامي »تقديره «أنتم براء ممّا أجرمت»، حُذف الجزء الرابع واكتفي بمقابله لدلالته عليه. فالدلالة المتضَمَّنة للجزء المحذوف زادت في رونق الخطاب ودقة تصويره، حيث يستشعر معه القارئ بلاغة النص القرآني وروعة تعبيره، مع دقة التصوير والتشخيص.

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 369.
[2] سورة هود، الآية 35.

كذلك في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الأَوَّلُونَ﴾[1] وهي مكوّنة من أجزاء أربعة:

....	فليأتنا بآية	كما أرسل الأوّلون	....
المتقابل الأول(م01)	المتقابل الثاني(م02)	المتقابل الثالث (م03)	المتقابل الرابع(م04)

فالأول والرابع محذوفان، دل عليهما تقابل المعاني في الثاني والثالث، فتقدير الجزء الأول «إن أرسل»، جاء متضمنا في الجزء الثالث «كما أرسل الأوّلون»، أما الجزء الرابع فتقديره «كما أتوا بآياتهم»، بالنظر إلى معنى الجزء الثاني « فليأتنا بآية».

إن إمعان النظر في هذين المثالين، يؤكد أن الاجتزاء لا يكون إلا في التناسب بين أجزاء القول المكونة له، وقد عده السجلماسي صورة بلاغية جميلة، تزيد من فصاحة التركيب ورونقه ومن عذوبة المعنى ودقّته ولطافة مخرجه قائلا: إن «هذا النوع (الاكتفاء بالمقابل)❋ بالجملة، هو من القول الجميل ذي الطلاوة والبهجة والماء والعذوبة، الجزل المقطع، الغريب المترع، اللذيذ المسموع، لما بين أجزائه من الارتباط، لما للنفس الناطقة من الالتذاذ بإدراك النّسب والوصل بين الأشياء، ثم بإبراز ما في القوّة من ذلك إلى الفعل، وبالشعور به، فلذلك توفّر عليه من المزيّة ما تراه يباين سائر النظوم»[2].

ومن مواضع الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم قوله في التنويه: «هو الإشادة بذكر الشيء والإعظام والإكبار له وذلك لما في إبهام الشيء من التهويل والإكبار له والتفخيم لشأنه لطموح النفس فيه كل مطمح»[3].

يتأسس هذا المفهوم بعنصرين هما:

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 05.

❋ العبارة بين قوسين ليست من النص المقتبس، وإنّما هي شرح قدّمناه، ليسهل على المتلقي الإلمام بفحوى النص المقتبس.

[2] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، ص 195.

[3] المصدر نفسه، ص 267.

①**الإشادة**: أي التفخيم للفظ ومعناه خاصة الغريب المبهم.

②**الإبهام**: الذي لا يفسد المعنى، بل يخفيه، ممّا يجعل النفس تسعى لتحصيله وتأويله على قدر كبير من الاتساع.

ومثل هذا، تجبذه النفس وترغب به، لما فيه من غموض يستفزها ويدفع العقل نحو التفكير والتقصي عن هذا المبهم الغامض، الذي بمجرد إدراكه تحصل المتعة وتنتهي اللذة بالنفس منتهاها، «والسبب في ذلك ولوع النفس بتصوّر المعاني وعنايتها بتحصيلها وتفهّمها»[1]. وهذا النوع هو جنس متوّسط تحته نوعان: الأوّل «**التفخيم**»، ومثله قوله تعالى:﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝﴾[2]،أيضا: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝﴾[3] ، وقد أصاب السجلماسي في سوقه لشواهد مصطلح التفخيم من القرآن الكريم، لأن فيه من التعظيم والتهويل ما لا تملك النفس البشرية إزاءه إلا التصديق به رغبة ورهبة، وتلك الغاية البلاغية التي قصدها صاحب المنزع بالتفخيم.

لم يكتف السجلماسي في تطبيقه لمفاهيم المصطلحات بالتدليل من القرآن الكريم، بل استعان موروث العرب الشعري والنثري في مواضع كثيرة من المنزع، منها:

قوله في المقايضة: «قول مركب من جزئين كل جزء منهما يدل على معنى هو عند الآخر بحال منافرية غير محفوظ الوضع متبدله»[4]، فالمقايضة تقع في القول المركب، بأن يحل كل جزء منه مكان الجزء الآخر، لكنه مرهن بتساوي الأجزاء في معانيها وتساوقها، فلا يصيب المعنى الأصل الاضطراب والتلف، فيصدر القول غثا مستقبحا لا يحصل منه للنفس منفعة ومتعة، «والشريطة في هذا النوع من البلاغة والأسلوب من النظم تساوي طرفي القضيتين في انعكاس أحدهما على الآخر وصحة قبول كل واحد من

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، ص 267.

[2] سورة الحاقة، الآية 01 ـ 02.

[3] سورة القارعة، الآية 01 ـ 02.

[4] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 386.

الطرفين حال الآخر وموضعه، حتى إنه إن كان أحدهما في الأولى موضوعا وبالجملة مقدما وصدرا لم يمتنع أن يكون في الثانية محمولا وبالجملة تاليا وعجزا»[1]. ومن بديع هذا المعنى في الشعر، قول الشاعر:[2]

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ✹ ولا كل مؤت نصحه بلبيب

والمقايضة بين صدر البيت وعجزه، مما زادت معنى الشاعر بهاء وحلاوة تلتذ بها النفس، وتجني منها المنفعة الحاصلة بالفهم الصحيح. فالشاعر أراد أن ليس كل صاحب عقل فطن بناصح، وليس كل ناصح بصاحب عقل فطن، فالمقايضة بين المعاني إنما هي رائقة، مطابقة لواقع تحياه النفس وتعيشه، فلا اللبيب بناصح دائما، ولا النصح يصدر عن اللبيب الحاذق دوما، إذ يخطئ اللبيب الكيس ويصيب ذو الذكاء المحدود.

ومن المقايضة المليحة الحسنة، قول الشاعر[3]:

رمى الحدثان نسوة آل زيد ✹ بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا ✹ ورد وجوههن البيض سودا

فالمقايضة بين السواد والبياض في الشعر والوجه، من أحسن الصور الدالة على تمكن الهم والدوائر من نفس الإنسان، فالمصائب تفني النفوس وتصيبها بالعياء، فيشيب الشعر ويتحول لون الشباب فيه من سواد إلى بياض، كما أن الأحداث تهزم النفوس وتكسرها فتنعكس على محياها، فتتغير الوجوه من لون البياض الدال على النعماء إلى السواد الدال على العياء والتعب والإرهاق، هي الحال هكذا، إن حلت الأهوال بالرجال فكيف إن حلت بالنساء وهن القوارير؟

---

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 386.

[2] المصدر نفسه، ص 388.

[3] المصدر نفسه، ص 388.

ومن النماذج الشعرية، أيضا، ما جاء في مفهوم تجنيس المماثلة: «إعادة اللفظ الواحد بالعدد باختلاف المعنى مرتين فصاعدا»[1]، أي أن يرد اللفظ في التركيب أكثر من مرة بالبنية نفسها وبمعان مغايرة، ومن شواهده في المنزع، قول الشاعر[2]:

فانع المغيرةَ للمغيرة إذ بدت ✹ شعواء مشعلة كنبح النابح

وقد ورد لفظ المغيرة في البيت مرتين، متماثلتين في البناء مختلفتين في المعنى، فالأولى أراد منها اسم الرجل المغيرة بن المهلب، والثانية أراد منها صفة للخيل الجامحة القوية التي تعين الفارس عند احتدام الوطيس.

وكذلك، استشهاده بحديث الرسول ﷺ، في تقديم مفهوم التجنيس بالمضارعة، الذي هو «إعادة لفظين بمعنيين مختلفين بزيادة حروف أو نقصها أو قلبها أو تقاربها سمعا أو خطأ»[3]، أي أن يختلف بناء اللفظين المتماثلين بزيادة، أو نقص، أو إبدال لمواقع الحروف المكونة للفظين، ومن جميل صوره، ما جاء في قول رسول الله ﷺ لرجل سمعه ينشد مفتخرا:[4]

إني امرؤ حميري حين تنسبني ✹ لا من ربيعة آبائي ولا من مضر

فقال له النبي ﷺ «**ذلك ألأم لجدّك، وأفلّ لحدّك، وأقل لعدّك، وأضرع لخدّك، وأبعد لك من الله ورسوله**»[5]، فالتجنيس وقع في الألفاظ المشار إليها باللون الأزرق، مختلفة في المبنى والمعنى، توحّد مبناها في الحروف الآتية: اللام (ل)، الدال (د)، والكاف (ك)، فصنعت صورة جميلة نمت عن الاعتداد بالذات والانتماء والنصرة للقبيلة، بدل النصرة لله ولرسوله وللدين الإسلامي.

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 482.
[2] المصدر نفسه، ص 483.
[3] المصدر نفسه، ص 485.
[4] المصدر نفسه، ص 485.
[5] المصدر نفسه، ص 485.

مما سبق عرضه، من نماذج الشواهد التي وظفها السجلماسي للاستدلال بها على صحة مذهبه في المصطلحات البلاغية، نستشف أن صاحب المنزع قد تمتع بحس أدبي نقدي راقي، مكنه من انتقاء الشواهد التي يحسن بها العبارة عن رؤيته بوضوح ودقة متناهية، إذ ذهب السجلماسي إلى مناقشة بعض الشواهد التي أوردها غيره من الدارسين للدلالة على بعض مفاهيم المصطلحات البلاغية، فيعمد إلى تصويب محل الشواهد وتغيير مواضعها إلى أخرى تكون أفضل لها وأليق بها، «.. كما نشير إلى رأي المؤلف (السجلماسي) في بعض الأعلام واتجاهاتهم في طرح بعض القضايا طرحا يوافقهم عليه أو يخالفهم»[1]، فمثل هذه العناية من السجلماسي بالشواهد ومجالات تطبيقها في تحديد المفاهيم البلاغية، يجد معها القارئ سلاسة في التحليل وسهولة في التطبيق والربط بين النموذج والمفهوم الذي يرصده، في غير عناء ولا اضطراب، وبشكل منهجي وعقلي ينتهي بالقارئ إلى تحصيل البلاغة تحصيلا صحيحا وسليما.

إن ما استعرضناه من شواهد المنزع البديع، ليس إلا قليلا من كثير استخدمه السجلماسي ليوضح مفاهيم مصطلحاته التي فاقت 189 مصطلحا بلاغيا، استخدم في صياغتها المنهجية الآتية:

③ منهج السجلماسي في وضع المصطلحات البلاغية في المنزع:

التزم السجلماسي في وضع مصطلحات المنزع بمنهج علمي دقيق، تمثل في:

❶ اعتمد في تحديد مفهوم المصطلح، على إيراد معناه اللغوي، حتى يسمح للقارئ بالتغلغل إلى الدلالة اللغوية، التي تعينه على فهم المعنى الجمهوري أو الاستعمال الشائع للمفهوم، الذي يعتبره السجلماسي الخطوة الثانية بعد التحديد اللغوي، قصد استخدامه في ذكر المعنى الموطئ، الذي يتحدد

[1] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، ص 132.

بموجبه الانتقال من المعنى الجمهوري نحو المفهوم الأساسي، منتهيا في خطوة رابعة إلى بناء الفاعل، الذي يشكل المفهوم النهائي للمصطلح البلاغي ، والذي يعكس تصور السجلماسي له.

❷ نظّم السجلماسي أوجه الاستعمال بين المعنيين اللغوي والجمهوري، وحدّد لها مقاييس تؤسس علاقتها بالمعنى الصناعي، كالآتي[1]:

أ.علاقة المشابهة بين الاستعمالين والاسمين إما في المبنى أو المعنى.

ب. تجاوز الاستعمال الشائع، ويكون ذلك في حالة التغيير في المبنى دون المعنى، كأن يتغير بناء المصطلح دون تبديل معناه.

ج. التزام المعنى الجديد، خشية الوقوع في الخلط بين المصطلحات أو التداخل فيما بينها تحت طائل الترادف في المعاني طلبا للاقتصاد اللغوي، وتسهيلا للتحكم في مصطلحات العلوم.

❸ توظيفه لبعض المفاهيم المنطقية والفلسفية في توضيح مفاهيم المصطلحات البلاغية وتحديدها، ومن ذلك تقديمه لمفهوم التجنيس بمقدمة منطقية عالج فيها مفهوم الجنس بالاستناد إلى المعنى اللغوي، فيقول: «قالوا: والجنس أصل لكل شيء تتفرع منه أنواعه وتعود كلها إليه كالإنسان فهو جنس، وأنواعه: رومي، وعربي، وزنجي، وأشباه ذلك. وهؤلاء سموا التجنيس مجانسة، وهو خطأ بحسب الوضع الصناعي لأنهما اسمان لمعنيين متباينين، كما تقرر في هذا المثال نظر لأن الذي يجري على أصول النظر هو أن الإنسان إنما هو نوع وسائر ما ذكر مما يدخل تحته أصناف لا أنواع، لأن الذي ينقسم إليه النوع الأخير بما فوق الشخص إنما ينقسم إليه بفصول عرضية لا ذاتية، فهي بذلك أصناف لا أنواع»[2].

---

[1] ينظر هذه المقاييس في رسالتنا في الماجستير: المصطلح البلاغي في كتاب المنزع البديع، إشراف: أ.د. مشري بن خليفة، كلية الآداب واللغات، جامعة ورقلة (الجزائر)، السنة الجامعية: 2009/2010م، ص 69.

[2] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 482، 483.

يقدم هذا القول برغم طوله، عقلية السجلماسي المنطقية التي يستعينها لشرح مفاهيم المصطلحات، وتصحيح تقسيماتها ودلالاتها على معان معينة، وهذا بالرجوع إلى التعاريف الوظيفية الموجود في علم المنطق، فنجد السجلماسي يحلل ويعلق ويقيم الحجة في تصحيح الخطأ، ومن ثم يقدم مفهوم المصطلح بعد أن أضاء له كل الجوانب الدلالية المتعلقة والمتحكمة في بناء معناه الصحيح.

إن اعتماد السجلماسي على العلوم المنطقية وتوظيفها في تقديم وشرح المصطلحات البلاغية، نابع من اعتقاده بضرورة التكامل بين العلوم اللغوية وسائر العلوم العقلية الأخرى، كما أن الشروح التي يقدمها علم المنطق من شأنها تيسير مفاهيم المصطلحات البلاغية لمن يطلبها، إذا وظفت هذه الشروح في سياقاتها الملائمة لها، وقد شاركه العديد ممن سبقه من العلماء هذا الاعتقاد، خاصة حازم القرطاجني الذي رأى حصول الشعرية مرتهنا بالعلاقة التكاملية بين البلاغة والمنطق، التي تسمح بوضع القوانين الكلية لإدراك صناعة الخطابة والشعر، فتصير البلاغة والمنطق كلا لا يتجزأ وأداة تساعد كل من «طمحت به همته إلى مرقاة البلاغة المعضودة بالأصول المنطقية والحكمية»[1]، وهو عين التصور الذي تناول به السجلماسي البلاغة العربية، ورأى لزاما لها من أجل قيامها بتقويم النصوص وتحليلها وتمليك المتعلم الذوق والحس الرفيع، أن «تستند إلى المنطق والفلسفة، مما يتيح لها تجاوز الجزئية، ومعانقة آفاق أرحب تتميز بالكلية والشمول. ولن يتمكن علم البلاغة من تحقيق ذلك ما لم يكن منشأ على أصول منطقية وآراء فلسفية، إنها البلاغة المعضودة بالمنطق والفلسفة»[2].

---

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 231.

[2] مصطفى الغرافي، مقال موسوم بـــ: الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـــ مشروع قراءة ـــ، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج 40، ع01، جويلية/سبتمبر 2001م، نقلا عن: مدونة صاحب المقال: http://elgharrafi.elaphblog.com/posts.aspx?U=5711&A=95465، تاريخ دخول المدونة: 2012/09/21م.

إن هذه الرؤية للعلاقة بين البلاغة وعلم المنطق، وتصور السجلماسي لمفهوم ومهمة البلاغة العربية، سمحت لنا بإحصاء المصطلحات البلاغية التي أوردها، وتوزيعها على المشجرات الآتية:[1]

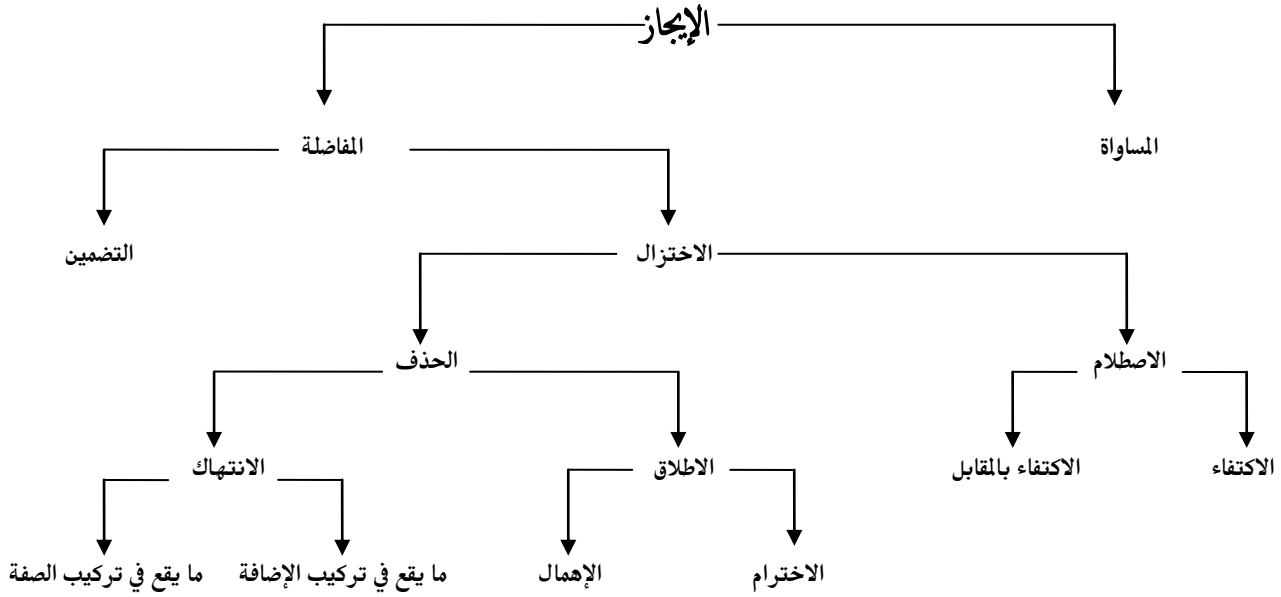

المشجر الأول خاص بمصطلح الإيجاز

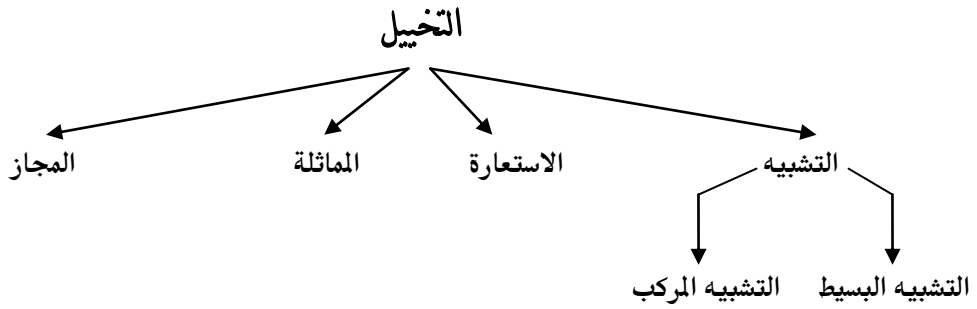

المشجر الثاني خاص بمصطلح التخييل

[1] هذه المشجرات من ضمن النتائج التي توصلنا إليها في رسالتنا في الماجستير المعنونة بـــ: المصطلح البلاغي في كتاب المنزع البديع، ينظر الصفحات: 70 ـ 73.

المشجر الثالث خاص بمصطلح الإشارة

المشجر الرابع خاص بمصطلح المبالغة

المشجر الخامس خاص بمصطلح الرصف

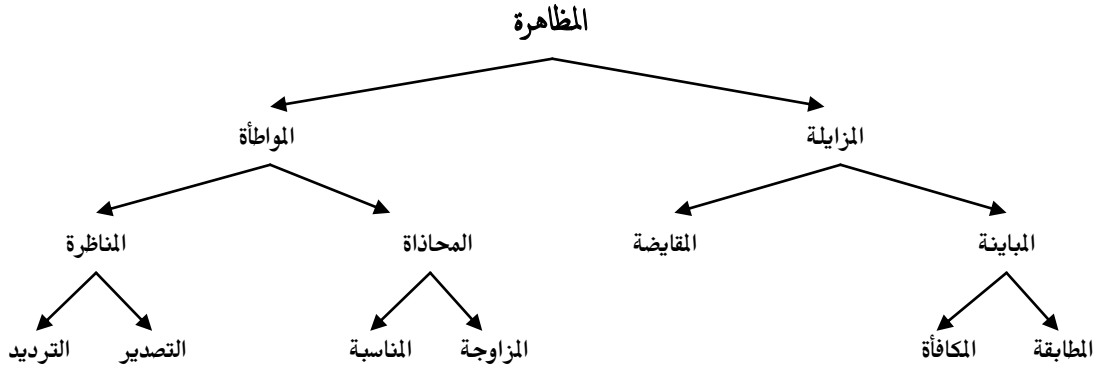

المشجر السادس خاص بمصطلح المظاهرة

المشجر السابع خاص بمصطلح التوضيح

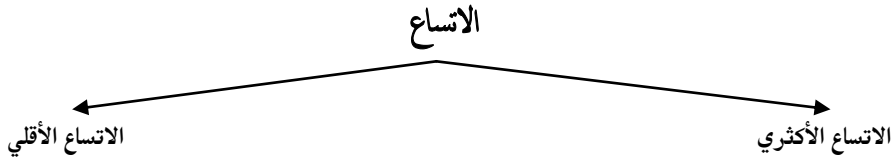

المشجر الثامن خاص بمصطلح الاتساع

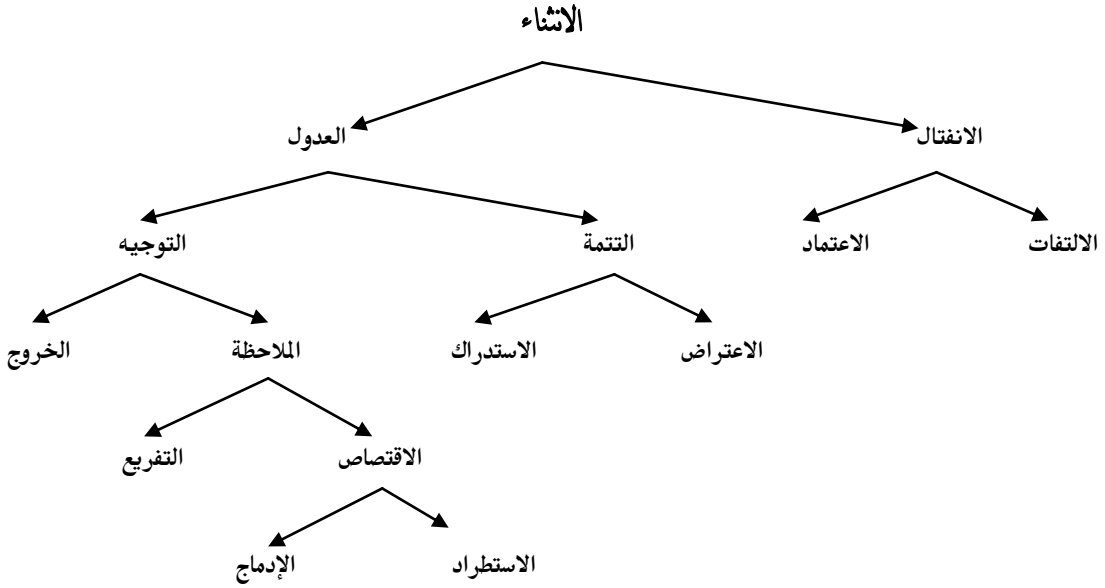

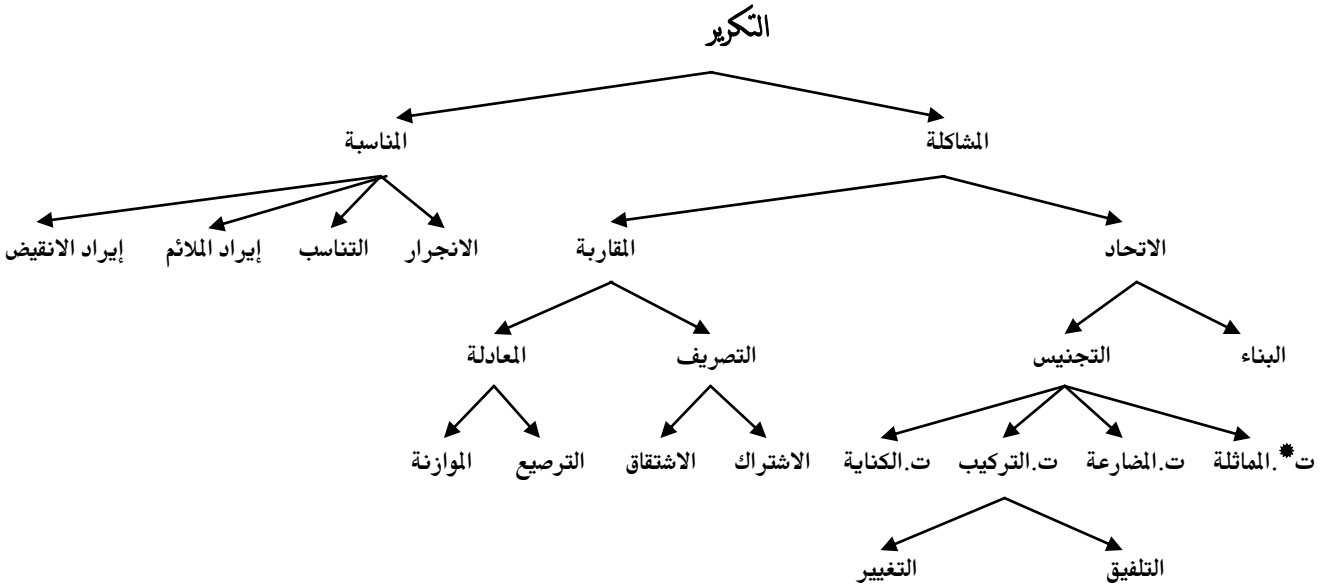

المشجر العاشر خاص بمصطلح التكرير

إن متابعة هذه المشجرات ومدارسة بعض مفاهيم الأصول والفروع فيها، تنتهي بنا إلى تلخيص التقنيات التي اعتمدها السجلماسي في رصد مصطلحات البلاغة في:

① الكلمة المفتاح: هي الكلمة الأساس في صياغة المفهوم، تتميز بجملة من الخصائص التي تظهر في صياغة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن المصطلح الأساس أو الجنس، وقد استخدمها السجلماسي هذه التقنية في بناء مفهوم مصطلحي: الإيجاز والمظاهرة.

② المركبات الإسمية : تمثل العناصر المكونة للمصطلح، إن تجاوز في بنائه المفردة الواحدة، استعملها السجلماسي في صياغة مصطلحات: الإيجاز، والإشارة، والمظاهرة، والمبالغة.

③ التضمين وتوليد المعاني: ويقصد به تضمين اللفظ القديم معنى جديدا يشابه معناه الأصلي تشابها كليا أو جزئيا، حتى يصبح المعنى الجديد بالتداول حقيقة معرفية وأصلا دلاليا للفظ دون أن يجعل

---

* ت: تعني "تجنيس".

منه مرادفا، لأن ذلك يصيب المفاهيم والمصطلحات بفوضى تعداد المعنى التي تجعل من المفاهيم متساوية والحقيقة غير ذلك.

④ الاشتقاق: وهو استنباط المفهوم من اللفظ بالنظر إلى معناه الذي يحمله، فيأتي المفهوم جديدا، متميزا بخاصية من خواص اللفظ الذي تم الاشتقاق منه، وهذا بالنظر إلى الوظيفة المستخدمة في صوغ المصطلحات: الإيجاز، الإشارة، والمظاهرة.

⑤ اعتماد التقديم المباشر أو الاستعانة بالفروع: حيث لم يذكر السجلماسي في مفهوم المصطلح الموطئ بل تجاوزه إلى ذكر الفاعل، كما تجاوز السجلماسي في بعض المصطلحات مفهومي الموطئ والفاعل، واعتمد في ذلك على المصطلحات الفرعية للمصطلح الجنس، وعلى ضوء مفاهيم أجزائه الفرعية، يتكون المفهوم العام للجنس الذي تفرعت منه هذه الفروع، وقد استعمله في المصطلحات الآتية: الإشارة، المظاهرة، التوضيح، الاتساع والانثناء.

⑥ المصطلحات المركبة: وهي التي تتكون من مفردتين أو أكثر، استعملها السجلماسي خاصة في تحديد مصطلح التكرير أو الجنس العاشر. مع أن السجلماسي قد استخدم هذه المصطلحات ووزعها بطرق مختلفة على مشجرات مصطلحاته البلاغية.

مما سبق طرقه، نخلص إلى أن السجلماسي قد اعتنى بالمصطلح البلاغي ومنهجية وضعه وكيفية درسه، عناية ملكت البلاغة العلمية واتجهت بها نحو تصنيفها علما لغويا يختص بالبحث في العناصر التي تساعد على تمليك الخطاب اللغوي خاصة الأدبي، السمات الجمالية المرتبطة بالخاصية الإقناعية للخطاب بشكل عام، وبالوظيفية التبليغية التواصلية التي تقوم بها الخطابات اللغوية.

لقد أدرك السجلماسي أن العملية الإبداعية في النصوص الأدبية متعلقة بالجانب البلاغي لها، وبكيفية تأسيس العلاقة بين المبدع والنص والمتلقي، ذلك أن الإبداع ليس صفة لمنتج النص ولا للنص، وليس صفة للقارئ النموذجي الذي يفكك النص ويعيد بناءه، بل هي ميزة تتحقق بتكامل العلاقة بين العناصر الثلاثة السالفة الذكر، فيتحول الإبداع إلى جزء من عمل المنتج وجزء من بنية النص وجزء من منهجية المتلقي في قراءته للنص، وحين تجتمع هذه الأجزاء يتحقق الإبداع وتظهر البلاغة في النص والمتلقي والمرسل أو المنتج.

لنستوضح كل هذه العناصر بدقة أكبر، فيما بقي من البحث، الذي نستهل الباب الثاني منه بمعالجة حياة ابن البناء المراكشي العددي.

الباب الثاني

الفصل الأول:

البلاغة عند ابن البناء المراكشي العددي

المبحث الأول: حياة ابن البناء المراكشي العددي

المبحث الثاني: مدونة الروض المريع في صناعة البديع

المبحث الأول:

حياة ابن البناء المراكشي العددي

❶ حياته وتوجهه

❷ أسلوب كتابته

التعريف بابن البناء المراكشي العددي:

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزْدي المراكشي، الشهير بان البناء العددي[1]، وقد عرف بالعددي لاشتغاله بالرياضيات وبلوغه شأوا عظيما في علومها «وللدلالة على أخص ما تفوق فيه من العلم وهو علم العدد»[2]، وقد ولد ابن البناء بمراكش عام 654هـ (1256م)[3]، فقرأ فيها القرآن على عدد من مشايخ وعلماء ذلك العصر، غير أنه لازم الشيخ أبي عبد الله محمد المراكشي المعروف بابن المبشر[4] ، كما قرأ على غيره من العلماء العلوم الأخرى التي سادت في عصره، فأخذ العربية عن قاضي الجماعة أبو عبد الله محمد بن علي بن يحي الشريف المراكشي[5]، ودرس العروض عن أبي بكر القالوشي[6]، وحفظ علم الحديث عن ابن عبد الملك[7]، وقد روى عنه «**الموطأ**» للإمام مالك، كما أخذ

[1] وردت هذه التسمية كاملة في الكتب الآتية:

① موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط01، 1417هـ /1996م، ج02، ص 603.

② أحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة والرورواقة، الرباط - المغرب، (د،ط)، 1973م، ص 148.

③ أحمد بن القاضي المكناسي، درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، (د،ط)، (د،ت)، ج01، ص 14.

④ أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا، ط01، 1398هـ/ 1989م، ص 83.

⑤ عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، قدم له ورتب تراجمه إلى طبقات: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط01، 1430هـ/2010م، ج01، ص 351.

⑥ عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، (د، ط)، 1380هـ/1960م، ج01، ص 213.

[2] عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ج01، ص 351.

[3] المصدر نفسه، ص 352. كما جاء ذلك في: نيل الابتهاج، ص 87، و النبوغ المغربي، ص 213.

[4] ينظر: جذوة الاقتباس، ص 149، وذكريات مشاهير رجال المغرب، ص 352، ونيل الابتهاج، ص 83.

[5] عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ج01، ص 352.

[6] المصدر نفسه، ص 353.

[7] المصدر نفسه، ص 354.

علوم الفقه عن أبي عمران موسى بن أبي علي الزناتي المراكشي[1]، وعلوم السنة عن قاضي الجماعة بفاس أبي الحجاج يوسف بن أحمد التّجيبي المكناسي[2].

لم يكتف ابن البناء في تكوينه بالعلوم اللغوية والدينية، بل جاوز ذلك إلى العلوم العقلية الأخرى، فأخذ علم الطب الحكيم المعروف بالمريخ[3]، وعلم العدد عن أبي عبد الله محمد بن علي[4]، وعلم النجوم عن أبي عبد الله محمد بن مخلوف السجلماسي[5]، كما قرأ ابن البناء العديد من الكتب الفلسفية الهيلينية، يحللها ويناقش أفكارها، ومن ذلك قراءته لكتاب الأركان لإقليدس[6]، الذي ذاكر في مسائله شيخه أبي عبد الله محمد بن علي بن يحي الشريف المراكشي، «رد عليه في مسائل من التناسب في كتابه الذي ألفه في صناعة الحساب»[7].

لقد برع ابن البناء في سائر هذه العلوم وبلغ منها الغاية القصوى، وانتهى إليه العلم ببعضها في المغرب، فعُرف بها واشتهر وأصبح المرجع الذي يقصده المغاربة والمشارقة طلبا للعلم وللبحث خاصة في المسائل العددية والكونية، فهو «الذي فاق أهل عصره وسيطر بنفوذه على المغرب وعلى المشرق؛ كان يقصده الداني والقاصي ليأخذا عنه وينهلا من علمه الغزير»[8]، ولعلنا نذكر بعض ما قيل في غزارة علمه وشدة اطلاعه وسعته بعلوم عصره، ومن ذلك:

---

[1] عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ج01، ص 354.

[2] المصدر نفسه، ص 354.

[3] المصدر نفسه، ص 355.

[4] المصدر نفسه، ص 355.

[5] المصدر نفسه، ص 356.

[6] المصدر نفسه، ص 352.

[7] المصدر نفسه، ص 352.

[8] محمد بن أحمد بن شقرون، مظاهر الثقافة المغربية - دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني، توزيع دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، (د،ط)، 1406هـ/1985م، ص 218.

«لقد برع (ابن البناء)[1] في العلوم الفلسفية ولا سيما الرياضية، فكان لا يُدرك شأوه ولا يُبلغ مداه. وعلى الأخص الهيئة والعدد منها فإن إليه انتهى علمها بالمغرب، وعنده اجتمع ما تفرق منهما بأيدي قدماء الرياضيين من إسلاميين وغيرهم، ولا يُعرف فيمن أتى بعده من تَحَقّق تَحُقّقه بمعرفة أسرار الفلك وحركات النجوم، وبالعدد والضم والتفريق فيه...»[2]، وكذلك جاء في ذكر تفوق ابن البناء وحذقه بالعلوم، ما قاله صاحب الجذوة: «حلّ بكنفي العلم والعلياء، وأخذ بطرفي الدين والدنيا، كان إمام الحضرة المراكشية، عظّمه ملوك الدول وتلقته بالمبرة والخول، أخذ من العلوم الشرعية حظا وافرا، وبلغ في العلوم القديمة الغاية القصوى والرتبة العليا»[3].

تؤكد هذه الأقوال مقدار ما بلغه ابن البناء من العلم والثقافة، وما جمعه من إلمام بمختلف العلوم العقلية والنقلية، وبما حظي به من التوقير والاحترام، حدا ذكر معه ابن رشيد أنه « لم ير عالما بالمغرب إلا رجلين: ابن البناء العددي بمراكش، وابن الشاط بسبتة»[4]، وليس يضاهي هذه الشهرة العلمية، ولا يعبر عنها إلا زخم المؤلفات العلمية المتنوعة، التي رصدناه في العديد من الكتب التي تناولت ذكر ابن البناء وحياته العلمية، فوجدنا معظمها في علم الحساب والعدد، حتى أن لابن البناء مؤلفا رياضيا سماه: **رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب،** أصبح المرجع الأول في علم الرياضيات والعدد، جاوز به الحدود المشرقية والمغربية إلى الحدود الأوروبية، فقد أخذ منه الأوربيون العديد من المسائل المتعلقة بعلم الحساب، «وممن شهد بفضله في هذا المقام، لالاند، وساطون، وويكه وسوتر، وألدوميلي، وأشار

---

[1] العبارة بين قوسين من وضعنا للتوضيح والشرح.

[2] عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ص 213.

[3] أحمد بن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس، 148.

[4] ينظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص 84، عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ج01، ص 367.

الرياضي الفرنسي شال إلى أن بعض علماء الغرب أغاروا على كتبه وتبنوا نظرياته»[1] كما ذكر هذا الكتاب قبل هؤلاء ابن خلدون وعظّم من شأنه، قائلا: «ومن أحسن التواليف المبسوطة فيها[2] لهذا العهد بالمغرب كتاب **الحَصَّار الصغير**، ولابن البناء المراكشي فيه تلخيص ضابط لقوانين أعماله مفيد، ثم شرحه بكتاب سماه **رفع الحجاب**[3]، ... وهو كتاب جليل القدر أدركنا المشيخة تعظمه وهو جدير بذلك»[4]. كما لابن البناء عديد الكتب الأخرى المتفرعة عن كثرة علومه، نذكر منها ما يأتي:

أ. المؤلفات الشرعية واللغوية:

❶ تفسير الباء من بسم الله الرحمان الرحيم.

❷ تفسير سورتي: العصر، وإنا أعطيناك الكوثر.

❸ عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل.

❹ الروض المريع في صناعة البديع.

❺ حاشية على تفسير الكشاف.

ب. المؤلفات الرياضية:

❶ التلخيص في أعمال الحساب.

❷ رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب.

❸ الجبر والمقابلة.

---

[1] عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ج01، ص 368.

[2] أراد ابن خلدون بذلك صناعة الحساب.

[3] التسمية الكاملة للكتاب: **رفع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب**، وقد ذكرت بعض الكتب أنه شرح لكتابه: **تلخيص أعمال الحساب**، ينظر: عبد الله كنون، النبوغ المغربي، ص 213. وينظر: ابن القاضي، درة الحجال في أسماء الرجال، ص 14.

[4] ابن خلدون، المقدمة، ج03، ص 79.

❹ الأصول والمقدمات في صناعة الجبر.

❺ القانون في العدد.

ج. المؤلفات الفلكية والتنجيمية:

❶ منهاج الطالب في تعديل الكواكب.

❷ اليسارة في تعديل السيارة.

❸ المستطيل.

❹ المنهاج في تركيب الأزياج.

❺ مقالة في عمل الأسطرلاب.

د. المؤلفات الفلسفية:

❶ الكليات في المنطق.

❷ مراسم الطريقة في فهم الحقيقة من حال الخليقة.

❸ عواطف المعارف في الكلام والأصول والتصوف.

❹ حاشية على تفسير الكشاف.

وقد ذكرنا هنا من كتب ابن البناء، ما وجدناه حاضرا في العديد من الكتب التي ذكرته[1]، وقد زاد عليها بعض الباحثين حتى عدّد لابن البناء 85 مؤلفا، لم يذكر منها المطبوع من المخطوط.[2]

[1] ينظر مؤلفات ابن البناء في الكتب الآتية: ① محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة، (د،ط)، 1349هـ، ج01، ص 216. ② ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 150 - 152. ③ ابن القاضي، درة الحجال، ص 15. ④ أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص 86 ــ 87. ⑤ محمد بن أحمد بن شقرون، مظاهر الثقافة المغربية، ص 102 - 109.

[2] عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ج01، ص 368.

إن الناظر في هذه المؤلفات جميعا، لا يمكنه أن يحدّد لابن البناء توجها معينا في الكتابة أو الميول نحو علم دون الآخر، عدا أنه أكثر من البحث في العلوم العددية فاشتهر بها، ذلك أن سعة علمه وإلمامه بسائر ما كان في حياته من علوم، لا يعيننا في تأكيد انتساب ابن البناء لتوجه علمي دون الآخر، فقد شهد له معاصروه والباحثون في تاريخه بأنه فريد عصره في العلم والبحث عن المعرفة، حتى ذهب البعض إلى اعتبار الرجل مستعينا على علمه بالسحر والطلسمة[1]، برغم ما عرف له من التقوى والورع والتمكن من العلوم الدينية.

لذلك، نرى أن ابن البناء قد توجه نحو كل ما رأى فيه علما يحصل منه الانتفاع والفائدة، يقبل عليه بالقراءة والاستزادة من المشايخ والمعلمين، حتى يستقيم له ذلك العلم، فيتجه نحو التحليل والمناقشة والتصنيف فيه، بما استقر له من رأي ونباهة فيه، وقدرة على استنباط القواعد والنصوص التي يمكن بها البرهنة على الرؤية الثاقبة، والاقناع بالحجة الدامغة، التي لا استزادة ولا استقصاء بعدها.

أما عن أسلوب ابن البناء في الكتابة، فقد عرف بالإيجاز والاختصار والدقة في القول، ولا أدل على ذلك من قول ابن البناء عن طريقته في الكتابة:[2]

قصدت إلى الوجازة في كلامي ✹ لعلمي بالصواب في الاختصار
ولم أحذر فهوما دون فهمي ✹ ولكن خفت إزراء الكبار
فشأن فحولة العلماء شأني ✹ وشأن البسط تعليم الصغار

فابن البناء يعتبر الشروح والتفاسير وسيلة لتعليم المبتدئين والناشئين من الباحثين في العلم، أما الاختصار والإيجاز فمن خصائص العلماء الكبار والفطاحل، غير أن هذا المنهج جعل من كتاب ابن البناء في الحساب - برغم شهرته - صعبا مستعصيا «وهو مستغلق على المبتدئ بما فيه من البراهين الوثيقة

[1] ينظر تفصيل هذه المسألة في: عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب، ج01، ص 359 - 361.
[2] ورد ذكر هذه الأبيات في الكتب الآتية: ① ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ص 152. ② ابن القاضي، درة الحجال، ص 16. ③أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص 89.

المباني...»[1] يحتاج إلى الشرح والتفسير والتيسير، «ولعل السبب في هذا التعقيد، وهذه الصعوبة التي يصطبغ بها هذا الكتيب[2]، راجع إلى كون ابن البناء بالغ في اختصار كتابه هذا، كما فعل بالنسبة للكتب الأخرى التي ألّفها في الرياضيات وغير الرياضيات، ولا عجب في هذا، لأن العصر[3]؛ عصر المختصرات والشروح، واختصار المختصرات وشرح الشروح، والتعليق عليها، ولأن ابن البناء اتخذها عادة لا تكاد تفارقه في انتاجه»[4]. فالرائج أن ابن البناء اشتغل بالاختصار والإيجاز في مؤلفاته، غير أننا نراه اختصارا لا يفني ولا يذهب محتويات الكتب، ولا يضيع على القارئ منفعتها وفائدتها، إنما هو منهج يُطلب له الاجتهاد والمتابعة وكثرة المطالعة، وهو بذلك يرفع شأن القارئ ويسمو بمستواه.

مما سبق عرضه، نستخلص أن ابن البناء قد برع في طلب العلوم واجتهد في الحصول على مبتغاه منها، حتى صار فريد عصره، في سعته ومنهجه وتنوع معارفه التي توزعت بين الدين واللغة والتصوف ورياضة العقول والفلسفة والمنطق، فهو «العالم الرياضي والفلكي الكبير الذي جاوزت شهرته حدود بلاده وأصبح مفخرة للعرب والمسلمين، وكان له تأثير ملحوظ في النهضة العلمية بأوروبا، لّما أخذ الأوروبيون يقتبسون من الحضارة العربية، ويترجمون كتب العرب إلى لغاتهم»[5].

ولعلنا نقف على خصائص منهجه وأسلوب كتابته، بشيء من التفصيل والتدقيق حال تعرضنا لمؤلفه **الروض المريع في صناعة البديع**، بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ج03، ص 79.

[2] يقصد بذلك: كتاب تلخيص أعمال الحساب.

[3] أي العصر المريني (668 - 961هـ)، ينظر للتعريف بهذا العصر: محمد الأمين محمد، و محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، نشر دار الكتاب، الدار البيضاء - المغرب، (د،ط)، (د،ت)، ص 155 - 165. وللتوسع في المظاهر السياسية والثقافية والاجتماعية للعصر، ينظر: المرجع نفسه، ص 202 - 208.

[4] محمد بن أحمد بن شقرون، مظاهر الثقافة المغربية، ص 104.

[5] عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب، ج01، ص 351.

المبحث الثاني:

مدونة الروض المريع في صناعة البديع

❶ أسباب تأليف مدونة الروض المريع

❷ مضمون مدونة الروض المريع

وصف المدونة:

إن المدونة التي بين أيدينا والتي محل دراسة القسم التطبيقي، ليست إلا نسخة مصورة طبق الأصل عن الكتاب الذي طبع لمرة واحدة في سنة 1985م بالمغرب، كجزء ثاني من رسالة دكتوراه الأستاذ رضوان بن شقرون تناول فيها تحقيق هذا الكتاب، فالمدونة تمثل الجزء الثاني من هذا العمل الأكاديمي، فمتن الكتاب ومادته محصورة بين الصفحتين 59 و 179، فنجد أن الكتاب يقع في حوالي 120 صفحة خارج الفهارس التي وضعها المحقق. لذلك ليس بوسعنا تقديم وصف دقيق للمدونة، يختص بنوعية الخط ولا كيفية الكتابة، لأنه تعذر علينا الحصول أو تصوير النسختين المخطوطتين للكتاب، وما سنتجشم من عناء مقارنتهما وتحقيق مادتيهما، لذلك رأينا أن نصف المدونة بحسب ما قدم لها المحقق، فنقتصر على الحديث عن المتن ومن ثم أسباب تأليف المدونة والغاية منها.

يتوزع متن الروض المريع على ثلاثة أبواب مع خطبة للكتاب هي بمثابة مقدمة، وخاتمة أنهى بها ابن البناء ما توصل إليه من نتائج تتعلق ببحثه في البلاغة العربية، وأول ما نعالجه، قبل الخوض في متن الكتاب، أسباب تأليف المدونة.

❶ أسباب تأليف المدونة:

لقد أراد ابن البناء من خلال مؤلفه هذا، أن يسلط الضوء على الدرس البلاغي في عصره وأن يسعى لتبسيط الدرس البلاغي للناشئة، كما حذا حذو كل مُؤلِف سابق في البلاغة العربية، من حيث الغاية الرئيسة للبحث البلاغي المتمثلة في فهم كتاب الله والوقوف على براعة تصويره ودقة بيانه، إذ يقول عن لغة القرآن الكريم «... ونزّله بأفصح اللغات، وأوضحه بأبين العبارات فهو للناس بيان، ولكل شيء تبيان، قَصُرت دون بلاغته وبراعته الفهوم، وانحصرت تحت كلياته وجزئياته جميع العلوم،

....، وعجزت عن تصور كنه عجائبه وضروب غرائبه الأذهان..»[1]، فغاية ابن البناء الوقوف على مواطن الإعجاز في القرآن الكريم، بتحصيل قواعد علم البلاغة وأدواتها الضرورية لهذا العمل، وهو ما جاء في قوله: « وبعد فغرضي أن أقرب في هذا الكتاب من أصول صناعة البديع ومن أساليبها البلاغية ووجوه التفريع، تقريبا غير مخل، وتأليفا غير ممل، يصغر جرِمه ويكثر علمه وسميته بالروض المريع في صناعة البديع. ومنفعته في زيادة المنة، وفهم الكتاب والسنة»[2].

بالنظر في هذا القول، نتوصل إلى أن ابن البناء وضع كتابه بسببين ولغرضين:

① **ديني**: أراد من خلال متن كتابه، أن يفهم سر نظم القرآن الكريم، بمعالجة أساليبه الخطابية المتنوعة، وتذوقها تذوقا سليما بأداة البلاغة، فينظر إلى الصور البلاغية في آيات الذكر الحكيم ويعمد إلى تحليلها وإعادة بنائها بما تحتمله هذه الصور وبما يناسب الغايات والمقاصد من آيات القرآن الكريم.

② **تعليمي**: وهذا في نظر ابن البناء، يحصل بتقنين البلاغة، وتقعيدها، بالبحث في أصول البديع، الذي لم يرد به علم البديع المنبثق عن البلاغة، بل أراد به البلاغة برمتها، التي إن حصّل المتعلم قواعدها وسائر أسسها، استقام لسانه وحسن بيانه، وانتهى في أسلوب الخطاب والعبارة عن الأغراض إلى غايته ومبتغاه.

إن استخدام ابن البناء لمصطلح الأصول[3] في العبارة عن غرضه من الكتاب، يكشف بصورة جلية توجهه نحو البلاغة التعليمية، ومنهجه الذي يسلكه في هذا التوجه، من اختصار وتركيز، يسهل معهما

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بن شقرون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، (د،ط)، 1985م، ص68.

[2] المصدر نفسه، ص 68، 69.

[3] الأصل يقابل الفرع وهو المبدأ الأول الذي ليس مسبوقا بشيء إما زمانيا وإما منطقيا وإما معرفيا، هو الذي يثبت حكمه بنفسه ويبنى عليه غيره. ينظر: أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، معجم المصطلحات الفلسفية، ص 186.

فهم البلاغة العربية وتحصيل أدواتها، معبرا عن ذلك بقوله: « تقريبا غير مخل، وتأليفا غير ممل، يصغر جِرمه ويكثر علمه»[1]. ولأجل هذا الهدف نجد أن مضمون الروض المريع، جاء كالآتي:

❷ مضمون كتاب الروض المريع:

جاءت مادة الكتاب متوزعة على: ديباجة أو خطبة للكتاب، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

① **الديباجة:** عرض فيها ابن البناء أسباب تأليفه للكتاب والغرض منه، وقد جاء عرضه موجزا لا يتجاوز صفحتين، عنونهما بخطبة الكتاب.

② **الباب الأول:** سماه: **مقدمات في البلاغة والبديع**، وهو بمثابة المقدمة التأسيسية لما سيكون من قضايا في المتن، فقد خصه ابن البناء بمعالجة المفاهيم التي يراها ضرورية للمتعلم المقبل على البلاغة العربية، وتضمن من القضايا تلك التي اعتبرها ابن البناء جوهرية في الدرس البلاغي، نقوم عليها العديد من المفاهيم الأخرى للعناصر البلاغية المتعلقة بأبنية الخطابات اللغوية خاصة الأدبية منها.

تعرض ابن البناء في هذا الباب، إلى العديد من المفاهيم البلاغية التي يحتاجها المتعلم في دراسة أفانين الكلام وأساليب البديع وألوان الخطاب المختلفة، وذلك بعد أن تتحدّد العلاقة بين اللفظ والمعنى والارتباط بينهما. لأجل هذا، قسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول هي: **الدلالة، الكلام وأقسامه، وصناعة البديع وموقعها في البلاغة العربية.**

الفصل الأول: الدلالة:

جاء في الفصل الأول من الكتاب «الدلالة»، مجموعة من المفاهيم الأولية التي يقدمها ابن البناء، حتى يتمكن المتلقي من فهم مادة الكتاب على ضوء ما وُضع له من مفاهيم تمهيدية، تضمن بداية،

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 68.

مفهوم الكلام، الذي عبر عنه ابن البناء بقوله: «الكلام مشتمل على لفظ ومعنى، وكل واحد منهما إما مفرد أو مركب»[1]. بتحليلنا لهذا المفهوم الموجز، نجد أن ابن البناء لم يختلف مع غيره من البلاغيين في تحديد مفهوم الكلام، إذ اشترط له أمرين اثنين:

① **اللفظ**: وهو الجزء المنطوق والمسموع والمكتوب الذي يعبر عنه المعنى.

② **المعنى**: هو المدلول الذي يحيل إلى اللفظ فيحمل به، ويصبح ملازما له عن طريق التواضع والاستعمال.

اعتبر ابن البناء حصول الدلالة، مشروطا بالارتباط بين اللفظ والمعنى، فاللفظ مرتبط بالمعنى لأنّه يعرِّف به ويدل عليه، والمعنى مرتبط باللفظ لأنّه يحمّله بالمفهوم الذي يراد له أو سيق لأجله، لذلك أكد ابن البناء أنّ «الارتباط بين اللفظ والمعنى إنما هو ارتباط الدلالة، فيُعتبَر اللفظ بالنسبة إلى المعنى من جهة دلالته عليه، ويعتبر المعنى بالنسبة إلى اللفظ من جهة ما هو مدلول اللفظ»[2].

لقد نظم ابن البناء العلاقة بين اللفظ والمعنى، من جهة دلالة اللفظ على المعنى، في ثلاثة أقسام، فاللفظ يدل على المعنى بأوجه ثلاثة[3]:

أ. **المطابقة**: وهي دلالة اللفظ بوضعه على جملة المعنى، كدلالة: لفظ البيت على جملة البيت.

ب. **التضمّن**: وهي دلالة اللفظ على جزء المسمى، كدلالة: لفظ البيت على السقف.

ج. **الالتزام**: دلالة اللفظ على لازم المسمى، كدلالة لفظ الحائط على الأساس، ولفظ الفاعل على الفعل.

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 75.
[2] المصدر نفسه، ص 75.
[3] المصدر نفسه، ص 75.

إن هذا التصنيف لعلاقة اللفظ ودلالته على المعنى، هو نفسه الذي جاء في كتب علمي المنطق وأصول الفقه، فالباحث فيها يعثر على التقسيمات نفسها عند أبي حامد الغزالي، ومنه قوله: «... أن نقول: الألفاظ تدل على المعاني من ثلاثة أوجه متباينة: الوجه الأول: الدلالة من حيث المطابقة، كالاسم الموضوع بإزاء الشيء؛ وذلك كدلالة لفظ الحائط على الحائط. والآخر: أن تكون بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ البيت على الحائط ودلالة لفظ الإنسان على الحيوان، .... الثالث: الدلالة بطريق الالتزام، والاستتباع، كدلالة لفظ السقف على الحائط فإنه مستتبع له، ودلالة الإنسان على قابل صنعة الخياطة وتعلمها»[1].

أما في علاقة اللفظ بالمعنى من جهة التخاطب، فقد تأثر ابن البناء بفخر الدين الرازي حين جعل لدلالة اللفظ من جهة التخاطب ثلاثة أقسام هي: دلالة المنطوق، دلالة المفهوم، ودلالة المعقول[2]، إذ يقول صاحب الروض المريع: «وهذه القسمة أنسب من جهة التخاطب، والقسمة الأولى أنسب من جهة الوضع»[3]، فقد سلك ابن البناء نهج الرازي في تحديده للعلاقة الآنفة الذكر في وجهين: أما الأول فتكون فيه العلاقة اعتباطية أو وضعية، وهي الحاصلة بالتوافق بين القوم لتحميل لفظ معين بمعنى معين، كدلالة الحجر على الحجر، والجدار على الجدار، والسماء على السماء، وهذا في غير علاقة ضرورية أو منطقية تجمع بين اللفظ والمعنى، والوجه الثاني: أن يكون المعنى محتوى في دلالة اللفظ، مكوّنا جزء منطقيا منها ومن المفهوم العام الذي يفيده، ومثاله: أن لا وجود لمعنى البيت دون سقف، ذلك أن السقف جزء أساسي ومكمّل للمعنى العام للفظ البيت، وفي هذا يقول الرازي: «.. دلالة اللفظ على

[1] أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، شرحه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1410هـ/1990م، ص 43.

[2] ابن البناء المراكشي، الروض المريع في صناعة البديع، ص 76.

[3] المصدر نفسه، ص 76.

المعنى إما أن تكون وضعية أو عقلية، فالوضعية كدلالة الحجر والجدار والسماء على مسمياتها... وأما العقلية: فإما أن يدل على ما يكون داخلا في مفهوم اللفظ، كدلالة لفظ «البيت» على «السقف» الذي هو جزء مفهوم البيت. ... وإما على ما يكون خارجا عنه، كدلالة لفظ «السقف» على «الحائط»، لأنه لما امتنع انفكاك السقف عن الحائط عادة، كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيدا للحائط بواسطة دلالة الأول، فتكون هذه الدلالة العقلية»[1]، ومن الأمانة أن نشير إلى أن مفهوم الدلالة العقلية كما أوردناه، هو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني **بمعنى المعنى**، فيقول: «ههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول «المعنى»، و«معنى المعنى»، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[2]، فالدلالة الوضعية هي الظاهر من المعنى إزاء اللفظ، والعقلية هي الانتقال باللفظ من معناه الموضوع له، إلى معنى آخر يحيل إليه المعنى الأول بعد سلسلة من العمليات العقلية التحليلية.

غير أن ابن البناء لم يكتف بهذه التقاسيم لإبراز علاقة اللفظ بالمعنى، فبالإضافة إلى الوضع والعقل، رأى لهذه العلاقة معيارا آخر أساسه العدد، جعله أربعة أوجه:[3]

① لفظ مفرد يدل على معنى مفرد: **كزيد.**

② لفظ مفرد يدل على معنى مركب: **كقم، ونعم.**

③ لفظ مركب يدل على مفرد: **كعبد قيس.**

④ لفظ مركب يدل على معنى مركب: **كغلام زيد.**

---

[1] فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتعليق: نصر الله حاج مفتي أوغلى، دار صادر، بيروت، لبنان، ط01، 1424هـ/2004م، ص 30.

[2] عبد القار الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 263.

[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 76.

وقد وضع ابن البناء للفظ المركب أربعة أنواع:[1]

① **تركيب تقييد واشتراط:** هو الكلام المركب من أجزاء بسيطة، يعتبر كل جزء منها مكمّلا للآخر، وتعامل مجتمعة معاملة وحكم المفرد: كالمضاف مع المضاف إليه، والنعت مع المنعوت.

② **تركيب طلب:** يستلزم الإتيان به تحصيل أغراض معينة: كالأمر، والاستفهام، والنهي والعرض والتحضيض، وهي مركبات إنشائية طلبية.

③ **تركيب التنبيه:** يضم المركبات الإنشائية الطلبية وغير الطلبية: كالنداء والترجي والتمني.

④ **تركيب إخباري:** وهو كل مركب خبري يحتمل الصدق أو الكذب.

ونجد لهذا التقسيم أثرا لابن سنان الخفاجي، وأبو حامد الغزالي، ينحو بنا إلى تأكيد تأثر ابن البناء بالمنهج العقلي والمنطقي في تقاسيمه وتحديده لطبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى ومن ثم علم الدلالة. ليفصل ابن البناء في المركب الخبري اعتبارا من كونه صادق أو كاذبا، ويجعله قسمين:[2]

① **الأخبار الجازمة:** هي ما اصطلح عليه أهل المنطق بالقضايا الشرطية[3]، كالمبتدأ وخبره والفعل وفاعله.

② **الأخبار غير الجازمة:** وهي الشرطيات المتصلة والمنفصلة[4]. وترد هذه الأخبار بقسميها، على هيئتين، منفية،كقولنا: زيد ليس بقائم، وثابتة، كقولنا: زيد قائم.[5]

---

[1] ينظر: ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 76،77. وأيضا: أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، ص 49.

[2] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 77.

[3] يراد بالقضايا الشرطية: تلك التي ما حُكِم فيها بوجود نسبة بين قضيَّة وأخرى أو لا وجودها، والقضية الشرطيَّة تتكون من قضيتين حمليتين، وهما بعد دخول أدوات الشرط انقلبتا إلى مركبتين ناقصتين فتكوّنت قضية أخرى أوسع دائرة تسمى شرطية وقسمناها إلى متصلة ومنفصلة فراجع.

[4] ابن البناء، الروض المريع، ص 77.

[5] لقد حافظنا على نفس الأمثلة التي أوردها ابن البناء. ينظر: المصدر نفسه، ص 77.

هذا من جهة علاقة اللفظ بالمعنى، أما عن علاقة المعنى باللفظ، فقد تناولها ابن البناء بقوله: «وتعتبر الأذهان من حيث هي في الأذهان فقط، أو من حيث هي في الأعيان خارج النفس، أو من جهة نفس الأمر من حيث هي حقائق فقط، لا بالنسبة إلى ذهن ولا إلى خارج عنه»[1].

على ضوء هذا التصور، يكون وقوع المعنى من ثلاث جهات:

① **وقع المعنى في الذهن**: هي العمليات الفكرية التي تقع في ذهن الإنسان وتكون معاني حال تجسيدها وانتقالها الملفوظ أو المنطوق، وهو ما اصطلح عليه في الدراسات اللسانية الحديثة بالبنية العميقة.[2]

② **وقوع المعنى في الأعيان أو اللفظ الذي يدل عليه**: هي البنية السطحية، التي تتحول معها العمليات الفكرية إلى منطوق ومسموع ومكتوب، يبين به الإنسان عن غرضه ويريد به حدوث التواصل مع غيره.

③ **وجود المعاني مجردة أو في أنفسها**: كالأشكال الخطية للمعاني والألفاظ منعزلة دون توظيفها في سياقات مخصوصة لغايات مخصوصة.

مما سبق طرقه، وتحليله، نجد أن تقسيمات علماء البلاغة والمناطقة تقاطعت مع تقسيمات ابن البناء، في تحديد العلاقة بين اللفظ والمعنى، وإن كان هؤلاء العلماء قد أضافوا قسما رابعا جعل للمعاني أربعة مراتب، بينما ذكر لها ابن البناء ثلاثا فقط. فقد جاء في **سر الفصاحة** قول **الخفاجي**: «للمعاني في الوجود أربعة مواضع: الأول وجودها في أنفسها، والثاني وجودها في أفهام المتصورين لها، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها، والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 77.

[2] وردت هذه التسمية بشكل بارز عند تشومسكي، حيث كانت نظريته في التوليد والتحويل والبحث عن أبجدية عالمية يحصل بها التواصل بين أفراد كل الدول في العالم.

عنها»[1]. كما جاء في رسالة إلجام العوام لأبي حامد الغزالي، قوله: «كل شيء فله في الوجود أربعة مراتب: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البياض المكتوب عليه»[2].

ومن البلاغيين المغاربة الذين ذهبوا هذا المذهب، حازم القرطاجني، إذ رتب وجود المعاني في أربعة عناصر، جعلها متلازمة ومتناسبة، كل عنصر منها لا يتحقق إلا بما سبقه وما يليه، وفي ذلك يقول حازم: «قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان، ولها من جهة ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام، ولها وجود من جهة ما يدل على تلك الألفاظ من الخط يقيم صور الألفاظ وصور ما دلت عليه في الأفهام والأذهان»[3].

إن هذا الفصل الأول الذي سماه ابن البناء الدلالة، وعالج فيه تأسس المعنى وتكونه وعلاقته باللفظ، إنما أراد من خلاله أن يملك المتعلم المعرفة المنهجية والمقدمة الضرورية، التي يهتدي بها إلى نظم الكلام، وتحصيل الأساليب الخطابية التي ترقى إلى الأدبية العالية،المستلزمة حدوث البلاغة، والتي بمعرفتها يعرف سر القرآن الكريم، وتستقيم ملكته في البيان والعبارة.

فبعد أن ذكر ابن البناء اللفظ والمعنى منفردين، جمع بينهما ووضح سبل ذلك الجمع وكيفياته، وما ينجم عنه، انتقل في الفصل الثاني من مقدماته المنهجية، إلى أقسام الكلام الذي يتكون أساسا من الجمع بين اللفظ والمعنى. وهو ما نعالجه في العنصر الآتي، لنبحث فيه تصور ابن البناء للكلام وأقسامه وسائر ما يتعلق به.

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1402هـ/1982م، ص 235.

[2] أبو حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، تحقيق ومراجعة: إبراهيم أمين محمد، (د،ط)، (د،ت)، رسالة إلجام العوام عن علم الكلام، ص 349.

[3] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 19.

الفصل الثاني: أقسام الكلام:

لم يأت ابن البناء في هذا الفصل بمفهوم الكلام، بل انتقل مباشرة إلى الحديث عن قسميه المنظوم والمنثور، وقد ساوى في العبارة عن ذلك بين مصطلحي «القول» و«الكلام»، فنجده يستعمل الأول للدلالة عن الثاني، فيقول: «وينقسم القول إلى موزون مقفى وهو المنظوم، وإلى غير ذلك وهو المنثور»[1]. إذ لم يختلف ابن البناء في هذا، عن غيره من البلاغيين والنحويين، الذين اعتبروا الكلام قسمين: منظوم وهو الشعر، ومنثور هو ما كان غير الشعر من مختلف أشكال النصوص النثرية التي لا تخضع لوزن وإيقاع. وهو التقسيم الذي نجده عند **قدامة ابن جعفر** في **نقد النثر**[2]، إذ يقول: «اواعلم أن سائر العبارة في كلام العرب إما أن يكون منظوما وإما أن يكون منثورا. والمنظوم هو الشعر، والمنثور هو الكلام»[3].

لقد ذكر ابن البناء للكلام خمسة أنحاء، لم يخالف فيها نهج سابقيه، لكنه رأى أن منها ما يستعمل في طريق الحق، وأخرى تكون لغير ذلك، فيقول: «... ويستعمل كل واحد منهما في المخاطبات، وهي على خمسة أنحاء على ما أحصيت قديما»[4]:

① **البرهان:** هو الخطاب بأقوال اضطرارية يحصل عنها اليقين.

② **الجدل:** هو الخطاب بأقوال مشهورة يحصل عنها الظن الغالب.

③ **الخَطابة:** الخطاب بأقوال مقبولة يحصل عنها الإقناع.

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 81.

[2] لقد اختلف الباحثون في نسبة هذا الكتاب إلى أبي فرج قدامة بن جعفر، وهناك من عده البرهان لابن وهب.

[3] قدامة ابن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د،ط)، 1400هــ/1980م، ص 74.

[4] كل تعاريف الأنحاء الخمس، مأخوذة عن ابن البناء. ينظر: المصدر نفسه، ص 81.

يعتبر ابن البناء أن هذه الأنحاء، إنما يراد بها طريق الحق، والهداية له، والدلالة عليه، وقد استشهد في ذلك بقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥﴾[1]. فالدعوة إلى طريق الحق والهداية، تقتضي حسن المعاملة والتمكن من أدوات اللغة التي يحسن معها الإقناع والمناظرة والبرهان، ويستقيم معها البيان بأساليب تعبيرية جميلة تذهب بالنفس كل مذهب في ترسيخ الاعتقاد والإيمان بالله سبحانه وتعالى.

أما العنصران الآخران للكلام فهما:

④ **الشعر**: هو الخطاب بأقوال كاذبة مخيلة على سبيل المحاكاة، يحصل عنها استفزاز بالتوهمات.

⑤ **المغالطة**: هو الخطاب بأقوال كاذبة يحصل عنها ظهور ما ليس بحق أنه حق.

لقد جعل ابن البناء هذين العنصرين خارج باب العلم، لما فيهما حسب تصوره من مغالطة ومجانبة للصواب ولطريق الحق، إذ تأسسا على القول الكاذب وعلى التخييل والمحاكاة، وفي هذا يقول ابن البناء: «وهذان القسمان خارجان عن باب العلم وداخلان في باب الجهل»[2].

إن ما قدمه ابن البناء من مفاهيم متعلقة بأقسام الكلام، لم يكن واضحا كفاية، إذ لم يمنح هذه المصطلحات التي تمثل قاعدة المصطلحات البلاغية كثير عناية واهتمام، ولا تحليلا صارما، بل اكتفى بعرض ما اشتهر لها من مفاهيم وضعها البلاغيون على عصور مختلفة، مع أضاف إليها من رؤية شخصية لا نراها تركن إلى دليل زاجر وحجة مقنعة.

---

[1] سورة النحل، الآية 125.

[2] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 82.

فعند حديث ابن البناء عن الشعر، اعتبره خطابا كاذبا قوامه التخييل والمحاكاة، وغرضه الإمتاع باستفزاز المتلقي وإيهامه، غير أن ما شهدناه من واقع اللغة العربية والأدب العربي، ينفيان زعم ابن البناء ويقوضان دعائم رؤيته، فليس كل الشعر مكذوب ومبتذل، ولو سلمنا بذلك لدحضنا جل ما حمل لنا الشعر من أخبار، وألغينا من قواعد علم النحو ما كان الاستشهاد فيها بالشعر، وأصبحنا أمة من دون تاريخ وحضارة.

إن الشعر هو علم العرب الذي تفخر به ولا تفضل عنه شيئا، فهو يمثل علما لم يكن للعرب أصح منه، كما أن الشعر وعاء التراث اللغوي العربي، والسجل التاريخي لمآثر العرب والمُصَوّر لحياتهم و«ما جدّ فيها من أحداث جسام وأصلا يحتكمون إليه في بقية علومهم»[1]، وفي هذا يقول ابن خلدون: «هذا الفن من فنون كلام العرب، وهو المسمى بالشعر عندهم، ولذلك كان شريفا عند العرب، وجعلوه ديوان علومهم وأخبارهم، وشاهد صوابهم وخطئهم، وأصلا يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم»[2].

لقد رأى ابن البناء للنثر فضلا عن الشعر، فالنثر يتيح لقارئه معرفة أمور كثيرة، كمخالطة الكتب والملوك والعهود، بينما الشعر فضلة يمكن الاستغناء عنها ولا ضرورة تدعو إليها، وقد دعم ابن البناء رؤيته بقول ابن سنان في سر الفصاحة: «وأما الذي نقوله من تفضيل النثر عن النظم، فهو أن النثر يُعلم في أمور كثيرة لا تعلم في النظم، كالمعرفة بالمخاطبات وبينة الكتب والعهود والتقليدات، وأمور تقع بين الرؤساء والملوك فيعرف بها الكاتب أمورهم، ويطلع على خفي أسرارهم، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة

[1] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ص 24.

[2] ابن خلدون، المقدمة، ج 05، ص 326.

ماسة، والانتفاع بها في الأغراض ظاهر، والشعر فضل يستغنى عنه ولا تعود ضرورة إليه»[1]، فالخفاجي يرى أن النثر يرفع صاحبه ويحلله في أعلى المراتب والمناصب، بينما لا يزيد الشعر الشاعر عن الثناء عليه أو التكسب منه، وشهرته لا محالة زائلة، حيث يقول الخفاجي: «وأن مترلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل منها قدرا عاليا ولا ذكرا جميلا، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب الرياسة، وصناعة تبلغ بها الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل صاحبها إلى ذلك»[2].

لقد بين ابن البناء في هذا الفصل انقسام اللفظ إلى حقيقة ومجاز، معتبرا بدلالة اللفظ على المعنى، فإن دل على المعنى من جهته، له ثلاثة أقسام هي[3]: **الإيجاز والاختصار**، و**التكرير**، و**الإكثار**، ومن جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود للفظ أربعة أقسام[4]: **الخروج من شيء إلى شيء**، و**تشبيه شيء بشيء**، و**تبديل شيء بشيء**، و**تفصيل شيء بشيء**. وهي أقسام لن نفصل فيها الآن، لأنها تشكل موضوع الباب الثاني من المترع الذي يمثل المصطلحات البلاغية التي نريد تحليلها فيما يأتي من عناصر البحث.

أما الفصل الثالث والأخير من الباب الأول، فقد اعتنى فيه ابن البناء بإظهار صناعة البديع ومكانته من البلاغة، وهو ما نقف عليه في العنصر الموالي.

الفصل الثالث: صناعة البديع وموقعها في البلاغة:

بحث ابن البناء في هذا الفصل عن النقاط الآتية:

---

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 326.
[2] المصدر نفسه، ص 326.
[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 82.
[4] المصدر نفسه، ص 82.

① **مفهوم البلاغة:** عبر عنه ابن البناء بقوله: «والبلاغة هي أن يُعَبَّر عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها حصوله في النفس، متمكنا من الغرض المقصود»[1]. بتحليل هذا المفهوم، نقف على مقتضيات حصول البلاغة، التي تتمثل في ثلاثة أمور:

أ.**طريقة التعبير** ب. **الغرض المقصود** ج. **طبيعة المتلقي**

فالأسلوب الرصين والدقة في التصوير، وحسن التأليف بين اللفظ والمعنى، والمناسبة بين العبارة والغرض، كلها أدوات متى ما راعاها المتكلم كانت طريقته في التعبير صحيحة سليمة، وقدرته في التبليغ عن مراده عالية مضمونة، يحصل معها التواصل مع المتلقي، هذا الذي جعل له ابن البناء ثلاثة مستويات، على ضوئها وبموجبها تتحدد طريقة التعبير التي يختارها المتكلم في العبارة عن غرضه وغايته.

فالمتلقي واحد من ثلاثة:

❶ **من يكتفي بالوجيز:** وهو الذي تكفيه العبارة الموجزة والتصوير المختصر، ويغنيانه عن كل تطويل في العبارة والتفاف في المعنى.

❷ **من يفهم بالبسيط:** وهو الذي يُحوجه الإيجاز إلى الشرح البسيط ومزيد من التحليل، فيطلب بذلك أن يتساوى اللفظ والمعنى في المرتبة والعبارة.

❸ **من يفهم بالمتوسط:** هو الذي يستغني عن الإيجاز والمساواة، ويتعداهما إلى التطويل في العبارة، والتوسع في الشرح، والاستعانة بالأمثلة والصور التي تمكنه من تحصيل الغرض والغاية.

وعلى هذا الأساس، ولتنوع الأغراض والمقاصد، انقسمت الخطابات في البلاغة إلى: الإيجاز، والمساواة، والتطويل، وقد مثل ابن البناء لهذه الأقسام، بما جاء من تكرار للقصص في القرآن، علته تنوع

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 87.

أغراض الخطاب، واختلاف الأحوال، ومخاطبة الجميع. إذ يقول ابن البناء: «... وليس كل أحد من الناس يسهل عليه الوجيز، ولا كلهم لا يفهم إلا من البسيط، بل هم على ثلاث رتب: منهم من يكتفي بالوجيز ويثقل عليه البسيط، ومنهم من لا يفهم الوجيز بل البسيط، ومنهم المتوسط. فلذلك انقسم الخطاب في البلاغة إلى الإيجاز والمساواة والتطويل، وبحسب الأغراض من الخطاب أيضا، وعلى ذلك جاءت القصص المتكررة في القرآن، لأنها مخاطبة للجميع، وبحسب الأغراض المختلفة وبحسب الأحوال»[1].

إن الناظر في مفهوم ابن البناء للبلاغة، لا يجد فيه غلوا ولا مبالغة ولا تعقيدا في تأسيس رؤية واضحة حول المفهوم، فقد حدد على خلاف سابقيه من علماء المشرق عناصر البلاغة في ثلاثة أركان هي نفسها التي وجدناها عند حازم القرطاجني، والتي صارت تمثل في الدراسات المتأخرة أركان العملية الإبداعية، ففد ذكر ابن البناء طريقة التعبير وأراد منها المتكلم، ثم تحدث عن الغرض المقصود، ولا يظهر أو يكون إلا من خلال النص الملقى، ثم ذكر المتلقي ، وفصل في مستوياته وأحواله، واعتبر حصول البلاغة بهذه الشروط، وهو في ذلك يأخذ بتصور حازم في اعتبار البلاغة علما كليا يضم كل هذه الأجزاء.

بعد أن وضع ابن البناء مفهوم البلاغة، انتقل في نقطة ثانية للحديث عن مفهوم الفصاحة.

② **مفهوم الفصاحة:** «والفصاحة أن يكون اللفظ مشاكلا للمعنى»[2]، أي أن يتوافق اللفظ والمعنى ويتماثلا في الوضوح ويتساويا في المرتبة والبيان، إذ جاء في لسان العرب أن المشاكلة هي التماثل

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 87.

[2] المصدر نفسه، ص 87.

والموافقة[1] والمشابهة، ولقد جاء ذكر ابن البناء للمشاكلة، دليلا على وعيه وحذقه في تدبر مسألة اللفظ والمعنى، فهولا يفاضل بينهما ولا يرى المزية في أحدهما بل في حسن التأليف بينهما، وهو مذهب صاحب دلائل الإعجاز في العبارة عن اللفظ والمعنى. غير أن ابن البناء عاد ليفصل في رؤيته للفصاحة، وأوجب حصولها في أمرين:

① **في الألفاظ المفردة**: يقول ابن البناء: «... فإن من الألفاظ ما تكون سهلة المخارج على الناطق بها وتدل على معناها بسرعة لكثرة استعمالها»[2]، ففصاحة اللفظة المفردة متعلقة بـــ:

أ. سهولة مخارج أصواتها وتجانسها: فلا يضطرب الناطق بها، ولا تأنف الأذن عن سماعها.

ب. وضوح معانيها: فلا تغدو للفظة عدة معان غير متجانسة ولا متساوقة.

ج. أن تكون مستعملة: أي مألوفة ومتداولة بين المتكلمين، لا غريبة، ولا وحشية، ولا مهجورة.

وحين ننظر إلى هذه الشروط، نجدها مألوفة مطلوبة، تكاد تكون تقليدية عند جميع الباحثين في البلاغة ممن سبق ابن البناء، فبن سنان الخفاجي، يقر هذه الشروط ويضيف إليها ما يراه ضروريا فيقول: «إن الفصاحة نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة،... وتلك الشروط تنقسم قسمين: الأول منها ما يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه... فأما الذي يوجد في اللفظة الواحدة ثمانية شروط...»[3].

---

[1] جاء في لسان العرب: «الشكل بالفتح: الشبه والمثل...، والشكل: المثل: تقول هذا على شكل هذا، أي على مثاله، وفلان شكل فلان أي مثله في حالاته. ويقال: هذا من شكل هذا أي من ضربه ونحوه. وهذا أشكل بهذا أي أشبهه، والمشاكلة الموافقة. والتشاكل مثله» . ينظر: ج11، ص 426.

[2] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 87.

[3] زاد الخفاجي خمسة شروط هي: «والرابع أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية،.. والخامس أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة، .. والسادس ألا تكون الكلمة قد عُبر بها عن أمر آخر يُكره ذكره،.. والسابع أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، والثامن أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بمعانيه عن شيئ لطيف..»، ينظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 64 إلى 89.

② **في نظم الألفاظ بعضها مع بعض:** وقد ذكر ابن البناء: «فإذا اجتمع على الكلام أن يكون لفظه فصيحا لسهولة مخارجه وعذوبته في السمع وسهولة تصور معناه وحسن مبانيه بالمشاكلة العقلية والنظام الطبيعي واتساع الفهم في لوازمه فهو العالي الدرجة، الرفيع المنزلة، النهاية في الطبقات الشريفة، ولذلك احتيج إلى معرفة الكلام وطبقاته»[1]، يرى ابن البناء أن فصاحة النظم والتركيب من فصاحة ألفاظه المفردة المكونة له قبل اجتماعها، وعند اجتماعها تتشاكل هذه الألفاظ مع معانيها في صورة مونقة نظرة، ثم في إنزالها حال تآلفها منازلها في العبارة عن أغراضها والتعرف إلى مقاصدها ومراميها، مع التنبه إلى حسن مناسبتها لمن يتلاقاها، ولا يكون هذا إلا بمعرفة طبقات الكلام ومراتبه، بالوقوف على خطابات العامة، والملوك، والعلماء، ومعرفة أحوال سائر المخَاطَبين بهذه العبارات.

إن توفية شروط الفصاحة بقسميها، لا يكون إلا بالتمرس في صناعة البديع، التي عدها ابن البناء المسؤولة عن الفصاحة، فيقول: «... والصناعة المتكلفة بذلك هي صناعة البديع، والعلم الذي منه هذه الصناعة هو علم البيان»[2]، لقد أراد ابن البناء بالصناعة القوانين الكلية التي تسمح بانتظام الشروط التي ذكرناها، فتعين المتكلم في العبارة عن أغراضه، «والصناعة من حيث هي صناعة إنما تعطي القوانين الكلية التي تنضبط بها الجزيئات المندرجة تحتها»[3]، غير أن هذه الصناعة تستند إلى علم البيان الذي يبحث في علاقة القول بالمعنى وكيفية العبارة عنه بطرق مختلفة، «فصناعة البديع ترجع إلى صناعة القول ودلالته على المعنى المقصود ومستندها علم البيان»[4]، لقد اعتبر ابن البناء علم البيان رأس الأمر في العبارة عن المعاني، لاختصاصه بالأساليب وتنوعها المرتبط بتنوع الأغراض من الخطابات، بينما صناعة

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 87.

[2] المصدر نفسه، ص 88.

[3] المصدر نفسه، ص 88.

[4] المصدر نفسه، ص 88.

البيان هي التي تبحث في تنوع المعاني وطرق التعبير والبيان، ليشدد ابن البناء على أن البيان منة من الله تعالى، لا تتأتى بالتعلم ولا بالقواعد البشرية، فالبيان «شيء يفيضه الحق من عنده على الأذهان ويشهد به العقل الصريح لا باستفادة من إنسان، إنما يحصل من المخلوقين التنبيه على العلم الذي علمه الله خلقه»[1]، وقد استدل ابن البناء على هذا، بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾[2]، وكذلك استشهد بقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ۝٤﴾[3].

لقد خلص ابن البناء بالنظر إلى ما عالجه من مفهوم البلاغة والفصاحة، والنظر في صناعة البديع والبيان، أنها كلها واقعة من جهة علاقة اللفظ بالمعنى، الاستدلال على المعنى باللفظ، «وصناعة البديع، والفصاحة، والبلاغة إنما هي من جهة الاستدلال بالألفاظ على معانيها، فهي راجعة إلى كيفية العبارة والأساليب في البيان»[4]، لذلك تتنوع الخطابات وتختلف طرق التعبير عن الشيء الواحد تبعا للأغراض والمقاصد المتوخاة «فيكون لذلك الشيء الواحد أنحاء كثيرة بحسب كل غرض»[5].

مما سبق طرحه، نذهب إلى أن ابن البناء قد سعى في هذا الفصل لتوضيح تصوره البلاغي، من خلال البحث في الدلالة والأوجه التي تكون عليها في الكلام، بفضل التقسيمات التي جعلها له، ثم انتقل

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، 89.
[2] سورة الرحمان، الآيات 01 ـــ 04.
[3] سورة المائدة، الآية 04.
[4] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 88.
[5] المصدر نفسه، ص 89.

للحديث عن البلاغة والفصاحة ونظر في مفهومهما والشروط التي يتحققان بها، وقد عزا الأمر كله لعلم البيان وصناعته باعتباره القادر على تكوين القواعد الكلية التي تعتمدها البلاغة، ورأى جميع التصورات والعمليات إنما مردها لشيئين هما: اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، واللفظ من جهة دلالته على المعنى. وقد شكلا هذين العنصرين الباب الثاني والثالث من الكتاب، وهما محورا الدراسة التطبيقية لما ضماه من مصطلحات بلاغية نعتني بدرسها وتحليلها في المبحث الموالي.

الفصل الثاني:

المصطلحات البلاغية في الروض المريع ـ الدراسة التطبيقية للمصطلحات

المبحث الأول: أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود

المبحث الثاني: أقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى

المبحث الأول:

أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود

❶ الخروج من شيء إلى شيء

❷ تشبيه شيء بشيء

❸ تبديل شيء بشيء

❹ تفصيل شيء بشيء

الدراسة التطبيقية للمصطلحات:

إن قصدنا من هذه الدراسة التطبيقية، متابعة المنهجية التحليلية لابن البناء في تعامله مع مصطلحات البلاغة العربية، بدء من تحديد مفهومها ووصولا إلى طريقة وضعه لها، ثم الخلوص إلى التميز الذي حصل للبلاغة بفضل منهج ابن البناء. وقد توزعت المصطلحات التي نحن بصدد دراستها على الباب الثاني والثالث من كتاب الروض المريع، حيث تضمن الباب الأول منها أربعة فصول، يضم كل فصل منها عددا من المصطلحات البلاغية، بينما ضم الباب الثاني ثلاثة فصول حوت هي الأخرى العديد من المصطلحات البلاغية، التي نقف عندها جميعا كالآتي.

❶ أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود:

أراد ابن البناء من خلال هذه التسمية، الإشارة إلى مناسبة اللفظ للمعنى، أي مطابقة المقال لمقتضى الحال[1]، وقد رأى ذلك على أربعة أوجه عدها بمثابة الفصول المكونة لهذا الباب، وهي:

الخروج من شيء إلى شيء، وتشبيه **شيء بشيء،** وتبديل **شيء بشيء،** **وتفضيل شيء بشيء.**

❶ الخروج من شيء إلى شيء:

وقد حدده ابن البناء بقوله: «فأما الخروج من شيء على شيء، فقد يخرج من وصف شيء إلى شيء»[2]، لقد قدم ابن البناء مفهوما موجزا جدا، لم يتعد فيه أن يكرر قوله في الخروج، وقد أراد به حسن التخلص من معنى أول والدخول إلى معنى ثان متعلق به دون أن تنقطع الدلالة وتتشتت، «..

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 31.

[2] المصدر نفسه، 95.

وهو أن يستمر في المعنى الواحد وإذا أراد أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتى يكون متعلقا بالأول وغير منقطع عنه»[1]، وقد أكثر منه الشعراء في الانتقال من غرض إلى غرض، كانتقالهم من النسيب إلى المدح دون انقطاع، «... ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى المدح.... حتى صار كلامهم في النسيب متعلقا بكلامهم في المدح لا ينقطع»[2].

وبحسب نوع التخلص والخروج من معنى إلى معنى، عدد ابن البناء أنواع الخروج من شيء إلى شيء، ثمانية أنواع هي:

① **الخروج:** وهو الانتقال الصريح البيّن بلفظ يحدد انتهاء المعنى الأول والدخول في المعنى الثاني، ويكون هذا اللفظ الرابط بين المعنيين، ظاهرا يسهل إدراكه، ومن أمثلته التي أوردها ابن البناء، وكلها من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ۩ ﴿٢٦﴾﴾[3]، وقد جاء الخروج في هذه الآيات الكريمة في ثلاثة مواضع:

أ.في الانتقال من وصف بلقيس وعرشها وقومها، وهو المعنى الأول، إلى المعنى الثاني، حيث وجدهم الهدهد يسجدون للشمس من دون الله، وقد حصل الخروج باللفظ المكرر «**وجدتها**»، الذي جاء في بداية المعنى الأول «وجدت» ، وفي نهايته، أي بداية المعنى الثاني.

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 268.
[2] المصدر نفسه، ص 268.
[3] سورة النمل، الآيات 23 ـــ 26.

ب. في الانتقال من السجود للشمس من دون الله، والضلال بفعل الشيطان، إلى السؤال والتعجب من عدم سجود القوم لله الذي يخرج الخبء في السماوات الأرض، وقد حصل الانتقال بعبارة «**ألا يسجدوا**».

ج. في الانتقال من حالة التعجب والسؤال عن عدم السجود لله، إلى إظهار عظمة الله وجلاله وهو رب العرش العظيم، فكيف لا يسجدون لخالقهم. وقد جاء الخروج بعبارة «**الله لا إله إلا هو**».

إن الخروج في الآيات الكريمة، رسم صورة بلاغية جميلة، تزيد من انبهار المتلقي وتصديقه بإعجاز النظم القرآني، فهو ينتقل من معنى إلى آخر في سلاسة وسهولة تلتحم فيها المعاني مع بعضها وتتماسك أجزاؤها في صورة نظرة مونقة، تزيد من روعة التعبير القرآني.

ويرى ابن البناء أن الخروج كثير في القرآن الكريم، «والخروج هو الكثير في القرآن»[1]، فمن بديع الخروج التخلص اللطيف[2]، في قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾﴾[3] فقد انتقل من وصف حال المخلصين وجزائهم، إلى وصف الظالمين وما أعد لهم، وهو انتقال بديع في الجمع بين المتضادات.

أما الصنف الثاني من الخروج فهو:

② **الإدماج**: ومعناه إدخال معنى في معنى، فيظهر أحد المعنيين، ويختفي الآخر في خروج لطيف، يزيد في جمالية المعنى، وهو «في مصطلح علماء البيان عبارة عن إدخال نوع من البديع في نوع آخر،

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 95.

[2] المصدر نفسه، ص 95.

[3] سورة الصافات، الآيتين 62 ــ 63.

فيُظهر أحدهما ويدمج الآخر»[1]. غير أن ابن البناء لم يذكر لهذا النوع من الخروج، مفهوما، بل ذكر مثاله من الشعر قائلا: «وإما أن يكون (الخروج من شيء إلى شيء) تضمنا ويسمى الإدماج، كقول الناظم:»[2]

أبي دهرنا إسعافنا في نفوسنا	✹	وأسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم أتمها	✹	ودع أمرنا إن المهم المقدم

فقد أدمج الشاعر شكواه وحاله المزرية فيما يبديه من محبة وتهنئة لمن حاله أحسن من حال الشاعر، ثم أعفى نفسه من التصريح بالمسألة والحاجة، فجاءت في مقام إيثار وتفصيل لغيره عن نفسه، وذاك يرفع من شأن الشاعر ويغنيه عن السؤال ويكف عنه الهوان.

أما إن كان الوصف في المعنيين الأول أو الثاني أبين وأظهر، فذاك الصنف الثالث المسمى التفريع.

③ **التفريع:** حدده ابن البناء بقوله: «أو يجعل أحد الوصفين عليه أهم من الآخر، ويسمى التفريع»[3]، و لم يزد ابن البناء عن هذا المفهوم شيئا، بل عمد إلى التمثيل، دون أن يوضح وقوع التفريع في المثال، وقد استعان بقول الشاعر:[4]

كلامه أخدع من لحظه	✹	ووعده أكذب من طيفه

فقد كان المعنى الأول ظاهرا، فكذب الكلام أوضح وأبين، ومن كان كلامه كذبا وخداعا فكذلك وعده. وقد ورد التفريع في الطراز على النحو الآتي: « وأما مفهومه في مصطلح علماء البلاغة فهو عبارة عن إتيانك بقاعدة تكون أصلا ومقدمة لما تريده... فالكلام الأول يؤتى به على جهة المقدمة،

[1] العلوي اليمني، الطراز المتضمن أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج03، ص 88.
[2] العبارة بين قوسين من وضعنا حتى يفهم قصد ابن البناء، ينظر: ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 95.
[3] المصدر نفسه، ص 96.
[4] المصدر نفسه، ص 96.

وبالآخر على جهة الإكمال والتتميم والتفريع لما أصلته من قبل...»[1]، وقد ذكر له صاحب الطراز نوعين: الأول أن يتصدر الكلام بحرف النفي ما، ويجعل معناه أصلا لما يأتي من معنى بعده، ومنه قول الشاعر[2]:

ما ربع مية معمورا يطوف به ✹ **غيلان أبهى ربى من ربعها الخرب**
ولا الخدود إن أدمين من خجل ✹ **أشهى إلى ناظري من خدها الترب**

أما النوع الثاني: «فهو أن يأت المتكلم بصفة يقرب إليها ما هو أبلغ منها في معناها فيذكرها ليفرع عليها غيرها»[3]، ومنه المثال الذي ذكره ابن البناء،إذ وصف الشاعر خداع كلامه وكذبه ، وفرع عنه خداع الوعد والكذب فيه.

ومن أصناف الخروج، أن تمضي في الكلام فتخرج عن معناه ثم تعود إليه، وذاك النوع الرابع المسمى:

④ **الاستطراد:** «هو الخروج لشيء مقصود بصورة أنه غير مقصود، ثم العودة إلى الأول»[4]، وهو أن يخرج عن معنى كلامه الأول إلى معنى آخر، ثم يعود إلى المعنى الأول، وعادة ما يكون هذا النوع من الخروج لتقوية المعنى وتقريبه من النفوس. ومثاله قول الشاعر:[5]

ونحن أناس لا نرى القتل سبة ✹ **إذا ما رأته عامر وسلول**
يقرب حب الموت آجالنا لنا ✹ **وتكرهه آجالهم فتطول**

---

[1] العلوي اليمني، الطراز المتضمن، ج03، ص 72.
[2] المصدر نفسه، ص 72.
[3] العلوي اليمني، الطراز المتضمن، ص 73. وينظر: بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق وشرح: حسني عبد الجليل يوسف، مطبعة الآداب، مصر، ط01، 1409هـ/1989م، ص 239.
[4] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 96.
[5] المصدر نفسه، ص 96.

فقد خرج الشاعر في هجائه عن معناه الأول، حيث لا يرى وقومه القتل عبثا ولا مفخرة، كما تراه قبيلتي عامر وسلول، ليستطرد في البيت الثاني ويتم معناه الأول، إذ قتالهم عن شجاعة وإقدام لا خوفا وعزوفا عن الموت.[1]

وإن كان الخروج في المعنى من مثبت إلى منفي، فهو الذي يسمى:

⑤ **التجريد:** عرفه ابن البناء بقوله: «أو يخرج من إثبات الشيء إلى نفيه بالقوة أو بالفعل»[2]، ومعناه أن ينتفي الشيء لعلاقته بشيئ آخر، لا نفي الشيء في ذاته، ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَـٰعَةُ ٱلشَّـٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[3]، فالآية الكريمة لا تنفي الشفاعة في حد ذاتها، ولا تريد أن تثبت الشفاعة غير النافعة، بل جاء نفي الشفاعة بصفة مطلقة إن كانت للكافرين. وقد خالف ابن البناء بتصوره للتجريد، ما جاء من مفاهيم في كتاب الطراز المتضمن والإيضاح، إذ عرف صاحب الطراز التجريد على أنه «إخلاص الخطاب إلى غيرك وأنت تريد به نفسك»[4]، وقد جعل له نوعين هما: **التجريد المحض:** «وهو أن تأتي بكلام يكون ظاهره خطابا لغيرك وأنت تريده خطابا لنفسك»[5]، والثاني هو: **التجريد غير المحض:** «وهو أن تجعل الخطاب لنفسك على جهة الخصوص»[6]. كما أن الخطيب القزويني جعل التجريد متعلقا بالمبالغة في الوصف بعد أن تنتزع الصفة من شيء إلى شيء يفوقه في نفس الصفة، فالتجريد هو: «أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرا آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها

---

[1] وقد جاء ذكر هذا الاستطراد في: العلوي اليمني، الطراز المتضمن، ج02، ص 10. وكذلك في: بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، ص 234.

[2] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 96،97.

[3] سورة المدثر، الآية 48.

[4] العلوي اليمني، الطراز المتضمن، ج02، ص 41.

[5] لمزيد من التوسع، وللاطلاع على الشواهد الخاصة بكل نوع، ينظر: المصدر نفسه، ص 41.

[6] المصدر نفسه، ص 41.

فيه»[1]. وكذلك خالف مفهوم السجلماسي للتجريد، ما ذكرنا من مفاهيم، فقد حدده بقوله: «هو العقد على أن في الشيئ من نفسه معنى كأنه حقيقته ومحصوله»[2]، وجعل له نوعين هما[3]: **التجريد البسيط والتجريد المركب**.

أما إن كان الخروج من النفي إلى الإثبات، فهو المسمى:

⑥ **الاستدراك:** وهو أن «يخرج من نفي الشيء إلى إثباته هو وغيره مبالغة»[4]، ومعناه: أن يذكر المعنى للقصد الأول، ثم يخرج للقصد الثاني،ويعود إلى القصد الأول، ومثاله من الروض المريع، قول الشاعر:

قف بالديار التي لم يعفها القدم ✹ بلى وغيرها الأرواح والديم

فقول الشاعر: بلى وغيّرها الأرواح والديم، استدراك وتكملة للمعنى الأول، اعتمد ابن رشيق في العمدة هذا الشاهد الشعري، غير أنه عدّ مفهوم الاستدراك جزء واقعا في باب الالتفات، فيقول: «وهو الاعتراض عند قوم، وسماه آخرون الاستدراك» [5]. كما عرف السجلماسي الاستدراك بقوله: «هو إرادة المتكلم وصف شيئين: الأول منهما على القصد الأول، والثاني بالانجرار لضرب من التلاقي»[6]، وذكر للتمثيل العديد من الشواهد الشعرية، منها الشاهد في الروض المريع.

أما النوع الآخر من أنواع الخروج فهو:

---

[1] جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، (د،ط)، (د،ت)، ص 374.

[2] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 278.

[3] المصدر نفسه، ص 280 - 281.

[4] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 97.

[5] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط05، 1409هـ/ 1981م، ج02، ص 45.

[6] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 454.

⑦ **الاعتراض**: وقد حدده ابن البناء بقوله: «هو الخروج أثناء الكلام إلى شيء يعن له»[1]، أي أن يدخل في المعنى شيئا ليس منه، لغير فائدة مرجوة، ولا يفسد المعنى إن أسقط هذا الداخل، ومثاله قول الشاعر:[2]

ألا زعمت بنو عبس بأني ✸ - ألا كذبت - كبير السن فإني

فالاعتراض في قوله: ألا كذبت، فقد اعترض زعم بني عبس بهذه العبارة، ثم عاد إلى إتمام زعمهم كبر سن الشاعر، فلم يفسد المعنى لهذا الاعتراض، وإن كانت استقامته صحيحة دونه، ومن البلاغيين المتقدمين من عدّ الاعتراض من الحشو الزائد في الكلام الذي لا تقع منه الفائدة المعنوية ولا الجمالية، مثلما ذهب إليه صاحب الطراز قائلا في الاعتراض: «... وبعضهم يسميه الحشو»[3]، لكن ابن منقذ لم يعتبره كذلك، بل اعتبر الاعتراض لفائدة مرجوة فيقول: «اعلم أن الاعتراض هو أن تذكر في البيت جملة معترضة، لا تكون زائدة، بل يكون فيها فائدة»[4].

وإن كان الخروج من معنى حاضر إلى آخر غير ظاهر، وعكسه، فذاك الذي يسمى:

⑧ **الالتفات**: وحدّه في الروض المريع، قول ابن البناء: «أو يخرج من حضور إلى غيبة وعكسه»[5]، ونجد أن ابن البناء لم يفصل في هذا المفهوم و لم يشرحه، بل ذكر الشاهد منه، متمثلا بقول الشاعر:[6]

تطاول ليلك بالأثمد ✸ ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة ✸ كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني ✸ ونبئته عن أبي الأسود

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 98.
[2] المصدر نفسه، ص 98.
[3] العلوي اليمني، الطراز المتضمن، ج02، ص 89.
[4] لمزيد من التوسع في الشواهد، ينظر. أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، تح: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، الإدارة العامة للثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، (د،ط)، (د،ت)، ص 130.
[5] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 98.
[6] المصدر نفسه، ص 98.

ولم يحدد ابن البناء الالتفات في الأبيات، بل اكتفى بقوله: «التفت امرؤ القيس في هذه الأبيات الثلاثة ثلاث التفاتات، ولا يجوز الالتفات إلا في كلامين»[1]، وقد وقع الالتفات في المواضع الآتية:

أ. في قول الشاعر: ونام الخلي، إذ تناول في بداية الكلام، تطاول الليل بالأثمد، ثم خرج عنه إلى نوم الخلي، ليلتفت إلى المعنى الأول فيتمه ويؤكد معناه بغير ما ذكر في أول الأمر، فتطاول الليل هو عدم الرقاد.

ب. في قول الشاعر:كليلة، فالتفت عن المعنى ثم ذكره وجعل ليلته ليلة العائر الأرمد.

ج. في قول الشاعر: نبئته، ليلتفت إلى المعنى الأول ويؤكد أن النبأ جاءه عن أبي الأسود.

ووجب أن نشير إلى التداخل الحاصل بين الاعتراض والالتفات، وأن من البلاغيين من اعتبرهما جنسا واحدا، وهو مذهب ابن رشيق في العمدة، إلا أن السجلماسي اعتبر ذلك من الخطأ، قائلا: «والالتفات هم اسم مشترك بين هذا المعنى ... والمعنى الآخر ... وهو المسمى اعتراضا، ولذلك غلط من عدها نوعا واحدا غير متباين»[2]، وقد اعتبر صاحب الصناعتين الاعتراض ضربا من ضروب الالتفات، قائلا: «... والضرب الآخر، أن يكون الشاعر آخذا في معنى، وكأنه يعترضه شك أو ظن، أو أن رادّا يرد قوله، أو سائلا يسأله عن سببه، فيعود راجعا إلى ما قدمه، فإما أن يؤكده، أو يذكر سببه أو يزيل الشك عنه»[3]، وذكر لمثاله، قول الشاعر:[4]

فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ✹ **ولا وده يصفو لنا فنكارمه**

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 98.

[2] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 442.

[3] وقد ذكر أبو هلال العسكري، الالتفات بقوله: «الالتفات على ضربين: فواحد أن يفرغ المتكلم من المعنى، فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه، يلتفت إليه. فيذكره بغير ما قد ذكره به». ينظر: أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 392.

[4] المصدر نفسه، ص 392.

ووقع الالتفات إلى المعنى، بعد قوله: وفي اليأس راحة، لاعتقاد الشاعر بسؤال السائل وما فائدة الصرم؟ «والتفت إلى المعنى لتقديره أن معارضا يقول له: وما تصنع بصرمه؟ فيقول: لأنه يؤدي إلى اليأس وفي اليأس راحة»[1].

والنوع الأخير من أنواع الخروج هو:

⑨ **الاعتماد:** وهو «الخروج في آخر الكلام إلى معنى لم يبن القول عليه»[2]، أي أن ينتهي في المعنى بما ليس منه في الظاهر، لكن تستقيم به المعاني ومثاله قول الشاعر:[3]

متى كان الخيام بذي طلوح ✹ سقيت الغيث أيتها الخيام

فقول الشاعر: أيتها الخيام، ليس من المعنى في شيء، غير أنه التفات وقع في آخر البيت حسب ما يراه صاحب العمدة[4]، ويعتبره ابن المعتز، خروجا من حالة إلى حالة فيقول: «وهو انصراف المتكلم من الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار»[5]. وبهذا النوع التاسع من أنواع الخروج من شيء إلى شيء ينتهي الفصل الأول من الباب الأول من الروض المريع، لنقف فيما يأتي على طريقة ابن البناء في عرض مصطلحات هذا الفصل، بعد أن نضع المشجر المصطلحي الخاص بالفصل الأول.

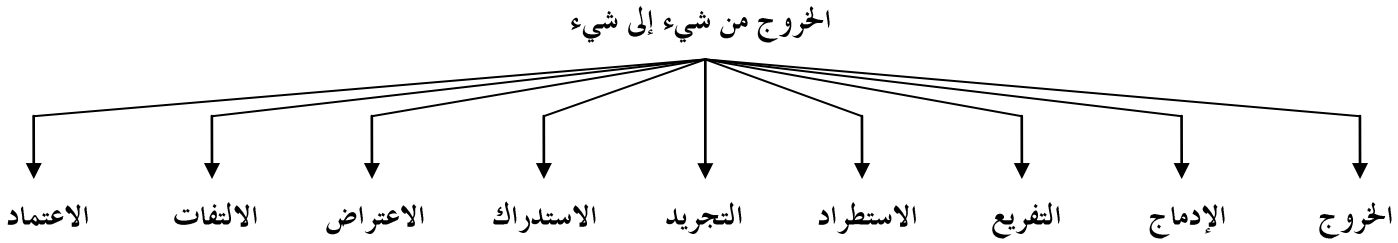

❁خطاطة توضيحية لمصطلحات الخروج من شيء إلى شيء❁

[1] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 293.
[2] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 99.
[3] المصدر نفسه، ص 99.
[4] ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج02، ص 46.
[5] ابن المعتز، البديع، دار الجيل، لبنان، ط01، 1410هـ/1990م، ص 152.

منهج ابن البناء في وضع مصطلحات الخروج من شيء إلى شيء:

لقد تفرد ابن البناء بمنهجه في وضع مصطلحات هذا الفصل الأول، فلم يستعمل طرق سابقيه ولا مناهجهم في وضع المصطلحات، بالاعتماد على بعض الخواص اللغوية كالاشتقاق والنحت وإحياء المعاني، بل اختار مجموعة من الاجراءات في العبارة عن مفاهيم مصطلحاته، هي كالآتي:

أ.**التعريف بالشاهد:** فلا يضع ابن البناء للمصطلح مفهوما واضحا، ولا تفسيرا يساعد على تلمس مفهوم المصطلح، بل يذكر المصطلح مباشرة، ويضع إزائه التمثيل بالشاهد من غير أن يحدد موضع المصطلح وموقعه من الشاهد، ولا أن يشرح ما جاء في الشاهد سواك كلن الشاهد قرآنا كريما أو شعرا.

وقد استخدم هذه الطريقة في العبارة عن مصطلحي: الخروج والإدماج.

ب. **التعريف بأقسام المصطلح:** فلا يعرف ابن البناء المصطلح مباشرة، بل يعمد إلى بيان أجزائه المكونة له، كقوله في التفريع: «يجعل أحد الوصفين عليه أهم من الآخر»، فالمفهوم يتأسس على جزئين من المعنى؛ الأول والثاني، وأحد المعنيين أساسي والآخر مكمل له.

ج. **التعريف بالضد:** أن يرد في بيان مفهوم المصطلح متضادان، ومن ما جاء في مصطلحات: الاستطراد «الخروج لشيء مقصود بصورة أنه غير مقصود»، والتجريد «الخروج من إثبات الشيء إلى نفيه»، والاستدراك، والالتفات.

د. **التعريف المباشر:** وهو أن يعرف المصطلح مباشرة، وبكتفي بمفهومه دون شرح وتوضيح، ثم يذكر الشاهد للتمثيل على المصطلح. ومنه ما جاء في مصطلحي: الاعتراض والاعتماد.

كما تميز ابن البناء بالمفاهيم الموجزة للمصطلحات، التي لا تتعدى في الغالب الأعم السطر الواحد، دون أ يشرح أو يفسر هذه المفاهيم، ولا أن يبين موضعها ولا كيفيتها في الشواهد التي يذكرها للتمثيل. عن المفاهيم.

مما سبق التطرق إليه، نخلص إلى أن ابن البناء لم يتعرض في وضع مفاهيم مصطلحاته البلاغية إلى مفاهيم سابقيه، كما خالفهم في الكثير من المواضع في تسمية المصطلحات وفي الدلالة على مفاهيمها، دون أن يشرح سبب ذلك ولا أن يعلله، كما اعتمد على التعاريف المباشرة الموجزة التي يجد معها المتعلم صعوبة في الربط بين المصطلح والمفهوم الموضوع له وبين الشاهد الممثل به، وقد يشكل على المتعلم فهم المصطلح والاهتداء إليه، وبالتالي تقصر همته عن تحصيل البلاغة. ولسنا في صدد إصدار أحكام على منهج ابن البناء قبل استيفاء جميع أبواب مادته البلاغية، إنما هي ملاحظات نسوقها في ختام كل فصل من فصول الروض المريع، حتى يسهل علينا التوصل إلى منهج ابن البناء في وضع سائر مادة مصطلحاته البلاغية.

وفيما يأتي، نتناول الفصل الثاني من الباب الأول المعنون بـــ: تشبيه شيء بشيء.

❷ **تشبيه شيء بشيء:** حدّده ابن البناء بقوله: «وأما تشبيه شيء بشيء فإنه كما يشبه الأول الثاني، كذلك يشبه الثاني الأول، فلا بد أن يكون للمشبه به مزيد اعتبار من سبقه أو دوامه أو شرفه أو غير ذلك حتى يكون أولى بالصفة التي وقع التشبيه فيها»[1].

نقف من خلال هذا القول، على مفهوم التشبيه الذي يتأسس بوجود ثلاثة أركان هي: المشبه، والمشبه به، والصفة محل التشبيه، واعتبر ابن البناء المزية للمشبه به، لوجود صفة ظاهرة متمكنة فيه

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البدع، ص103.

وراسخة، بها تتأسس العلاقة بين المشبه والمشبه به، ويتم تحديدهما وترتيبهما في علاقة التشبيه. وقد ذكر ابن البناء التشبيه العكسي أو المقلوب، ورد ذلك لمبالغة ترتجى من إقامة علاقة التشبيه، ولإبراز تمكن الصفة من المشبه، وقد علل ذلك بقوله: «.. وقد يتكافآن في ذلك، بأن تكون في أحدهما صفة تقتضي تقديمه على الآخر، وتكون في الآخر صفة تقتضي تقديمه على الأول، فيكون كل واحد منهما راجحا من وجه، مرجوحا من وجه، فيصح عكس التشبيه فيهما بالسوية»[1]، ومثاله من الروض المريع، قول الشاعر:[2]

في طلعة الشمس شيء من محاسنها ✹ وفي القضيب نصيب من تثنيها

والأصل في التشبيه في هذا البيت، أن تأخذ المرأة من الشمس الحسن، ومن القضيب التثني، غير أن ذلك لا يظهر جمالها ولا يميزها عن سائر السناء اللواتي حاكين الشمس والقضيب، إلا إن كانت هذه المرأة مصدر الحسن فتأخذ منها الشمس شيئا من حسنها، وأصل التثني فينال القضيب بعضا من تثنيها، وهي بذلك متميزة عن سائر النسوة الأخريات بأن تكون الأصل وهن الفروع، وما كان على على هذه الصورة والشاكلة مقبول ومحبوب، وما خالفها فهو مردود، وفي ذلك يقول ابن البناء تعليقا على التشبيه في البيت الشعري: «فيعكس التشبيه لأجل ذلك، وإلا فلا يصح في البديع عكس التشبيه»[3].

والتشبيه بحسب بنيته ومادته قسمان، أولهما أن يكون في الحكمة، فيتأسس على الموجود والمعقول من القول وعلى المشاهد من الحقائق، والثاني أن يكون في الشعر، فيتأسس على التخيل والكذب لا على الحقائق، وذلك مما يعيب التشبيه ويضعفه، فلا يأتي على صورة مقبولة، إذ كيف يكون في ما ليس

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 103.
[2] المصدر نفسه، ص 103.
[3] المصدر نفسه، ص 103.

موجودا أصلا، إذ يقول ابن البناء: «وكل ما في التشبيه من كذب أو غلو، فلا يكون في الحكمة ويكون في الشعر، لأنه مبني على المحاكاة والتخيل لا على الحقائق، ... ولكن ليس للشاعر أن يحاكي ويتخيل في الشيء ما ليس موجودا أصلا»[1]. ومثاله قول الشاعر:[2]

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ✹ وردا وعضت على العناب

وقد شبه الشاعر انهمار الدموع، بمطر اللؤلؤ، وهذا النوع من المطر غير مشاهد ولا معروف، فلا يجد المتعلم مع هذا التشبيه علاقة منطقية في الربط بيم انهمار الدموع ومطر اللؤلؤ لأنه غير موجود أصلا، ولو استعاض عن اللؤلؤ بالبرد، لاستقامت الصورة وعقدت علاقة التشبيه، وقد علق ابن البناء قائلا: «... من حيث إن إمطار اللؤلؤ غير مشاهد ولا معروف، فهو قد حاكى الدمع في انسكابه على خدها بشيء غير موجود ولا معلوم إلا من عنده اخترعه من نفسه»[3]. وفضل ابن البناء أن يكون التشبيه راقيا مما يجيء على لسان المتكلمين الحذاق، لا من خسيس لفظه وساقطه، وما ذلك إلا لتمام المعنى وتحقيق الفائدة، أي «ينبغي أن يكون التشبيه شريفا مما يتكلم به الرؤساء والأشراف، لا خسيسا سوقيا عاميا»[4].

أما عن أقسام التشبيه، فهي عند ابن البناء باعتبار الأداة قسمين، التشبيه بالحرف وبغير الحرف، «والتشبيه على قسمين: بحرف، وبغير حرف، والذي بغير حرف يدخل في تبديل شيء بشيء على ما يأتي ذكره»[5]. لذلك نقتصر في هذا الفصل على دراسة القسم الأول فقط.

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 103.
[2] المصدر نفسه، ص 104.
[3] المصدر نفسه، ص 104.
[4] المصدر نفسه، ص 104.
[5] المصدر نفسه، ص 104.

التشبيه بالحرف: ويقع في ثلاثة أقسام:

أ. **المفرد:** ومنه قول الشاعر:

أرى الليل يمضي والنجوم كأنها ✸ عيون الندامى حين مالت إلى الغمض

ب. **المركب:** كقول الشاعر:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ✸ لدى وكرها العناب والحشف البالي

ولم يبين ابن البناء، مواضع التشبيه في المثالين ولا الفرق بينهما، ولا ما يعين المتعلم في الوصول إليهما، بل تجاوز كل ذلك من غير تعليق إلى القسم الثالث، المسمى:

ج. **المناسبة:** التي حددها ابن البناء بقوله: «هي اشتباه النسب. والنسبة تكون بين شيئين، فإذا كانت النسبة التي بين شيئين كالنسبة التي بين شيئين آخرين قيل لأربعة أشياء متناسبة»[1]، ومعناه: أن تساوق أجزاء الكلام وتتراتب، فكل جزء من المعنى مركب من معنيين، فيتناسب المعنى الأول مع الثالث، والثاني مع الرابع، ومثاله قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥﴾﴾[2] ، فنسبة الذين حملوا التوراة ولم يعملوا بما جاء في أسفارها، كنسبة الحمار إلى حمله أسفارا وكتبا لا يفهم مافيها، وكذلك من مثاله، قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾[3]، فنسبة الذين عبدوا غير الله واتخذوه إلها، لا يزيدوهم إلا ضلالا، كنسبة العنكبوت التي صنعت لنفسها بيتا هو من

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 105.
[2] سورة الجمعة، الآية 05.
[3] سورة العنكبوت، الآية 41.

أضعف البيوت وأوهنها. وقد نبه ابن البناء إلى أن اختلاف مراتب أجزاء الكلام ومعانيها لا يمنع حدوث المناسبة، بل قد يدخلها شيء من الحذف والإبدال، فيقول: «والأشياء المتناسبة إذا بدلت تبقى متناسبة، فتكون نسبة الأول للثالث كنسبة الثاني للرابع، وكذلك إذا ركبت أو فصلت أو عكست تبقى متناسبة، ولذلك يدخلها الإبدال والحذف»[1].

أما إن تعددت أجزاء الكلام وتنوعت معانيه وتناسبت، فإن ذلك لا يخرج عن أربعة صور حددها ابن البناء في العلاقة بين المقدمات التي هي الأجزاء الأولى، وبين التوالي التي تمثل الأجزاء الثانية من الكلام، إذ يعلق ابن البناء قائلا: «ومتى كانت عدة أشياء وأشياء أخر على عدتها، وكل واحد من هذه على موازة واحد من هذه، وكلها في غرض واحد، إما تشبيه أو تفسير أو غير ذلك، فهيي من المتناسبة. والأشياء الأول مقدمات، والأشياء الأخر توال، ونسبة كل واحد من المقدمات إلى قرينه من التوالي هي كنسبة جميع المقدمات إلى جميع التوالي. فيتأتى في العبارة بها أربع صور:»[2]

① **أن تقترن كل مقدمة بتاليتها:** أي أن ينتسب كل جزء من المعنى إلى الجزء الذي يليه مباشرة، ومثاله، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ۝﴾[3]، فقد قرن الليل باللباس، والنهار بالمعاش، فكل جزء من الكلام مقترن بالجزء الذي يليه، أي كل مقدمة مقترنة بتاليتها.

② **أن يذكر جميع المقدمات ثم جميع التوالي:** ومعناه أن ترد أجزاء الكلام الأولى جميعا مرتبة، وبعد الفراغ منها يذكر جميع التوالي مرتبة على نحو المقدمات، ومثاله، قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 106.
[2] المصدر نفسه، ص 106.
[3] سورة النبأ، الآيات 10 - 11

لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾[1]، فقد ذكر المقدمتين معا وهما: الليل والنهار، ثم ذكر التاليتين مرتبتين على ترتيب المقدمتين، فذكر السكن لليل، والابتغاء للنهار.

③ **أن يذكر جميع المقدمات وجميع التوالي على غير الترتيب الأول:** ومعناه أن يأتي في الكلام بالأجزاء الأولى مرتبة، ثم يأتي بالتوالي على غير ترتيب المقدمات، وهو الذي يسمى رد الأعجاز على الصدور[2]، فتكون قرينة المقدمة الثانية هي الأولى، وقرينة المقدمة الأولى هي الثانية، ومنه، قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾[3]، فقد جاء في الآية ذكر المقدمتين مرتبتين: يوم تكون الوجوه بيضا، ويوم تسود الوجوه، غير أن التاليتين مرتبتين بعكس ترتيب الأجزاء الأولى، فقد ذكرت الآية جزاء الذين اسودت وجوههم، ثم جزاء الذين ابيضت وجوههم، ومعناه اقتران المعنى الأول بالرابع، والمعنى الثاني بالثالث، أي الذي والاه مباشرة.

④ **أن يذكر المقدمات والتوالي جميعا في غير ترتيب:** وهو المسمى في الكتب البلاغية اللف أو الالتفاف[4]، فتأتي أجزاء الكلام جميعا متداخلة فيما بينها في غير ترتيب، ولكنها تستقيم في المعنى، ومن بديع هذا التداخل ولطيفه، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾[5]، أما الجزء الأول من الكلام، قوله تعالى: ولا تطرد الذين .... يريدون وجهه،

---

[1] سورة القصص، الآية 73.

[2] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 385.

[3] سورة آل عمران، الآية 106.

[4] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 351، 352.

[5] سورة الأنعام، الآية 52.

وقرينته الجزء الأخير من الآية: فتكون من الظالمين، أما الجزء الثاني من الكلام، فقوله تعالى: فتطردهم، وقرينته: ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء، فقد تداخلت المقدمات والتوالي، غير أنها زادت المعنى وضوحا ورونقا في وجود النظم.

وبعد الفراغ من هذه الصور، ذكر ابن البناء للمناسبة صورة أخرى تكون بين الأضداد من المعاني، وسماها: المغالبة والمكافأة[1]. ومثال هذه الصورة من الروض المريع، قول الشاعر:

إذا أيقضتك حروب العدا ✹ فنبه لها عمرا ثم نم

فالمتضادان في البيت هما: اليقظة والنوم، وكأن الشاعر أراد القول، أن نومك يزيل يقظتك، كما يزيل انتباه عمر الحرب ويقضي عليها، فقد نسب زوال حروب العدا إلى انتباه عمر، وقرن زوال اليقظة بالنوم، فانقضاء الحرب يعني الرجوع إلى السلم والهدوء، ويناسبه العودة إلى النوم بعد اليقظة، وقد علق ابن البناء على هذا البيت قائلا: «... وظاهر من قوله: حروب العدا، ونبه لها عمر، أن ههنا أيضا أربعة أشياء متناسبة: العدا، وحروبها، وعمر، وفعله. فعمر في مقابلة العدا، وفعله في مقابلة الحروب. فنسبة الحرب إلى العدا كنسبة عمر إلى فعل عمر، حذف الوسطان اختصارا، وذكر الطرفان وهما حروب العدا وعمر»[2]، وبيانه:

حروب العدا	محذوفة وتقديرها (العدا)	محذوفة وتقديرها (فعل عمر)	انتباه عمر
المقدمة الأولى	المقدمة الثانية	التالية الأولى	التالية الثانية

وقد زاد الحذف من جمالية البيت الشعري، وجعل إعمال العقل والتدبر بحثا عن المعنى، من خلال الربط بين المقدر والظاهر من المعاني، مما يزيد في متعة المتعلم ويصقل تذوقه ويشحذ مهارته في التعامل مع الصور الشعرية.

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 109.
[2] المصدر نفسه، ص 109.

وحتى يتحقق هذا النعت من المعنى في التناسب، لا بد في المناسبة من مراعاة المعاني المتلائمة، فلا يكون الكرم دليل الشجاعة وقرينها، ولا القوة قرينة البذل والعطاء، لأن ذلك مما يفسد المعنى ويذهب برونقه، ويشكل على المتعلم فهمه وتحصيل التناسب منه. وهو عين ما أراده ابن البناء بقوله: «ولا بد في ترتيب المناسبة من مشاكلة النظم»[1]، ومثاله من الروض المريع، جمع الشاعر بين لذته من ممارسة الصيد، ولذته من المرأة الكاعب ذات الخلخال، وكلا اللذتين موجود وحاصل ومعروف في مجتمع الشاعر، ومدعاة للفخر، إذ يقول:

كأني لم أركب جوادا للذة ✹ ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال

فالاصل في المناسبة أن تجمع بين المعاني المتلائمة والمتجانسة، فتصدر العبارات واضحة بينة لا تعسر على الأفهام، ولا تنفر منها النفوس، «والمناسبة جمع متلائمين. والتلاؤم قد يكون بين الشيء وشبهه كالشمس والقمر، وكالسيف والرمح، وكالضرب والطعن، وقد يكون بين الشيء وما يستعمل معه كالقلم والدواة والقرطاس، وقد يكون بين الشيء وما يشاكله في اعتبار التناسب كالقلب والملك»[2].

بشرط التشكل في المناسبة، نفرغ من الفصل الثاني من الباب الثاني، الذي توزعت مصطلحاته كالآتي:

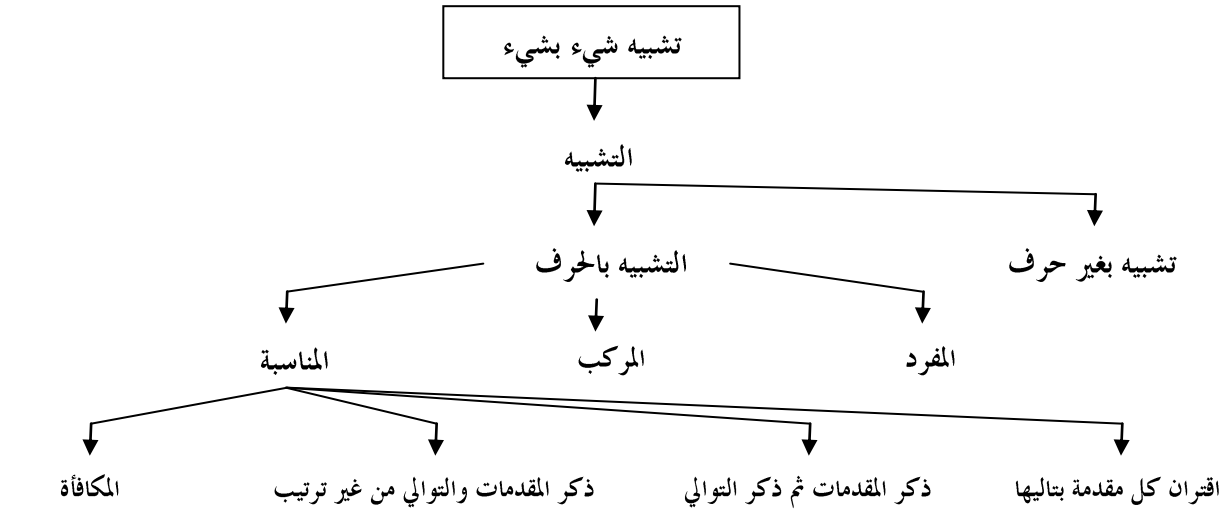

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 110.

[2] المصدر نفسه، ص 112.

لقد استعمل ابن البناء لوضع مصطلحات تشبيه شيء بشيء، العناصر الآتية:

أ.**التعريف المشهور**: لا يعرف فيه ابن البناء المصطلح تعريفا دقيقا، وذلك لاشتهار المعرفة بالمصطلح عند المتعلم، ومثاله مصطلح التشبيه، الذي لم يضع له مفهوما، بل ذكر العناصر التي يتأسس عليها التشبيه.

ب. **التعريف بأقسام المصطلح**: فلا يعرف ابن البناء المصطلح مباشرة، بل يعمد إلى بيان أجزائه المكونة له، كقوله في المناسبة: « ...والنسبة تكون بين شيئين، فإذا كانت النسبة التي بين شيئين... »، فالمفهوم يتأسس على جزئين من المعنى أو أكثر؛ يحصل بينها التناسب والاقتران.

ج. **التعريف بالتحليل**: لا يعرف المصطلح، بل يمثل له بشاهد، يحلله ويعلق عليه، ويبدي وجهة نظره فيه، التي يضمنها مفهوم المصطلح، وهو ما جاء في قسمي التشبيه: المفرد والمركب، وكذلك في القسم الخامس من المناسبة، المسمى المكافأة أو المغالبة.

د. **التعريف المباشر مع الشاهد**: وهو أن يعرف المصطلح مباشرة، ويدلل على تعريفه بشاهد يعقبه، وهو ما فعله ابن البناء مع أقسام المناسبة الأربعة، والت تعد من المصطلحات المركبة أو العباراتية.

مما سبق طرحه، نخلص إلى أن ابن البناء لم يركز على سائر أركان التشبيه ولا أنواعه، عدا ما جاء من وقوعه بحرف أو بغير حرف، مفصلا في الأقسام الناشئة عن القسم الثالث من التشبيه، وهي المناسبة.

وبعد أن يشرع في تحليل أجزاء المناسبة لا يجد المتعلم في هذه التحليلات، علاقة التشبيه ظاهرة صريحة، وكأن المناسبة غير منبثقة عن هذا الأصل. وهو ما ينحو بنا إلى اعتبار ابن البناء يتعامل مع الكليات الأساسية التي تنبثق عنها المصطلحات في شكل موجز دقيق وفيما يراه مناسبا لمنهجه العلمي الصارم.

وفيما يأتي نتناول الفصل الثالث من فصول الباب الثاني المسمى:

❸ **تبديل شيء بشيء:** وهو «مجاز كله، فمنه في المناسبة، يبدل كل واحد من الأول والثالث بصاحبه، وكذلك الثاني والرابع»[1]، ومعناه أن ينتقل بالمعنى مما وضع له إلى غير ذلك، طلبا لغاية وقصد يزيدان المعنى وضوحا وصقلا، وهو أيضا انتقال لأجزاء الكلام المتناسبة والمقترنة المراتب، فيجوز إحلال كل مقترنين في مكان الآخر، ومثاله: نسبة الإيمان إلى الكفر كالنور إلى الظلمة، فيجوز أن نغير كل مقترن بقرينه، وتصير العبارة: الإيمان نور، والكفر ظلمة.

ولقد اعتبر ابن البناء الاستعارة من الإبدال، فيقول: «وجميع الاستعارات إنما هي إبدالات في المناسبة»[2]، ومثّل لذلك، بقول الشاعر[3]:

غلالة خده صبغت بورد ✹ **ونون الصدغ معجمة بخال**

فالحمرة في الخد مقترنة بالغلالة المصبوغة بالورد، والخال في الصدغ مقترن بالنقطة في حرف النون المعجم، فأبدل الشاعر مواضع الاقتران وحقق المناسبة بين أجزاء الكلام، ليصبح المعنى أكثر جمالا وأقوى تأثيرا، ومن لطيفه نباهة الشاعر إلى استعارة نقطة حرف النون لنقطة الخال.

أما ما كان من الاستعارة و لم تحصل فيه المناسبة، فذاك من المعنى الركيك الممجوج «ومتى لم تكن ثم مناسبة،أو كانت ولكنها بعيدة أو ركيكة أو ساقطة كانت الاستعارة فاسدة»[4]، ومثاله ما وقع من استعارات فاسدة للشعراء، كقول الشاعر:[5]

للطيب في حسنها سورة ✹ **مناخر البدر بها تنعم**

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 115.

[2] المصدر نفسه، ص 115.

[3] المصدر نفسه، ص 115.

[4] المصدر نفسه، ص 116.

[5] المصدر نفسه، ص 116.

فأن يكون للبدر مناخر؟ وهو معنى ثقيل في السمع غير محبب للنفس لا يتصوره عقل ولا يتشكل في ذهن.

ومن الإبدال ما يقع فيما يلحق الشيء في الحقيقة، وهو المسمى الكناية، «والكناية قد تكون أقوى موقعا من التصريح»[1]، ذلك أن العبارة بالكناية تزيد من الغموض في المعنى وتتطلب إعمال الذهن والتفكر، وه مما يوجب لذة المتعلم ويحققها في الوصول إلى المعنى. والكناية على ثلاثة أضرب:

أ. **التتبيع**: «ويقال له الإرداف، ويدعى بالتجاوز أيضا»[2]، ومنه في الروض المريع، قول الشاعر:

ويضحي فتيت المسك فوق فراشها ✸ نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

وقد امرؤ القيس أن يصف المرأة بالشرف الذي يغنيها عن السؤال، وبالكفاية التي تمنعها عن الامتهان، وبالسعة التي تجعل لها خدما يقومون عليها، فلم يصرح بهذه الصفات وكنى عنها بقوله: «فتيت المسك، نؤوم الضحى، لم تنتطق» وكلها معان تابعة ونابعة عن الصفات التي ذكرناها، فالكناية في مثل هذه المواضع أبين للمعنى وأوضح. وعليه، فالتتبيع[3]: أن تريد ذكر الشيء من الصفة، فتتركه وتتجاوزه إلى ما ينوب عنه ويقوم مقامه في المعنى.

أما إن كنّيت عن الصفة بأن تمثل لها، وتطلب شيئا من لوازمها يبينها، فذلك المسمى:

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 116.

[2] المصدر نفسه، ص 117.

[3] وهو في العمدة: «أن يرد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوزه، ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه»، ينظر: ابن رشيق، العمدة، ج01، ص 313.

ب. **التمثيل**: كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾[1]، فالآية الكريمة لم ترد طهارة ثوب الرسول ﷺ ولا بدنه، بل هي طهارة النفس ونقاوة الروح، لأن العرب إنما تكني عن النفس بالثوب[2]، فنقاء الثوب وطهارته إنما يعكسان نقاء السريرة وصفاء النفس وخلوصها من الشوائب.

ومن الكناية الانصراف عن المعنى، والعبارة عنه بضده، وبأضدادها تعرف الأشياء، وهو المسمى:

ج. **التعريض**: وهو «إبدال الضد بالضد»[3]، ومثاله، قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ۝٤٩﴾[4]، فقد عرّضت الآية عن التصريح بأبي جهل، وكنّت عنه بما كان يقال عنه أو يقول عن نفسه من أنه العزيز الكريم، «... وهو أبو جهل لأنه قال: ما بين جبليها - ويعني مكة - أعز مني ولا أكرم»[5]، فالمعنى بهذه الصورة أبلغ وأجزل في العبارة عن الهوان والذل والضلال الذي أصاب من ظن نفسه عزيزا كريما.

كما ذكر ابن البناء، للإبدال صور ا أخرى، هي:

أ. **إبدال الكلي مكان الجزئي**: ومنه قوله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾[6].

ب. **إبدال الجزئي مكان الكلي**: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ۝٧٧﴾[7].

---

[1] سورة المدثر، الآية 04.
[2] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 117.
[3] المصدر نفسه، ص 118.
[4] سورة الدخان، الآية 49.
[5] ابن رشيق، العمدة، ج01، ص 304.
[6] سورة المدثر، الآية 11.
[7] سورة النساء، الآية 77.

ج. **إبدال الكل مكان الجزء:** كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾[1]، و لم ترد الآية قطع اليدين معا، بل أرادت قطع بعض اليد، فدلت بالكل على الجزء، للتهويل والتخويف.

د. **إبدال الجزء مكان الكل:** ومثاله، قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾﴾[2]، وإنما عبرت الآية بالوجه لأن منه محل التوجه والالتفات بالنظر، وقد أرادت سائر البدن لا الوجه فقط، فدلت بالجزء على الكل.

هـــ. **إبدال السبب بالمسبب، والمسبب بالسبب:** أما الأول فمنه، قول الشاعر:[3]

كثور العذاب الفرد يضربه الندى ✹ تعلّى الندى في متنه وتحدرا

إذ سمى الشاعر الشحم بالندى ، لأنه السبب فيه. ومن صورة النوع الثاني، قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾﴾[4]، و لم ترد الآية اللباس أو الرزق، بل أرادت المطر، فذكرت الحاصل وقد أرادت السبب.

---

[1] سورة المائدة، الآية 38.

[2] سورة البقرة، الآية 144.

[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 119.

[4] سورة الأعراف، الآية 26.

و. **إبدال المجاز مكان الحقيقة:** ومثاله، قول أحدهم: تسقيه كف الليل أكؤس الكرى، فقد جعل لليل كفا، واستعار لها فعل السقاية، فكانت الصورة مجازا في مجاز.

ومن أنواع الإبدال ماكان في الأقسام الآتية:

① **الجنس:** وبه ضربان:

أ. **يبدل التذكير بالتأنيث:** كقولهم: رجل علامة، للدلالة على غزارة العلم والحذق فيه.

ب. **يبدل التأنيث بالتذكير:** كقولهم: إمرأة صبور.

② **العدد:** وهو على جهتين:

أ. **يبدل المفرد مكان الجمع:** ومثاله قولهم: قوم صديق.

ب. **الجمع مكان المفرد:** كقولهم: ثوب أسمال، وسروال أسماط.

③ **المرتبة:** ويقع على صفتين:

أ. **تسمية الشيء بحاله الأولى وما هو عليه:** ومنه، قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاما ✹ فقد ذهب المسرة والفتاء

وقد سمى الشاعر ما صار عليه حال الفتى بعد زمن طويل، بما كان من سابق عهده وحاله وهو الفتاء.

ب. **تسمية الشيء بما يصير إليه أو بمآله:** ومثاله، قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[1]، فقد سمى الشيء بما تكون عليه حاله وعقباه، وقد أراد أنه يعصر عنبا، مآلها أن تصير خمرا.

[1] سورة يوسف، الآية 36.

④ **القيمة**: وهي التي تتعلق بعظمة الشيء أو وضاعته، وأقسامها:

أ. **أن يكون الشيء عظيما**: فلا يستطيع وصف تحقيقه ولا عرضه، وبديع مثاله ما كان في القرآن الكريم، ومن قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝﴾[1]، فلهول المشهد وعظمه ، يعجز الذهن عن تصوره والإحاطة به.

ب. **أن يكون الشيء وضيعا**: ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾[2]، فقد نزه الله تعالى النفس فلم يذكر الدنس أو النجس ولا ما يكون منهما، وعبرت الآية عن ذلك بالغائط تشريفا لمقام النفس.

ومن الإبدال ماجاء في صورة المعكوس من المعنى، فيرد المعنى بصفته والقصد هو غير ما ظهر منه، وصورته:

أ. **المدح في صورة الذم**: ويأتي مخافة أن يكون التصريح بالمدح مجلبة للمضرة والإساءة، ومن لطيف صوره، قولهم: قاتله الله ما أشعره، ولعنه الله ما أفصحه، إنما الغاية من هذا الجنس من القول، بلوغ الممدوح من المدح منتهاه وغايته.

ب. **المدح في صورة الذم**: ومن بديعه، قوله تعالى: ﴿ذق إنك أنت العزيز الحكيم﴾، فلا أشد على المذموم من لفظ الذم ظاهرا، إلا أن يذم في معرض مدح، وهو يعلم ذلك.

مما سبق معالجته، نخلص إلى أن ابن البناء قد لزم في بيان مصطلحات تبديل شيء بشيء، منهجا واحدا عاما غلب على سائر مصطلحات هذا الفصل، وهو **التعريف بالمصطلح بالشاهد**، فلا يذكر للمصطلح

---

[1] سورة الحاقة، الآيات 01 - 02.

[2] سورة المائدة، الآية 06.

مفهوما عدا أن يدلل عليه بمثال لا يشرحه في أغلب الأحيان. كما استعمل أيضا، في التعريف ببعض مصطلحات هذا الفصل، **التعريف بالتحليل**، فيذكر ويشرحه ويعلق عليه، ومن ثم تكون صياغة مفهوم المصطلح.

وفيما يأتي نستوضح المصطلحات البلاغية الواردة في فصل تبديل شيء بشيء، من خلال الخطاطة الآتية:

❁خطاطة توضيحية لمصطلحات تبديل شيء بشيء❁

❹ **تفصيل شيء بشيء**[1]: لم يضع ابن البناء لهذا المسمى مفهوما، بل اتجه مباشرة إلى ذكر أقسامه، وهي:

① **التقسيم**: ومعناه أن يقسم الكلام إلى أجزاء لا يزيد عنها ولا ينقص، شرط أن يستوفيها الناثر أو الشاعر حقها من العناية بها، والتقسيم يقع من جهات عديدة هي:

أ. التقسيم من جهة الحكم فقط: كقول الشاعر:

لقد كان فيها للأمانة موضع ✸ وللقلب مرتاد وللعين منظر

وقد أحسن الشاعر التقسيم في مواضعه الثلاثة، فلا تقسيم بعده، فهي أمينة، نقية السريرة، حسنة المنظر، إذ تساوت الأجزاء وتناسبت، وبلغ منها الشاعر أقصى معانيها.

ب. **من جهة الحكم والمقسم**: ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢٠١﴾﴾[2].

ج. **التسهيم**: «ويكون فيه المقسَّم بالقوة والأقسام بالفعل»[3]، فالمقسَّم يعكس قوة الشيء والأقسام تعكس فعله، ومنه قول الشاعر[4]:

بيض الصفائح وسمر الرماح ✸ فالبيض ضربا وبالسمر وخزا
ونلبس في الحرب نسج الحديد ✸ ونسحب في السلم خزا وقزا

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 127.
[2] سورة البقرة، الآيات 200 - 201
[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 128.
[4] المصدر نفسه، ص 128.

فإمعان النظر في البيتين ينتهي بنا إلى تحديد المقسَّم والأقسام كالآتي:

① **المقسمات** ثلاثة هي: الآلة: أي السيوف والرماح، والزمان: أي الحرب والسلم، واللباس: أي الدروع والحرير.

② **الأقسام** ستة هي: السيوف للنزال والرماح للطعن، والحرب للشجاعة والقوة، والسلم للعفو، والدرع للتهيء للقتال، والحرير للدلالة على السعة والمقدرة.

د. **التشكيك**: ومنه قوله تعالى: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۝﴾[1]، فالآية الكريمة تشكك في ما كان من أمر هؤلاء القوم وفي عدم تصديقهم بالله ورسوله، ومرد ذلك واحد من أمرين: أنهم مرضى القلوب، أم يخافون ظلم الله لهم - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا- بل هم ظالمون لأنفسهم بما يعتقدون.

هـ. **التجاهل**: ومثاله من الروض المريع، قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾[2]، فالظاهر من الآية الكريمة معنى الاستفهام[3]، في السؤال عن حقيقة الهدى والضلال، والمراد من هذا الفعل أن تمهل الآية الكريمة الكفار إعادة النظر والتدبر في ملكوت الله، خاصة وهم يقرون بأن الرزق من الله. فالمعنى في الآية الكريمة خرج مخرج التجاهل والسؤال في بيان لطيف لحقيقة واقعة، هي أن الكفار على ضلال، وأنا على هدى، إنما هي دعوة لهم ليعملوا عقلهم ويعيدوا النظر في الأمر المعروض عليهم.

---

[1] سورة النور، الآية 50.

[2] سورة سبأ، الآية 24.

[3] جاء في الصناعتين، التجاهل «هو إخراج ما يُعرف صحته مُخرج ما يُشكّ فيه ليزيد بذلك تأكيدا»، ينظر: أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 396.

و. **الاتساع**: وهو «أن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر، إما من جهة الوضع، وإما من جهة احتمال اللفظ الإفراد والتركيب أو احتماله تركيبين مختلفين»[1]،ومعناه أن العبارة من الكلام تحتمل عددا من التأويلات المرتبطة بعناصر العبارة، فيتسع معناها ويتشعب، ومثاله في الروض المريع، قول الشاعر[2]:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ✹ ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وقد ذكر ابن البناء، أن هذا البيت احتمل ثلاثة معان هي:[3]

① تمني الشاعر ضياع ناقته وراحلته، فيطيب له المقام عند حبيبته، فهو في الأولى سقيم الرجل لضياع وسيلة سفره، والثانية صحيح الرجل لمقامه عند من يرغب. وقد دل على هذا المعنى، قوله السابق عن البيت:

فليت قلوصي عند عزة قيدت ✹ بحبل ضعيف بان منها فضلت

② أما المعنى الثاني فيتعلق بالوفاء، فقد تعاهد الشاعر وحبيبته على البقاء على العهد، لكنها تحللت من وعده وأخلفته وبقي هو على عهده، فالتخلي عن الوعد جعله كذي رجل سقيمة، والوفاء جعله كذي رجل سليمة. والمعنى مأخوذ من قوله:

وكنا عقدنا عقدة الوصل بيننا ✹ فلما توافقنا شددتُ وحلَّت

③ والمعنى الثالث يحتمل الخوف والرجاء، واالقرب والجفاء، فخوف الشاعر من الجفاء جعله برجل سقيمة، ورجاؤه في القرب جعل له رجلا سليمة.

ز. **التضمين**: وهو «المعاني التي تؤخذ من مفهوم القول ودلالته العقلية، لا من ملفوظه، فتكون للفظ معان يدل على بعضها بملفوظه، وعلى بعضها بمفهومه، وعلى بعضها بمعقوله»[4]، أي أن يكون للفظ

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 132.
[2] المصدر نفسه، ص 132.
[3] المصدر نفسه، ص 132.
[4] المصدر نفسه، ص 134.

معنى ظاهرا يصله المتعلم بيسر وسهولة، ومعان أخرى يتضمنها اللفظ من جهة المعقول، بإعمال الفكر والروية والتدبر في الأقسام، ومن جهة المفهوم باستنباط الأحكام، ومثله، قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾[1]، فأما الظاهر من المعنى أن قسمة الذكر تعادل قسمة الأنثيين معا، ويفهم من الآية أن حظ الأنثيين متساو بينهما فلكل واحدة نفس النصيب، وأما المعقول فللذكر ضعف نصيب الأنثى، وللأنثى نصف نصيب الذكر.

ويظهر أن ابن البناء قد اختلف في مفهوم التضمين عمن سبقه وعاصره من البلاغيين، أما السابقين[2] فمنهم، مجا من مفهوم التضمين عند ابن منقذ، إذ يقول: «التضمين أن يتضمن البيت كلمات من بيت آخر»[3]، أي أن يضمن الشاعر بيته الشعري معنى غيره من الشعراء، وهو كثير في الشعر العربي. أما السجلماسي، فاعتبر التضمين من تعلق المعان ببعضها، فيتضمن كل معنى المعنى الذي يليه بالإلزام والضرورة.[4]

ح. **التوضيح:** وهو «إحضار المعنى للنفس بسرعة إدراك، ولا يكون إلا بالأفصح والأجلى من الألفاظ وأحسنها إبانة ومسموعا»[5]، أي أن تقع المعاني في النفس بمجرد الفراغ من سماع أو قراءة العبارة، والسبيل إلى ذلك، أن تكون الألفاظ فصيحة مشهورة، حسنة البيان. ولا مثال للتوضيح أفضل وأجزل من آي الذكر الحكيم، التي قال فيها الله سبحانه وتعالى:﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ

[1] سورة النساء، الآية 11.

[2] ومنهم ابن رشيق، الذي اعتبر التضمين «أن تتعلق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها»، ينظ: ابن رشيق، العمدة، ج01، ص 171.

[3] ابن منقذ، البديع في نقد الشعر، ص 249.

[4] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 212،213.

[5] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 134.

شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾[1]، فمن أبلغ ما يكون في التذكير، قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾ لَّقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾﴾[2]، ومن أشد ما يكون في التحسر والندم، قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِيٍّ مِّن بَعْدِهِ ۗ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴿٤٤﴾﴾[3]. وفي آيات الذكر الحكيم كل البيان والتفصيل.

لقد أكثر ابن البناء من الشواهد القرآنية، في إظهار مفهوم التوضيح، ذلك لأنه يعتبر رأس أمر البلاغة ومنتهاها ومبلغها الذي يريده المتكلم والخطيب والأفوه، بل والعوام أيضا، فيقول: «والتوضيح عمود البلاغة ومادة أساليب البديع»[4]، كما ذكر ابن البناء من شواهده، ماجاء في أحاديث الرسول ﷺ وبعض خطب الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم وألحقنا بهم في جنات النعيم.

وآخر أقسام التقسيم، المسمى:

ط. التفسير: وهو «تفسير المجمل، ويكون جوابا عن سؤال مقروءا أو مقدّرا بحسب أقسام المطالب، فيكون شرحا لمبهم أو بيانا لمجمل»[5]، ومعناه أن يستغلق الكلام عن الذهن فيحتاج إلى شرح وتفسير،

---

[1] سورة النحل، الآية 89.
[2] سورة ق، الآيات 19 - 22.
[3] سورة الشورى، الآية 44.
[4] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 134.
[5] المصدر نفسه، ص 138.

ولكنه يكون من لفظ الكلام فلا يزيد عنه ولا ينقص[1]، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾[2]، فقد ذكرت الآية الإنسان بصفة الهلوع، ثم استأنفت شرح هذه الصفة بجنس معناها، فالهلوع هو الجزوع الشحيح.

وبهذا القسم، نفرغ من أقسام جنس التقسيم، الذي اعتبر ابن البناء الحذق فيه من موجبات البلاغة العالية، فيقول: «والبلاغة في ذلك، إنما هي صحة التقسيم بحيث لا تتكرر ولا يدخل بعضها في بعض، واستيفاء الأقسام وحسن سياقها»[3]، واعتبر من أبلغ صور التقسيم وأدقها، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ۝٦﴾[4]، فقد جاء التقسيم في الآية في خمسة مواضع، كل موضع به العديد من الأقسام، بيانها كالآتي:

① **المكلفون:** وهم أربعة أقسام: الحاضر، والمسافر، والمريض، والصحيح.

---

[1] جاء في الصناعتين، التفسير: «هو أن يورد معاني فيحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني، من غير عدول عنها أو زيادة فيها». ينظر: أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 345.

[2] سورة المعارج، الآيات 19 - 21.

[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 129.

[4] سورة المائدة، الآية 06.

② **الحدث:** وأقسامه: الأكبر: وقسمه ملامسة النساء. والأصغر، أقسامه: النوم، وما يخرج من السبيلين.

③ **الطهارة:** وقسمها إلى : كبرى: الغسل، وضغرى: الوضوء والتيمم.

④ **ما تكون به الطهارة:** على قسمين: الماء والصعيد الطيب.

⑤ **كيفية الطهارة:** وقسمها إلى: بيان كيفية الوضوء، وبيان كيفية التيمم.

لقد اعتمد ابن البناء في وضع مصطلحات «تفصيل شيء بشيء»، على أداتين هما:

أ. **التعريف بالشاهد:** إذ يسوق الشاهد للتمثيل عن المصطلح، دون أيشرحه أو يعلق عليه، وهو ما كان في: **التقسيم**، و**التسهيم**، و**التشكيك**، و**التجاهل**.

ب. **التعريف بالتحليل:** يعرف المصطلح باقتضاب، ثم يذكر الشاهد فيحلله، ويبني منه مفهوما للمصطلح أكثر وضوحا وإسهابا، ومن ما جاء في مصطلحات: **الاتساع**، و**التضمين**، و**التوضيح** و**التفسير**.

والخطاطة الآتية، ترصد المصطلحات البلاغية في فصل «تفصيل شيء بشيء»، كما يأتي:

❁خطاطة توضيحية لمصطلحات تفصيل شيء بشيء❁

وبهذه الخطاطة يحصل تمام الباب الثاني من متن الروض المريع المسمى: **أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود**، وقد توزع على أربعة فصول انتظمت فيها علاقة اللفظ بالمعنى، أما الفصل الأول: وهو **الخروج من شيء إلى شيء**، فقد بحث ابن البناء من خلاله كيفية الانتقال من معنى إلى معنى آخر دون فساد النظم، فذكر لذلك تسعة طرق، مثل كل طريق مصطلحا بلاغيا، يضمن سلاسة التحول بين المعاني، فقد يكون هذا **بإدماج** المعاني مع بعضها، أو **بتفرعها** عن المعنى الأساسي، أو **بالاستطراد** الحاصل في القول، أو **الاستدراك، أو التجريد.**

وفي الفصل الثاني، ذكر ابن البناء الانتقال بين المعاني باعتماد علاقة التشبيه الحاصلة بينها، مبينا ما تقتضيه هذه العلاقة من مناسبة ومشاكلة بين المعاني، ليضع أقسام التشبيه باعتبار الأداة، منتقلا بعدها إلى الفصل الثالث في تبديل المعاني بعضها ببعض، وما تقتضيه من توفر عنصر المناسبة، وما تحققه من صور الكناية والاستعارة والتمثيل، وما يأتي فيها من تعريض وإيماء وإشارة، تتجلى بها المعاني في أحسن صورها.

أما الطريقة الأخرى في تنظيم العلاقة بين اللفظ والمعنى، فهي الفصل الرابع المسمى تفصيل شيء بشيء، بحث فيه ابن البناء تقسيم المعاني إلى أقسام تلتحم مع بعضها في معرض حسن، وتنتظم وفق علاقات التشكيك، والتجاهل، والشرح والتوضيح.

لقد بحث ابن البناء في بابه هذا، مطابقة المقام للمقال، من خلال مجموعة من الأدوات البلاغية تضمن أن يتساوى اللفظ والمعنى في العبارة والإفصاح والبيان، وهي نفس الغاية التي يعالجها ابن البناء في الباب الثالث المسمى: **أقسام اللفظ من جهة الدلالة على المعنى**. وهو ما نعالجه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني:

أقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى

❶ الإيجاز والاختصار

❷ الإكثار

❸ التكرير

الباب الثالث: **أقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى:**

يبحث ابن البناء في هذا الباب عن أحوال اللفظ في دلالته على المعنى، إذ يعالج بنية اللفظ وكيفيته، وما علاقة هذه البنية بظهور المعنى بشكل جلي جزيل وقوي، فاللفظ إن كان موجزا، أو مكررا، أو متسعا، اختلفت معانيه في كل حال من هذه الأحوال جميعا، ذلك أن السياقات المتنوعة تصنع الفروق المعنوية.

لأجل هذه الغاية، توزعت جهود ابن البناء في هذا الباب على ثلاثة فصول، هي: **الإيجاز والاختصار**، **والإكثار**، **والتكرار**.

❶ **الإيجاز والاختصار**: حدّده ابن البناء بقوله: «أما الإيجاز والاختصار فمنه ما يقال له:

① **الاكتفاء**: وهو أن يكتفي بأحد المتلازمين عن الآخر، فيحذف الجواب في الشرطيات»[1]، ومعناه،أن يكتفي في العبارة عن المعنى بجزء منه لأنه يغني عن الجزء الآخر، ولاكتفاء المتعلم به لحصوله على المعنى بشكل واضح، من مثاله، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2]، وكأن تمام المعنى في الآية متعلق بقوله: لكان هذا القرآن الذي أنزل عليكم، وذلك بيانا لإعجازه، ومن أمثلته أيضا، قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝﴾[3]، والمراد من المعنى، أن لوكنتم تعلمون موعد موتكم لأقلعتكم عن أباطيلكم وما تأتونه من أفعال، لكن

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 143.
[2] سورة الرعد، الآية 31.
[3] سورة التكاثر، الآية 05.

مجيء المعنى على الصورة التي في الآية أبلغ وأجزل وأقوى تأثيرا في النفس، لأن فيه من الوعيد والغموض ما تهابه وتحجم دونه.

ومن صور الاكتفاء، ما تحذف في أجزاء من المعنى لدلالة باقي الأجزاء عليها، في نوع من المناسبة والتشاكل بين جميع هذه الأجزاء، وقد سماه السجلماسي **الاكتفاء بالمقابل**[1]، أي أن نكتفي في العبارة عن المعنى بذكر أحد المتقابلين دون الآخر، كأن يتكون القول من أربعة أجزاء، يقابل فيها الأول الثالث، والثاني الرابع، ويكفي أن نذكر مقابلا واحدا من كل المتقابلات، ومن أروع صوره، قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ۝﴾[2]، فقد بني المعنى في الآية على أربعة متقابلات، حذف منها المقابل الأول والأخير، وأبقى على الثاني والثالث، كالآتي:

المتقابل الأول	المتقابل الثاني	المتقابل الثالث	المتقابل الرابع
محذوف وتقديره: إن كان أرسل	**فليأتنا بآية**	**كما أرسل الأولون**	**محذوف وتقديره:** وأتوا بآياتهم

فتقدير الآية: **إن كان أرسل فليأتنا بآية كما أرسل الأولون وأتوا بآياتهم**، ومن صور الاكتفاء بالمقابل حذف الوسطين والإبقاء على الطرفين، كقوله تعالى: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾[3]، وتقدير الآية: اسلك يدك في جيبك تسلك، وأخرجها تخرج، وتوضيحه كالآتي:

المتقابل الأول	المتقابل الثاني	المتقابل الثالث	المتقابل الرابع
اسلك يدك في جيبك	**محذوف وتقديره:** تسلك	**محذوف وتقديره:** اخرجها	**تخرج بيضاء من غير سوء**

أما إن ذكر من الكلام العمدة، وحذف الباقي، فذاك المسمى:

[1] أبو القاسم السجلماسي، المترع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 195.
[2] سورة الأنبياء، الآية 05.
[3] سورة القصص، الآية 32.

③ **الحذف**: حدده ابن البناء بقوله: «وهو أن يقتصر على عمدة الكلام ويحذف منه ماهو فضلة أو كالفضلة لدلالة السياق عليه»[1]، ومعناه أن تحذف بعض أجزاء القول من غير فساد المعنى وذهابه، فيستقيم المعنى دون الجزء المحذوف، ومثله أن تحذف بعض عناصر الصورة البلاغية فتزيد المعنى رونقا وحسنا، كأن نحذف بعض عناصر التشبيه، فتتغير علاقته بمقدار الجزء المحذوف. ومن صور الحذف، قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾[2]، إذ اقتضت دلالة السياق أن يُترك من وقع عليه العلم دون تقييد وإثبات، لعظم الوعيد والتهديد، ولبلوغ الخوف بالنفس كل مبلغ لأنها لا تعلم ما ينتظرها، وتقديره **عاقبة أمركم** أي **ستعلمون عاقبة أمركم**.

وبهذا فرغ ابن البناء، من الفصل الأول المسمى الإيجاز والاختصار، وقد أوجز في العبارة عنه وتحليل صوره، برغم ما في هذا الباب من بلاغة القول وقدرة التمكن على العبارة، ذلك أن من القدامى من عرف البلاغة بأنها الإيجاز، فقد جاء في الصناعتين: «الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما يتجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الخطل»[3]. وقد استخدم ابن البناء للعبارة عن مصطلحات الإيجاز والاختصار:

أ. **التعريف بالشاهد**: إذ يسوق الشاهد للتمثيل عن المصطلح، دون أيشرحه أو يعلق عليه، وهو ما كان في: **الاكتفاء، الاكتفاء بالمقابل**.

ب. **التعريف بالتحليل**: مثلما جاء في مصطلح: **الحذف**.

والخطاطة الآتية، ترصد المصطلحات البلاغية في فصل «الإيجاز والاختصار»، كما يأتي:

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 146.

[2] سورة التكاثر، الآية 03.

[3] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 173.

❁خطاطة توضيحية لمصطلحات الإيجاز والاختصار❁

أما الفصل الثاني من أقسام اللفظ في الدلالة على المعنى، فهو:

❷ **الإكثار:** عرفه ابن البناء بقوله: «أما الإكثار فمنه ما يقال له الاستظهار، وهو كلام مؤلف من جزئين أحدهما يجري مجرى المقدمة والثاني يجري مجرى التكملة بحيث يستقل القول دون التكملة»[1].

① **الاستظهار:** ومعناه، تكون القول من جزئين، أحدهما أساسي وهو المقدمة التي يحصل بها المعنى في الذهن، والثاني متعلق بالأول مكمّل له في محل توكيد أو نفي أو إثبات، وسائر ما يراد من القول في جزئه الأول، وقد ذكر له ابن البناء ستة مواضع هي:

أ. **التخصيص:** ويكون في النكرات، مثل: رجل صالح، فقد خص الرجل دون غيره بالصلاح، فأظهره صالحا.

ب. **التعيين:** يكون في المعارف، مثل: زيد الكاتب، وقد أراد أن يفرق زيدا المقصود، عن سائر ما يحمل هذا الاسم، بإظهار صفته: الكاتب.

ج. **الثناء:** ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣٠﴾[2].

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 151.
[2] سورة النمل، الآية 30.

د. **المدح**: ومنه، قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ﴾[1]، فالمعنى: الذين أسلموا، مدح للأنبياء وإعلاء لشأنهم من الله تعالى، ويحصل المعنى دونه، ذلك أن النبي مسلم لله مصدق بما يوحى إليه ويؤمر به.

هـ. **الذم**: ومثاله قولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فالرجيم ذم وتحقير وإذلال لصفة الشيطان، وتحتمل هذه الصفة التحذير من مكره ودسائسه.

ز. **التوكيد**: أي تأكيد المعنى وتقويته، ومن صوره، قوله تعالى: ﴿۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ۝٥١﴾[2]، فالقول: اثنين، تأكيدا على وحدانية الله وأن الخالق الجدير بالعبادة والطاعة.

وإن كانت التكملة في الجزء الثاني من القول، حجة تقام على المعنى في الجزء الأول، فهو المسمى:

② **التذييل**: وحدّه عند ابن البناء: «أن تكون التكملة تجري مجرى الحجة على ما يتقدمها في الجزء الأول»[3]، ومعناه، أن يكون الجزء الثاني من القول تأكيدا وبيانا لما جاء في المقدمة، يزيد في قوة معانيها ووضوحها. من بديع صور التذييل، قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ۝١٤﴾[4]، فالقول: ولو سمعوا، تذييل يتأكد من خلاله َراب الكفار عن سماع دعوة الهداية، فهم لا يسمعون وإن سمعوا، والقول: لا ينبئك

[1] سورة المائدة، الآية 44.
[2] سورة النحل، الآية 51.
[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 151.
[4] سورة فاطر، الآية 14.

مثل خبير، تذييل لما جاء من ذكر خبر الكفار في الإعراض. ومن مثاله، قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾[1]، فالقول: من المفسدين، تذييل يؤكد فيه الله سبحانه وتعالى طغيان فرعون وفساده بما اقترف من أفعال ذميمة ومعاصي جاء ذكرها في مطلع الآية الكريمة أو المقدمة من القول.

يعد التذييل جزء أساسيا من بلاغة القول وبيانه، لمكانته من الكلام، فهو التوكيد والإثبات والشرح والتفسير، لا يتسع معنى القول ولا يتجلى دون التذييل، وقد جاء في الصناعتين: «وللتذييل في الكلام موقع جليل ومكان شريف خطير، لأن المعنى يزداد به انشراحا والمقصد اتضاحا، وقال بعض البلغاء: للبلاغة ثلاثة مواضع: الإشارة، والتذييل والمساواة»[2].

وقد تتضمن التكملة مثلا أو حكمة، أو مأثورا من القول، فيسمى التذييل:

③ **المثال:** وهو «ما تكون فيه التكملة مثلا»[3]، ومعناه، أن نزيد في بيان المعنى ووضوحه بتوظيف مأثور من القول أو مثال في التكملة، ومثاله من الروض المريع، قول الشاعر:

هاجت نمير فهاجت منك ذا لبد ✹ **والليث أفتك أنيابا من النمر**

فالشطر الثاني من البيت، مثال يساق للتحذير والترويع، والتخويف من أمر تُعلم عاقبته، لكن في بعض الأحيان يتغافل الإنسان عن الخطر الذي يعلمه، فيقع له ما يكره.

④ **التتميم والتكميل:** وهو «ما تكون فيه التكملة تزيد في معنى الأول من غير أن تكون على معنى الاحتجاج بل تتميما وتكميلا»[4]، ومعناه، أن التكملة في القول ليست حجة ودليلا على ماجاء من

---

[1] سورة القصص، الآية 04.
[2] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 373.
[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 152.
[4] المصدر نفسه، ص 152.

المقدمة في الكلام، بل يؤتى بالتكملة لتتميم معنى الكلام، وللاحتراز والاحتراس من التقصير فيه[1]. من أمثلته، قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨﴾[2]، فقوله: على حبه، تذييل للمعنى الأول، فعلى حب الميلم للطعان إلا أنه بقدم حق غيره فيه ويحفظه. ومن صور التتميم، قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٩٧﴾[3]، فالقول: وهو مؤمن، تذييل تم به المعنى وكمل، إذ يبين صفة من يجازى من الذكر والأنثى على عمله، فيكون الجزاء من جنس العمل.

⑤ **التسوير**: وهو «مركب من كل وبعضه، توكيدا ومبالغة»[4]، ومعناه، أن تتداخل المقدمة والتكملة، في غير ترتيب، شرط أن تكون التكملة لتأكيد المعنى وتقويته. من صوره، قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ۝٦٨﴾[5]، فالقول: نخل ورمان، تسوير للمعنى الأول: الفاكهة، ذلك أن النخل والرمان من الفاكهة. وقد يكون التسوير بأن تتقدم التكملة المقدمة في الترتيب، فيأتي الكلام من الخاص إلى العام، أي من الشرح والتوكيد إلى المعنى الأساسي. ومثله قوله تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝١١﴾[6]، فقد ذكرت الآية، **الزرع والزيتون والنخيل والأعناب**، وصفا وشرحا لما سيكون من نبات، ثم ردت ذلك إلى المعنى العام بالقول: **ومن كل الثمرات**، ذلك أن كل ماتقدم وصف للنبات إنما هو من الثمر.

---

[1] ابن رشيق، العمدة، ج02، ص 50.
[2] سورة الإنسان، الآية 08.
[3] سورة النحل، الآية 97.
[4] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 153.
[5] سورة الرحمان، الآية 68.
[6] سورة النحل، الآية 11.

⑥ **المرادفة**: كقوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾[1]، فذكرت الآية غرابيب سود، والغرابيب هي السود، فأعادت نفس المعنى للتوكيد والتوضيح، بلفظين مختلفين في البناء متفقين في المعنى والقوة، وهي الشروط التي حددها السجلماسي لمفهوم المرادفة قائلا: «هي المدعوة عند قوم المماثلة، وهي ترديد المعنى الواحد بعينه وبالعدد مرتين فصاعدا، بلفظين متفقي الدلالة ترادفا أو تداخلا. وقد نرسمه بالمجيء بكلمتين مختلفتي اللفظ متفقتي المعنى وقوتهما واحدة»[2].

وبهذا، نفرغ من فصل الإكثار، وقد اعتمد ابن البناء في رصد مصطلحاته على العناصر الآتية:

أ. **التعريف بالأقسام**: إذ لم يعرف المصطلح مباشرة، بل عمد إلى ذكر أقسامه بالشرح والمفهوم، وذلك في مصطلح: **الإكثار**.

ب. **التعريف المباشر**: بتقديم مفهوم المصطلح، وذلك في مصطلحات: **الاستظهار**، **التذييل**، **والتتميم**.

ج. **التعريف بالتحليل**: من خلال تحليل الشواهد يُعرف المصطلح، ومنه ما جاء في مصطلحات: **التسوير**، و **المثال**، و**المرادفة**.

والخطاطة الآتية توضح تقسيمات فصل الإكثار:

---

[1] سورة فاطر، الآية 27.

[2] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 333.

❁خطاطة توضيحية لمصطلحات الإكثار❁

أما إن كان الخروج من الإكثار، إلى إعادة اللفظ أو المعنى لأكثر من مرة، فذلك الفصل الثالث المسمى:

❸ **التكرير:** لم يحدد له ابن البناء مفهوما خاصا به، بل عمد إلى بيانه بتحليل قسميه المواطأة والمشاركة، إذ يقول: «وأما التكرير فمنه تكرير في اللفظ والمعنى واحد، ويقال له المواطأة، ومنه تكرير في اللفظ والمعنى مختلف، ويقال له المشاركة»[1] ومعناه، أن الترير علة وضعين، الأول يختص باللفظ فيذكر في العبارة لأكثر من مرة دون معنى جديد، وهو المواطأة. والثاني أن يتكرر الفظ ويتحول المعنى معه، وهو المسمى المشاركة. وبيان أقسام التكرير كالآتي:

① **المواطأة:** مثاله، قول الشاعر:

لو كنتُ كنتُ كتمتُ الحب كنتُ كما ✹ كنا نكون ولكن ذاك لم يكن

فالشاعر يخبر عن معنى واحد متكررهو: لوكان، فالتكرير في هذه الحال على غير فائدة عظيمة ولا بيان وفصاحة في القول، فلا فائدة في هذا الوضع من وجود التكرير، لأنه يذهب رونق المعنى وحسنه، لأن من التكرير «ما يحسن، ومنه ما يقبح، ولا شيء في البديع أقبح من التكرار، لأنه يغض من طلاوته

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 157.

ويضع من قدره»[1]، وتختلف الغايات من التكرار تبعها للمنفعة التي يرجى تحقيقها من القول، فمن غايات التكرير:

أ. **التأكيد:** فتحقق التوكيد في القول بتكرير اللفظ بنفس المعنى، ومثله، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٦﴾[2]، فقد تكررت في تكررت في الآية الكريمة، لفظتا: العسر واليسر، توكيدا لمعنى الفرج بعد الشدة.

ب. **التقرير:** كتكرار الآية الكريمة ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾[3]، في سورة الرحمان، تقريرا من الله سبحانه وتعالى لحقائق النعم على الإنسان.

② **العكس والتبديل:** وهو «أن تكون قضية مركبة من متنافرين، تُذكر مع عكسها»[4]، ومعناه أن يتكوّن القول من جزئين متضادين في المعنى، قصد البيان والتوضيح، ومنه قوله تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلٌّ يَجۡرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ لَهُ ٱلۡمُلۡكُۚ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣﴾[5]، فقوله: يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل، يتكون من جزئين متضاديبن في المعنى، أكدا عظمة قدرة الخالق في تعاقب الليل والنهار من غير خطأ فسبحان الله تعالى.

وبحسب موقع اللفظ المكرر من العبارة، يأتي التكرير على صورتيهما:

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 157.
[2] سورة الشرح، الآيات 05 - 06.
[3] سورة الرحمان، الآية 13.
[4] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 161.
[5] سورة فاطر، الآية 13.

أ. **التصدير**: وحدّه عند ابن البناء بقوله: «ما يكون من التكرير في اللفظ في صدر الكلام..»[1]، ومثله، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾[2]، فقد تكررت لفظة: الشراء مرتين في بداية القول ونهايته: واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون.

ب. **الترديد**: لم يضع له ابن البناء مفهوما، ولا تمثيلا، بل كتفى بقوله: «وكل ما يكون من التكرير في اللفظ على غير ذلك فهو الترديد»[3]، أي ما كان على غير صورة التصدير فهو ترديد. وقد عرفه صاحب العمدة، بقوله: «وهو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يردها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه أو في قسيم منه»[4]، ومفاده أن يتكرر اللفظ مرتين بمعنيين مختلفين في العبارة. ومثله قول زهير:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ✹ ولو رام أسباب السماء بسلم

فقد تكررت لفظة: أسباب في البيت الشعري بمعنيين مختلفين، فالمعنى الأول هو الأسباب الحقيقية والدواعي، والمعنى الثاني هو محاولة بلوغ عنان السماء.

③ **المشاركة**: وهي أقسام كثيرة:

أ. **المشترك حقيقة**: كالخال يطلق على أخو الأم، والخال النقطة على الوجنة، وكلاهما حقيقي موجود.

ب. **المشترك المنقول**: كالانتقال من الزهرة النبات الجميل، إلى الكوكب في الفضاء.

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 161.

[2] سورة آل عمران، الآية 187.

[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 162.

[4] ابن رشيق، العمدة، ج01، ص 333.

ج. **المجاز:** يكون النقل فيه لأجل مناسبة أو مشابهة في المعنى: كقولنا: للإنسان الطويل، نخلة. وللمجاز صور يأتي عليها، أهمها، التخصيص، كالمثال الذي أوردناه، ويراد منه تخصيص الإنسان بالطول. والثاني هو العموم، والذي يسمى **التجنيس**.

④ **التجنيس:** وأقسامه هي:

أ. **المطابقة:** ومعناه أن يكون التكرير باللفظ عينه في الأول والثاني، ومثله قول الشاعر:

وأقطع الهوجل مستأنسا ✹ بهوجل مستأنس عنتريس

فالهوجل الأولى: يرد بها الشاعر الأرض والفيافي، والثانية هي الناقة التي يمتطيها لرحلته.

ب. **تجنيس المضارعة:** وحده، قول ابن البناء: «وهو أن يكون بين اللفظين مقاربة في السمع أو الخط»[1]، ومعناه أن نعيد اللفظ بمعنيين مختلفين، بالنظر إلى بنية اللفظ، أي بزيادة حروف أو حذفهاأو قلبها، أو تقاربها في السمع والكتابة، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾[2]، والتجنيس حاصل بين اللفظتين: ينهون، ينأون.

ج. **تجنيس السمع:** «وقد يكون بمقاربة الحروف في المخارج»[3]، ومثاله قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[4]، فالتقارب في مخارج حروف اللفظتين: ناضرة، وناظرة، خاصة بين الحرفين: ض، ظ، فقد يعتقد السامع أن اللفظتين لفظ واحد مكرر، لكن الشكل الخطي يزيل هذا الالتباس ويغير المعنى.

---

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 163.

[2] سورة الأنعام، الآية 26.

[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 165.

[4] سورة القيامة، الآيات 22- 23.

د. **تجنيس التصحيف:** هو الذي يكون في الخط باختلاف بعض الحروف بين اللفظين، ومنه، قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤﴾[1]، والتجنيس بين اللفظتين: يحسبون، ويحسنون.

وللتجنيس صور أخرى كثيرة، اقتصر ابن البناء على ذكر بعضها، لأنه يرى أنها للبلاغة أنفع ولتوضيح المعنى أحسن. ومن هذه الصور: **التجنيس بالقلب**: ومثاله: الصفائح، الصحائف، أو التجنيس بالاتفاق في المادة واختلاف البناء: ومثاله، قوله تعالى: ﴿رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمٗا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ٣٧﴾[2]، والتجنيس بين: تتقلب، القلوب، فاللفظ الأول فعل، والثاني اسم، وهو مشتقان من مادة واحدة، فاتحدا في أصل المادة واختلفا في البناء. ويقال لهذا النوع من التجنيس، **تجنيس التصريف والاشتقاق**[3]، وقد اعتبر ابن البناء السجع، نوعا من تجنيس المضارعة، قائلا: «ومن تجنيس المضارعة ما يقال له الموازنة، وهو أن يتفق اللفظان في الوزن، ويسمى في اللغة سجعا»[4].

لقد اعتمد ابن البناء في رصد مصطلحات التكرير على المنهجية الآتية:

أ. **التعريف بأقسام المصطلح:** وذلك في مصطلحات: **التكرير، المشاركة، والتجنيس.**

ب. **التعريف المباشر:** وذلك في مصطلحات:**العكس والتبديل، تجنيس المضارعة، تجنيس السمع.**

ج. **التعريف بالشاهد:** في مصطلحات: **المطابقة.**

---

[1] سورة الكهف، الآية 104.

[2] سورة النور، الآية 37.

[3] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 167.

[4] المصدر نفسه، ص 169.

والخطاطة الآتية توضح مصطلحات فصل التكرير:

❁خطاطة توضيحية لمصطلحات التكرير❁

وبالفراغ من هذه الخطاطة، نفرغ من تمثيل كل ما جاء من مصطلحات بلاغية في كتب الروض المريع، وينتهي متن الكتاب إلى خاتمة عالج فيها قضايا نذكرها فيما يأتي.

تحليل خاتمة كتاب الروض المريع:

لقد اهتم ابن البناء في الخاتمة، بطرح ومعالجة النقاط الآتية:

❶ أسباب الاختلاف في أقسام البلاغة وتسمية مصطلحاتها:

ذكر ابن البناء الاختلاف الكائن في أقسام البلاغة وتسميات مصطلحاتها بين الباحثين في البلاغة أو البلاغيين، قائلا: «وقد تلتف أقسام البديع بعضها ببعض، فتتركب وتتداخل، ولأجل ذلك يختلف أهل من في هذه الصناعة في الأمثلة الجزئية، فيضعها بعضهم في قسم، ويضعها آخرون في قسم آخر، كما يختلفون أيضا في أسامي الأقسام وفي عددها وفي تفاصيلها، فمنهم المقرب ومنهم المكثر، وذلك لأجل

اختلاف العبارات»[1]، فالتباين الحصل، لا يعدو أن يكون اختلافا في العبارة عن جوهر المفهوم وشكله، لا يتجاوزه إلى الاختلاف عناصر المفهوم ومكوناته، لأن ذلك مما يصيب البلاغة بالعطب الذي يُذهب علميتها ويدحض أصالتها، لأن التوافق مشروط لجواهر الأمور لا للعبارة عنها، فالعبارة متعلقة بالقدرة على الفهم والصياغة، وهذا الاختلاف، بحسب ما يراه ابن البناء، لا يضر بالبلاغة ولا يسبب فسادها، بل هو أمر هين راجع العبارة لا غير، ويؤكد ابن البناء صحة مذهبه بقوله: «... وليس ذلك مخلا بالصناعة، فإنه قد وقع الاتفاق على الصور الجزئية الشخصية التي فيها، فلا يضر الاختلاف في إدراجها تحت أي كلي كان، ولا تسميتها بأي اسم كان..»[2]. فابن البناء يعتبر التسمية متعلقة بالرؤية التي يراه كل واحد من أهل هذه الصناعة، فيضع أقسامه الكلية، ويؤسس لها الفروع وفق ما يراه مناسبا لذلك، ثم إن التسمية، على ما يراه ابن البناء، لا تعدو أن تكون لتمييز المسميات ولغاية التخاطب بها وفيه ضبطا لغايتها، «... وإنما يحتاج إلى الأسماء والأجناس لأجل المخاطبة فيها وضبطها. ولذلك كانت الأقسام الكلية التي فيها، توضع بحسب ما يراه كل واحد منهم، ويذهب إليه في اعتباره صفات تلك الصور الجزئية، ويسمي بما شاء مما يوافق اعتباره»[3].

❷ الأسباب التي تتحقق معها البلاغة:

لقد ذكر ابن البناء في خاتمة الروض المريع، مجموعة من الأمور تحصل بها البلاغة لمن يطلبها، وقد ذكرها على النحو الآتي:

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 173.

[2] المصدر نفسه، ص 173

[3] المصدر نفسه، ص 173.

أ. **الابتعاد عن التكلف:** فالتكلف يخرج الكلام من دائرة البلاغة أو البديع، ويُذهب رونقه ويعدمه الفصاحة المرغوبة والمطلوبة، فيلحق الكلام بكلام العامة الذي لا ترتجى فائدته ولا تظهر منفعته إلا بهذر وطول نفس، فترك التكلف وسيلة توجِد البلاغة وتحققها، وفي هذا يقول ابن البناء: «واعلم أن المحمود في جميع أساليب البلاغة إنما هو ما لا يظهر فيه التكلف، ولا يكون مطلوبا بالتعسف، وعليه رونق الفصاحة وطلاوة البديع، وما كان من الكلام مضرس الألفاظ مجمع الأجزاء، مختتم الأواخر بحروف متباينة، فهو خارج عن البديع ولا حق بكلام العوام»[1].

ب. **الصدق في القول:** فقد ربط ابن البناء بين الصدق في القول والبلاغة، ذلك أن الكلام الصادق أقرب إلى القلب، أعذب في السمع، محرك للعقل، فيكون معه التأثير في النفوس بليغا متغلغلا إلى بواطنها، كما يعين المتكلم على إقامة الحجة وإظهار البرهان، متى ما طلبت العبارة ذلك، إذ يقول ابن البناء: «وحسن معنى الكلام وصلاحه وصحته إنما هو ببنائه على الصدق وقصده إلى الجميل وظهوره بالبرهان»[2].

ج. **اعتبار المقال والمقام:** وقد شدّد ابن البناء على ضرورة مراعاة الكلام، في بنائه وألفاظه ما كان من ألفاظ وتراكيب وعبارات الزمان الذي ينتمي إليه، لأن ذلك مما يوجب سهولة فهم المقاصد والمرامي، ويكفل أن تكون التعابير غير مستوحشة ولا منفرة لغرابة ألفاظها عن سائر الألفاظ الأخرى، ثم يجب على الكلام مراعاة أقدار السامعين أو المخاطَبين، حتى يكون التواصل ويقع التبليغ ويتحقق البيان للعبارة، وفي هذا يعلق ابن البناء قائلا: «وحسن اللفظ وصلاحه وصحته إنما هو بالقصد إلى

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 174.
[2] المصدر نفسه، ص 174.

المستعمل في زمان الخطاب وعلى قدر من يخاطب والإيضاح على أحسن ما يُقدَر عليه من التسهيل والتقريب، ولذلك كان أفصح الخلق ﷺ لا يقول الشعر»[1].

❸ **التنويه بالروض المريع:** وهو ما أنهى به ابن البناء خاتمة كتابه، فقد اعتبر ما جاء في متن الكتاب كافيا لكي يدرك قارئه التفاضل في البلاغة والفصاحة، وموجبا القدرة على فهم القرآن الكريم وسنة الرسول محمد ﷺ، وجميع ما كان من صنوف وأساليب العبارة والخطاب. لذلك يقول ابن البناء: «وبهذا الذي ذكرناه في هذا الكتاب يعرف التفاضل في البلاغة والفصاحة، وهو قدر كاف في فهم ذلك في كتاب الله وسنة نبيه وفي المخاطبات كلها».

إن فراغنا من معالجة متن الروض المريع والبحث في مادته البلاغية، يمنحنا تصورا دقيقا عن منهج ابن البناء في جمع ووضع المادة البلاغية في الكتاب، من خلال جملة من الأدوات التي استعملها ابن البناء لهذا الفعل، ابتداء بمصادر مادته البلاغية وانتهاء إلى كيفية وضعه للمصطلحات في متن الكتاب، مع ما تميز به من رؤية متفردة لبعض عناصر البلاغة تميزه عن غيره من الباحثين في البلاغة في ذلك العصر.

وهو ما نعرضه في العنصر الموالي، الذي خصصناه لمتابعة منهج ابن البناء في الروض المريع.

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 174.

منهج ابن البناء في الروض المريع:

لقد اتضحت معالم منهج ابن البناء في الروض المريع، من خلال ذلك التقسيم الدقيق لمادة المتن في الكتاب، تقسيما منع فوضى التأليف وعشوائية المعرفة، فقد حدد ابن البناء منذ البداية طريقة عرض متنه، إذ جعل المادة موزعة على ثلاثة أبواب، فرعها إلى فصول رتبها في شكل تسلسلي، يجعلها متناسقة لا يشعر معها القارئ بالانتقال إلا من خلال العناوين التي تصادفه. بالإضافة إلى ديباجة وخاتمة.

إن الناظر في أبواب مادة ابن البناء يجدها منظمة ومتسقة، فقد جعل الباب الأول بفصوله الثلاثة، القاعدة العامة التي تتأسس فيها المفاهيم وتتبلور لما سيأتي من مادة. إذ أعلن في ديباجة الكتاب عن نيته في الاقتراب من أصول صناعة البديع وأساليب البلاغة، قائلا: «فغرضي أن أقرب في هذا الكتاب من أصول صناعة البديع ومن أساليبها البلاغية»[1]، ولأجل تحقيق هذا الغرض، يجب التأسيس لمنظومة مفاهيمية تعين في رصد المحطات الكفيلة بتجسيد هذا الهدف وهو ما كان في الباب الأول من الكتاب، على الشكل الآتي:

أ. أسس ابن البناء لمفهوم الدلالة أو المعنى، لوقوع البلاغة فيه، وذلك بالبحث في اللفظ والمعنى، وفي دراسة العلاقة بينهما، وفي وجودهما في التراكيب، ثم درسهما في الشعر والنثر وعدد الفروق بين الصنفين في البلاغة.

ب. بعد تأسيس مفهوم اللفظ والمعنى، انتقل ابن البناء لتأسيس أقسام الكلام والعبارة عن كيفيتها، بالنظر في مادتها المتكونة من اللفظ والمعنى، وفي كفيفة عبارة كل مكون عن الآخر، وخلص ابن البناء

[1] ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص 67.

إلى أن العبارة في الكلام لا تخرج عن طريقتين هما: تقسيم اللفظ من جهة دلالته على المعنى، وتقسيم اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود.

ج. انتهى ابن البناء بعد الخطوتين السابقتين، إلى البحث في مفهوم البلاغة، والفصاحة، وعلمي البيان والبديع، وأوضح العلاقة بين أساليب الخطاب والمقاصد التي يرمي إليها.

فبعد أن أسس ابن البناء القاعدة المعرفية اللازمة، وزع مادته التطبيقية على بابين خلص إليهما بتطبيق طريقة الاستقراء والاستنتاج، فقد وظف «الاستقراء والاستنتاج للحصول على جنسين أعليين؛ هما: أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، وأقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى»[1].

لينتقل بعدها ابن البناء إلى تفريع الباب الأول إلى أربعة فروع هي: الخروج من شيء إلى شيء، وتشبيه شيء بشيء، وتبديل شيء بشيء، وتفصيل شيء بشيء، ونحن نرى لهذا التفريع والترتيب صورة منطقية هي:

أ.الانتقال من معنى إلى معنى إنما للتوضيح والتوسع وبيان العبارة، كالانتقال من العمليات الذهنية الفكرية إلى التعبير، وبذلك يكون الخروج.

ب. لا يكون الخروج من معنى لآخر، إلا بوجود ما يجمع بين المعنيين في الظاهر أو الباطن، فهو تشبيه شيء بشيء.

ج. التشابه بين المعاني يسمح بإمكانية تغيير مواضعها وإحلال كل معنى مكان الآخر، وبذلك يتحقق تبديل شيء بشيء.

[1] محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 54.

د. تبديل معنى بآخر يقتضي أن أحد المعنيين أظهر وأبين وأدق في العبارة، فيكون تفصيلا للمعنى الآخر، ولهذا يكون تفصيل شيء بشيء.

على هذا الأساس، جمع ابن البناء بين أقسام الباب الآتي على نحو ما ذكرنا، وبالطريقة نفسها قدم ابن البناء أقسام الباب الثالث: الإيجاز والاختصار، والإكثار، والتكرير، على النحو الآتي:

أ.أما العبارة الأولى عن المعنى فتكون موجزة مختصرة، يرجو معها المتكلم حصول المعنى وتمام الفائدة، وذلك المسمى الإيجاز والاختصار.

ب.فإن لم تحصل الفائدة من الكلام، احتجنا معه إلى التوسع والدليل والإقناع، فتكثر العبارة لكن في غير لغط وحشو، وبذلك يحصل الإكثار.

ج.وإن حصلت الفائدة بالإكثار ولم تكن تامة، احتجنا إلى إعادة المعاني وتيسيرها بمعنى التشعب والحد من الإكثار، بإعادة العبارة ببعض ألفاظها ومعانيها، وبذلك يكون التكرير أو التكرار.

ثم انتهى ابن البناء إلى خاتمة حدد فيها أسباب التداخل في أقسام البلاغة واختلاف مسمياتها، ورأى ذلك طبيعيا مرده اختلاف الرؤى والاعتبارات بين الباحثين، ولا ضرر في ذلك مادامت الكليات واضحة متفق عليها بينهم.

إن هذا التحكم الدقيق في توزيع مادة كتاب الروض المريع، إنما يؤكد بصفة مطلقة الروح العلمية التي تميز بها ابن البناء واستغلاله لمبادئ الرياضيات في التقسيم والتناسب بين أجزاء مادته، وهو ما سنقف عليه في وقته عند الحديث عن بعض مظاهر العلوم الأخرى في الروض المريع، ولا يعادل هذه الروح العلمية، إلا أن تكون مصادرها قيمة متنوعة منسجمة في تناسق عجيب نبحثه في العنصر الآتي.

مصادر مادة الروض المريع:

لقد تنوعت مصادر ابن البناء وتعددت غير أننا نرجعها إلى ثلاثة أصول:

❶ **القرآن الكريم، وبعض الكتب التي تناولته بالبحث والدراسة:**

لقد استعان ابن البناء بآيات الذكر الحكيم للاستشهاد بها في إظهار مواطن البلاغة، حيث استشهد بها في 127 موضعا[1] من متن الكتاب، خاصة في الفصل الأول من الباب الثالث المتعلق بالإيجاز والاختصار، وفي فصل المناسبة، وكذلك التضمين. كما وظف ثمانية أقوال مأثورة، من بينها حديث نبوي شريف واحد[2].

كما اعتمد أيضا، على بعض الكتب التي تناولت القرآن الكريم بالدرس والتحليل[3]، منها:

أ.نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للإمام فخر الدين الرازي.

ب.النكت في إعجاز القرآن للرماني.

ج.البرهان في علوم القرآن لابن وهب.

د.دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.

❷ **الكتب التي بحثت في البلاغة:** ومنها:

أ.العمدة في نقد الشعر لابن رشيق.

ب.سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي.

---

[1] ينظر:مقال موسوم بـــ: منهج دراسة المصطلح النقدي في كتاب الروض المريع في صناعة البديع، منقول عن الموقع الالكتروني: http://www.dafatiri.com/vb/dafatiri242507، تاريخ الدخول:2012/07/24م. وينظر: ابن البناء، الروض المريع في صناعة البديع، ص44.

[2] المصدر نفسه، ص44.

[3] محمد مفتاح، التلقي و التأويل، ص43.

ج.البديع في نقد الشعر لابن منقذ.

د.البديع لابن معتز.

هـ.الصناعتين لأبي هلال العسكري.

و.الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني.

ز.المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للسجلماسي.

ح.منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني.

ط.الطراز المتضمن للعلوي.

❸ كتب علوم المنطق:

أ.معيار العلم في المنطق لأبي حامد الغزالي.

ب.رسالة إلجام العوام عن علم الكلام لأبي حامد الغزالي.

وقد أخذ ابن البناء من هذه الكتب دون أن يشير إليها أو يذكر مؤلفيها إلا في موضع أو موضعين، حيث يذكر هذا، محقق الروض المريع قائلا: «ولكن ابن البناء لا يحدد المصادر التي يستقي منها نظرياته، ولا يذكر أسماء المؤلفين والكتب التي أفاد منها إلا في النادر، ولا يشير في الغالب إلى النقاد والفلاسفة واللغويين الذين تأثر بهم»[1]. فمما ساعدنا في تحديد هذه الكتب، تعليقات محقق الروض المريع، حيث كلما ذكر ابن البناء مفهوما لمصطلح ما، أشار المحقق إلى مصادر هذا المفهوم الذي اعتمدها ابن البناء.

ومن المواضع التي نقل فيها ابن البناء عن غيره نقلا حرفيا مع التصرف فيه بالإيجاز ما نذكره:

---

[1] ابن البناء الروض المريع في صناعة البديع، ص42.

أ. حين ذكر أسباب غموض الكلام، قد أخذ ذلك عن سر الفصاحة حرفيا، فقد جاء في سر الفصاحة، قول الخفاجي: «فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على المسامع ستة: اثنان منها في اللفظ بإنفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى ... فأما اللذان في اللفظ بانفراده، فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشي اللغة العربية، وفي الآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة، كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث ...»[1].

والعبارة نفسها ذكرها ابن ابناء مع القليل من التعديل، فيقول: «فالأسباب التي أجلها يغمض الكلام على المسامع ستة: اثنان منها في اللفظ بانفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى ... اثنان في اللفظ بانفراد، فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة...»[2].

ب. ما جاء من تطابق بين ابن البناء والسجلماسي، في الحديث عن المصطلحات الآتية: الاستظهار، والتتميم، والتسوير والمرادفة. ومن هذا التطابق ما جاء في شواهد تحديد أنواع الاستظهار، حيث يقول ابن البناء: «فمنه الصفات التي تأتي إما للتخصيص في النكرات كرجل صالح، وإما للتعيين في المعارف كزيد الكتاب، وإما للثناء، كقوله تعالى: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ...»[3]، وهي نفس الشواهد التي ذكرها السجلماسي[4].

ومن الأمانة أن نشير إلى أن محقق الكتاب قد نبه إلى مسألة التطابق بين ابن البناء والسجلماسي، قائلا «والملاحظ أن عبارات المؤلفين تتشابه أحيانا، وقد تتفق اتفاقا كليا في المصطلح والتعريف

[1] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 221.

[2] ابن البناء الروض المريع في صناعة البديع، ص 84.

[3] المصدر نفسه، ص151.

[4] أبو القاسم السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص 309-311.

والمثال»[1]، ونتيجة لهذا التشابه، طرح المحقق إشكالا هو الذي نطرحه أيضا، هل كان الروض المريع مصدر المترع البديع أم العكس؟ ذلك أن المؤلفين عاشا في نفس الفترة، ولسنا نجد بناء على دراستنا للسجلماسي إشارة تدل على تأثيره أو تعرفه إلى ابن البناء، والحال نفسه عند هذا الأخير. غير أننا نلحظ أن في المترع البديع، تفصيل وتوسيع للعديد من القضايا المطروحة في الروض المريع، لكنها تبقى ملاحظة تستند إلى رأي شخصي يفتقر أدلة تؤكد أسبقية أحد المصدرين عن الآخر[2].

والناظر في أسلوب ابن البناء في العبارة عن مادته البلاغية وعناصرها، يجده أسلوبا موجزا يعتمد في الكثير من الأحيان على الاختصار والإيجاز في رصد مفاهيم المصطلحات البلاغية، فقد جاءت في متن الكتاب مفاهيم لا تتعدى السطر الواحد، وأحيانا يتجاوز المفهوم فلا يذكره، ويأتي مباشرة على أقسام المصطلح، التي يذكر البعض منها فقط مكتفيا به للتمثيل عن باقي الفروع الأخرى، وهو ما جعل طريقته في وضع المادة البلاغية ومصطلحاتها تتميز بالخواص الآتية:

منهج ابن البناء في وضع المصطلحات البلاغية:

لقد تميز ابن البناء عن سائر البلاغيين، بالتأليف المنظم والمبوب، الذي تناسقت مادة أقسامه وفروعه، في متوالية يسهل على المتلقي أن يجمع أجزائها ويفهم محتوياتها، لذلك اختصت طريقته في وضع مفاهيم مصطلحاته، بالخواص الآتية:

أ.**الإيجاز والاختصار**: وهو ما عبر عنه محقق الروض المريع بقوله: «ويسلك المؤلف مسلك الإيجاز والاختصار، من غير أن يخل بالمعنى»[3]، حيث نجد الإيجاز دليلا على تحكم ابن البناء في اللغة والمادة التي

---

[1] ابن البناء الروض المريع في صناعة البديع، ص 49.

[2] لم يذكر محققا الكتابين، المترع و الروض المريع، شيئا يؤكد سبق أحد المصدرين عن الآخر، بل اكتفيا بذكر ما أوردناه أعلاه.

[3] ابن البناء الروض المريع في صناعة البديع، ص 43.

يبينها وقد أعلن ابن البناء على إتباعه سبيل الاختصار في مقدمة كتابه حين وصف منهجه في التأليف قائلا: «تأليفا غير ممل، يصغر جرمه ويكثر علمه»[1].

ب. اعتمد ابن البناء في تحديد مفاهيم المصطلحات البلاغية، على إحدى الطرق الآتية:

❶ **التعريف المباشر**: وينقسم إلى:

أ.التعريف المباشر من غير شاهد: أن يسوق مفهوم المصطلح دون أن يدلل عليه بشاهد.

ب.التعريف المباشر مع الشاهد: بعد أن يذكر مفهوم المصطلح، يدلل عليه بشاهد يحلله ويذكر فيه موضع المصطلح منه.

❷ **التعريف بأقسام المصطلح**: لا يذكر ابن البناء للمصطلح مفهوما يدل عليه، بل يقسمه إلى أقسام يعرفها ويحللها كل على حدة.

❸ **التعريف بالتحليل**: إذ يتكون مفهوم المصطلح بالنظر في الشواهد التي تدلل عليه، من خلال تحليلها وتحديد أجزائها.

❹ **التعريف بالمترادف**: وهو أن يتجاوز مفهوم المصطلح إلى مصطلح يرادفه، كقوله في الإيجاز: الإيجاز والاختصار ...

❺ **التعريف بالمتشابه**: يذكر فيه تعريفا واحدا لعدد من المصطلحات المتشابهة.

ج. اعتمد التقسيم والتفريع في تفصيل مادته البلاغية.

د. اعتمد على الكثير من الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، والقليل من الشواهد النثرية لشرح وتفصيل مفاهيم مصطلحاته البلاغية.

---

[1] ابن البناء الروض المريع في صناعة البديع، ص69.

هـ. اعتمد على توظيف بعض المصطلحات المنطقية والفلسفية.

وبالفراغ من البحث في منهج ابن البناء في الروض المريع، ننهي هذه الدراسة التطبيقية، ونجمل ما توصلنا إليه من استنتاجات وما وقفنا عليه من نتائج في خاتمة البحث.

الخاتمة

الخاتمة:

أما وقد فرغنا من تحليل مصطلحات الروض المريع في الدراسة التطبيقية، وانتهينا إلى تحديد منهج ابن البناء في معاملة البلاغة وصياغة وبناء مصطلحاتها، مع ما عرضناه في الباب الأول من هذا البحث من متابعة البحث البلاغي المغربي إلى القرن الثامن الهجري، فإننا قد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والنتائج، تخص المدرسة البلاغية المغربية، عموما، وشخص ابن البناء، خصوصا، نفصلها في النقاط الآتية:

أ. **شمولية البلاغة وعمومها:**

لقد تميزت المدرسة البلاغية المغربية، التي تناولناها ممثلة في شخصي: حازم القرطاجني، وأبو القاسم السجلماسي، باعتبار البلاغة علما كليا يهتم بالخطاب الأدبي وبالبحث في خصائص محتواه، ومتابعة بنيته التركيبية والفنية، من لحظة إنتاج النص إلى تلقيه، فقد عد حازم البلاغة منهجا يعين في فهم النص انطلاقا من مفهوم التأثير، وهم ما يسلمنا بشكل تلقائي للنظر في بنية النص من زاوية القارئ، بناء على حصول أثر التلقي.

فقد انتقلت البلاغة مع حازم من مفهومها التقليدي إلى علم يهتم بدراسة العمل الأدبي في سياقاته الاجتماعية والثقافية، غير مكتف بالخصائص الجمالية، ولا متعلق بالمتعة الفنية وحسب، بل يعالج في بعد تداولي وسائل التعبير الممكنة عن الخطابات النصية، لإقامة شبكة مفاهيمية بين المنتج والنص والمتلقي، بعد أن كانت البلاغة لا تتجاوز المتكلم أو الخطيب، حتى بعد تحولها نحو التعليمية، فلم تزد عن الاعتناء بالنص في غياب المتلقي، أو بتليين الصراع الدائر بين اللفظ والمعنى، وإننا نعتبر حازما العالم السباق إلى إظهار شمولية البلاغة وحركيتها، بعيدا عن الاستعمالات الفردية المعزولة المرتبطة، بأغراض متفردة،

فبفضل هذه الرؤية المنهجية التي لم نجد لها أثرا ظاهرا في المؤلفات المشرقية، أصبح كل نص يحمل قدرا معلوما من البلاغة، إن لم نعتبره أي النص، شكلا من أشكال البلاغة، أساسه وجود التأثير والتأثر.

ب. **صورة منهجيتها:**

لقد صير منهج حازم القائم على الجمع بين التنظيرات البلاغية والفلسفية والمنطقية، البلاغة علما يتجاوز حدود اللغة في النصوص إلى إحلال بعض الأدوات التحليلية التي يستعيرها من الأخرى كالفلسفة والمنطق والرياضيات، وهو ما نتلمسه في منهج السجلماسي، الذي امتزج فيه التراث الهيليني مع التكوين العربي الخالص، إذ نجد الرجل منكبا على النظريات الأرسطية يناقش مضامينها ويحللها، ويأخذ منها مع يراه مناسبا لدرس البلاغة العربية في دقة وحذر علمي شديد، فالسجلماسي ذلك العالم الفيلسوف المنطقي المتشبع والمتمكن من الثقافتين العربية والهلينية، لما يكشفه أسلوبه ومنهجه، عن منهجية علمية رياضية صارمة في التعامل مع المصطلحات البلاغية، باعتبارها أجناسا عليا لفروع دنيا، في ترتيب تنازلي ينتهي في حال عكسه تصاعديا نحو كليات يقوم عليها المفهوم البلاغي.

فالسجلماسي أول من أدخل إلى البلاغة العربية مفهوم الجنس، الذي أراد به الأصل الذي تتفرع عنه باقي المصطلحات البلاغية، إذ للمرة الأولى وبمنهجية صارمة بعد تقسيمات السكاكي للبلاغة، يصبح للبلاغة مصطلحات معرفة خاصة بها، من غير أن تنقسم البلاغة إلى علومها التي عرفت بها، وهو ما سهل على الباحث في البلاغة العربية إحصاء مصطحاتها والنظر في مفاهيمها وكيفية صياغتها، والتنبه إلى المصطلحات التي أخذتها البلاغة من العلوم الأخرى.

فقد فرع السجلماسي البلاغة إلى عشرة أجناس ضمنها مجموعة من الفروع تمثل المصطلحات المنبثقة عن كل جنس، ثم عمد في تقديمه للمصطلحات بعرض مفهومها اللغوي، والمشتهر لها من

المفاهيم، لينتهي إلى مفهوم الخاص، وقد نظم هذه العملية فيما سماه: المعنى الموطئ، والمعنى الفاعل. وبذلك تخطت مصطلحات البلاغة تلك المفاهيم الكثيرة التي رصدت لها في المؤلفات التي تناولتها، إذ نجد للمصطلح البلاغي الواحد عديد المفاهيم والشروحات، التي تصيب الباحث بخلط منهجي يضيّع معه الدقة والصرامة العلمية اللازمة.

لقد تميزت المدرسة البلاغية المغربية بمنهج فريد في معالجة البلاغة العربية، وبطريقة مثلى لم نجد لها مثيلا فيما وقع بين أيدينا من مؤلفات المشارقة الباحثة في هذا المضمار، فهو منهج يستند إلى المنطق والفلسفة، يمكّن للبلاغة من الابتعاد عن الفردية والجزئية، ويسمها بالبعد الكلي الشمولي، الذي اعتبرته الدراسات المغربية المتقدمة منبثقا عن أصول فلسفية ومنطقية. فهي إذا بلاغة معضودة ومطعّمة بالمنهج المنطقي والفلسفي.

أما عن مؤلف الروض المريع وما قدمه للبحث البلاغي العربي والمغربي خاصة، فإننا نستعرضه في الجزئيات الآتية:

أ. **مفهوم البلاغة:**

لم يعتبر ابن البناء البلاغة صفة للقول الجيد أو محض علاقة بين اللفظ والمعنى، بل نظر إليها من ثلاث زوايا، اعتبرها رأس الأمر في حصول البلاغة، وهي أن يُعَبَّر عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها توثيقه في النفس، مع التمكن من الغرض المقصود، فاستحضر لذلك: **طريقة التعبير**، و**الغرض المقصود منه**، و**طبيعة المتلقي**.

ثم ذكر ابن البناء مفهوم الفصاحة، وعلّقه بجهتين، الأولى في الألفاظ المفردة، وذكر لها الشروط الضرورية لذلك، والثاني في انتظام الألفاظ بعضها مع بعض، ليرد أمر الفصاحة والبلاغة إلى صنعة البديع وعلم البيان.

ب **مصطلحات البلاغة:**

لقد نظم ابن البناء المصطلحات البلاغية في قسمين، يقومان على العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى، فالأول هو: أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، وهو الذي عرف في الدراسات البلاغية الأخرى بمطابقة المقال لمقتضى الحال، مقسما إياه إلى أربعة عناصر اختص كل عنصر منها بظاهرة بلاغية، تنبثق عنها العديد من المصطلحات البلاغية.

والثاني هو: أقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى، وضع فيه الشروط المتعلقة ببنية اللفظ وكيفيته، وعلاقة ذلك في إظهار المعنى وتقويته، فاللفظ إن كان موجزا، أو مكررا، أو متسعا، اختلفت معانيه في كل حال من هذه الأحوال جميعا، ذلك أن السياقات المتنوعة تصنع الفروق المعنوية.

ج. **صياغة المصطلحات البلاغية:**

وقد استخدم ابن البناء لذلك مجموعة من الأدوات، لتقديم مفاهيم مصطلحاته، سبق وأن ذكرناها في عنصر **منهج ابن البناء في الروض المريع**، معتمدا على رؤيته الخاصة للبلاغة دون الالتفات إلى رؤى سابقيه إلا في مواضع قليلة من الكتاب، معتمدا على التفريع والتصنيف، والتحليل، فاسحا في الكثير من الأحيان المجال للباحث لمشاركته في التحليل وبناء المفاهيم، وصياغة المصطلحات البلاغية.

مما سبق طرحه، نخلص إلى أن ابن البناء قد نزع في مؤلفه نحو الروح العلمية المطلوبة لتأسيس معرفة صحيحة، وسمت مادته البلاغية بالترتيب والتنظيم والدقة في العناية بالشواهد وتحليلها، بما يوجب البلاغة ويحققها ويقربها من الأفهام.

فالروض المريع على صغر حجمه، يمثل التصور المغربي للبلاغة العربية ممثلا في رؤى ابن البناء، هذا التصور الذي يتقاسم مع التصور المشرقي ويشترك معه في الموضوع والغاية، ويختلف عنه في الآداء والرؤية، فالبحث البلاغي المغربي لم يكن طفرة ولا متفردا، بل استند إلى البحوث المشرقية في تحليلاته واستقراءاته، وما يميزه عنها استعانته بالمنهج المنطقي والفلسفي وببعض المبادئ الرياضية في تحليل جزء من قضايا البلاغة العربية، من غير أن يدحض أصالتها أو يطمس معالمها.

لقد سعى ابن البناء من خلال مؤلفه، لتمكين المتعلم أصول البلاغة وطريقتها ليهتدي بها إلى فهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولتستقيم له العبارة على أفضل وجه، فيحسن التعبير والبيان ويتحكم في أساليب الخطاب وأفانينه.

وهذه غاية شريفة ترفع عن منهج ابن البناء ما وقع فيه من نقص، وتدفع عنه كل دعوة باطلة في تقنين البلاغة أو منطقتها، كما تمنحه هذه الغاية الشرف العالي والمرتبة الرفيعة بين سائر علماء البلاغة العربية. وتُحْلِل جهده الخالص مكانا عاليا بين الدراسات التي تناولت البلاغة العربية بمنهج متجدد يستثمر معطيات كل العلوم في البحث اللغوي في كل منسجم وبرؤية علمية ثاقبة.

وحسبنا من خلال هذا البحث، أن نكون قد أزلنا وهم القصور والعجز عن بحوث العلماء المغاربة في البلاغة العربية، وأجلينا جزء من هذه الجهود العلمية العالية المكانة، في دعوة نرفعها إلى كل باحث في البلاغة العربية أن يتوجه إلى باقي البحوث المغربية بالدرس والتحليل، فتتميز البلاغة بمنهجها

المشرقي والمغربي وتمتلك دراستها سمة الأصالة والتجديد، وتضيق بفضلها الهوة المتسعة وتصغر الفجوة العميقة بين المشرق والمغرب.

ملحق المصطلحات

ملحق المصطلحات في كتاب الروض المربع

المصطلح	الصفحة من كتاب الروض المربع
الإعراب	88
الخروج	95
الإدماج	95
التفريع	96
الاستطراد	96
التجريد	97
الاستدراك	97
الاعتراض	98
الالتفات	98
الاعتماد	99
التشبيه	103
المحاكاة	103
التخيل	103
المناسبة	105
المقابلة	107
اللف	108
المقاومة	108
المكافأة	109
الطباق	111
الاستعارة	115
الكناية	116
التتبيع	117
التمثيل	117
الإبدال	118
الاستثناء	119

ملحق المصطلحات في كتاب الروض المربع

التقسيم	127
التسهيم	129
الترشيح	129
الكلي	130
الجزئي	130
التفصيل	130
التشكيك	131
التجاهل	131
الاتساع	131
التضمين	134
التوضيح	134
التفسير	137
الاكتفاء	143
التناسب	143
الحذف	146
الإكثار	151
الاستظهار	151
التذييل	151
التكملة	152
التسوير	153
المرادفة	154
التكرير	157
الموطأة	157
المشاركة	157
المنقول	162
المجاز	162

ملحق المصطلحات في كتاب الروض المريع

التصدير	162
الترديد	162
التجنيس	163
تجنيس المحاذاة	164
تجنيس المضارعة	164
الترصيع	168
الموازنة	169

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

برنامج كتابة آيات المصحف الشريف

- أ -

01. أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس - ليبيا، ط01، 1398هـ/ 1989م.
02. أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، (د،ط) 1993م.
03. أحمد بن عميرة، التنبيهات على ما في البيان من التمويهات، تح: محدم بن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط01، 1991م.
04. أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط04، 1422هـ /2002م.
05. أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، ط01، 1973م.
06. أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، (د، ط)، 1982م.
07. أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، تح: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، الإدارة العامة للثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، (د،ط)، (د،ت).
08. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس ـــ المغرب، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، الكتاب الطبي الجامعي، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، 2005م
09. أمين الخولي، فن القول، قدم له: صلاح فضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (د،ط)، 1996م.

- ب -

10. بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق وشرح: حسني عبد الجليل يوسف، مطبعة الآداب، مصر، ط01، 1409هـــ/1989م.
11. بدوي طبانة، البيان العربي: في تطور البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط03، 1962م.
12. ابن البناء (أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي أبو العباس المراكشي)، الروض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بن شقرون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب،(د، ط)، 1985م.

- ت -

13. التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر)، الشرح المطول على التلخيص، مطبعة تركية، (د،ط)، 1330هـ.
14. التهناوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، إشراف ومراجعة: رفيق العجم، سلسة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ـ ناشرون، بيروت، ط01، 1996م.

- ث -

15. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطاب وعبد القاهر الجرجاني - في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي - ، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط03، 1976م.

- ج -

16. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح وشر: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط07، 1418هـ/ 1998م.
17. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د،ط)، 1985م.
18. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، رسالة التربيع والتدوير، تح: شارل بلا، 1957م.
19. الجرجاني (السيد الشريف)، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، المغرب، الدار البيضاء، ط01، 1427هـ/2006م.
20. الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهد محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي ـ القاهرة، (د، ط)، 2000م
21. الجرجاني (عبد القاهر)، أسرار البلاغة في علم البيان، صححه ووضع حواشيه: السيد محمد رضا، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ط01، 1409هـ / 1988م.
22. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د، ط)، 1957م.

- ح -

23. حاتم الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة

ببغداد، (د، ط)، 1399هـ / 1979م.
24. حازم القرطاجني (أبو الحسن بن محمد الأنصاري)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط03، 1986م.
25. عبد الحكيم راضي، الأبعاد الكلامية والفلسفية في الفكر البلاغي والنقدي عند الجاحظ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط03، 2006م.
26. حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، سلسلة بحوث اللغة العربية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث اللغة العربية - مكة، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1996م.
27. أبو حامد الغزالي، معيار العلم في المنطق، شرحه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1410هـ/1990م.
28. أبو حامد الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، تحقيق ومراجعة: إبراهيم أمين محمد، (د،ط)، (د،ت).
29. حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، السلسة السادسة: الفلسفة والآداب، مج ع 21، 1981م.

- خ -

30. خالد الأشهب، المصطلح العربي:البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، ط01، 1432هـ/2011م.
31. الخفاجي (ابن سنان)، سرالفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط01، 1402هـ/1982م.
32. ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة،تحقيق وتعليق:عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء،ط01، 2005م.
33. خليفة حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مج 01، دار الفكر، (د،ط) 1982م.
34. الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط02، 1409هـ/1989م.

- د -

35. درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (د، ط)، 1960م.

- ر -

36. الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتعليق: نصر اللّه حاج مفتي أوغلي،دار صادر، بيروت، لبنان، ط01، 1424هـ/2004م.
37. رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف الإسكندرية، ط02، (د، ت).
38. عبد الرحمان بن جاد الله البناني، حاشية البناني على شرح شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع، دار الفكر، بيروت، (د،ت)، (د، ط).
39. ريتشاردز آدم، فلسفة البلاغة، تر: سعيد الغانمي وناصر حلاوي، إفريقيا الشرق، ط01، بيروت، لبنان، 2002م.
40. ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط05، 1409هـ /1981م.

- س -

41. السجلماسي (أبو القاسم محمد)، المترع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق وتقديم: علال الغازي، مكتبة المعارف، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1980م.
42. سعيد حسن بحيري، لغة النص المفاهيم و الاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع،2004م.
43. السكاكي(يوسف بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زوزو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط02، 1407هـ / 1987م.

- ش -

44. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط09، 1995م.

- ظ -

45. ظافر الكناني، تحولات الدرس البلاغي، السجل العلمي لندوة: «الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول» 21،22 /6/1432هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي، ج01.

- ع -

47. عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 01، 1997م.
48. عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجيل ـــ بيروت، ط01، 1413هـ ـــ 1992م.

49. عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، (د، ط)، 1380هـ/1960م.
50. عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، قدم له ورتب تراجمه إلى طبقات: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط01، 1430هـ/2010م.
51. العلوي اليمني، الطراز المتضمن أسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ، ط01، 1433هـ/2002م.

- ف -

52. ابن فارس(أحمد ابن فارس)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ ـ 1979م.
53. فان ديك، النص بنياته و وظائفه مدخل أولي إلى علم النص ضمن نظرية الأدب، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق، ط02، 2005م.
54. عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغرابة دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط03، 2006م.

- ق -

55. عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ط01، 1422هـ /2002م.
56. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د،ط)، 1998م.
57. ابن القاضي (أحمد المكناسي)، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط - المغرب، (د،ط)، 1973م.
58. ابن القاضي (أحمد المكناسي)، درة الحجال في أسماء الرجال، تح: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث - القاهرة، (د،ط)، (د،ت).
59. القالي، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية بيروت، ط01، 1975م.
60. قدامة بن جعفر، نقد النثر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1400هـ/1980م.
61. القزويني (جلال الدين)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د،ط)، (د،ت).

- ك -

62. الكفوي (أبو البقاء أيوب)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، ط02، 1419هـ / 1998م.

- م -

63. مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، (د.ط)، (د، ت).
64. مبارك المبارك، معجم مصطلحات الألسنية، بيروت.
65. محمد بن أحمد بن شقرون، مظاهر الثقافة المغربية - دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني، توزيع دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، (د،ط)، 1406هـ/1985م.
66. محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة، (د،ط)، 1349هـ.
67. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"، القاهرة، ط 01، 1403هـ /1983م.
68. محمد عابد الجابري، نحن و التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط05، 1986م.
69. محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، 1999م.
70. محمد الكريم الكواز، البلاغة والنقد - المصطلح والنشأة والتجديد -، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت - لبنان، ط01، 2006م.
71. محمد مفتاح، التلقي و التأويل مقاربة نسقية،المركز الثقافي العربي، ط01، 1994م.
72. محمد مندور، الميزان الجديد، القاهرة، ط 02، 1962م.
73. المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ضبطه و حققه وعلق عليه: مصطفى السقا، إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،1361هـ/1942م.
74. منصور عبد الرحمان، اتجاهات النقد الأدبي من الجاهلية حتى القرن الرابع الهجري، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م.
75. ابن منظور(محمد بن مكرم)، لسان العرب، تح:عامر أحمد حيدر، مر:عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1،1424ه-2003 م.
76. موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط01، 1417هـ /1996م.

- هـ -

77. أبوهلال العسكري(الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد)،الصناعتين الكتابة والشعر،تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية،ط01، 1371هـ/1952م.
78. هنريش بليث،البلاغة و الأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة وتقديم وتعليق :محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999م.

- ي -

79. ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:01،1422ه-2001م.

المجلات:

مجلة اللسان العربي

80. أحمد شفيق الخطيب، مقال موسوم بـــ: حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، ع 44، 1997م.
81. جون ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، تر: جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ع47، 1999م.
82. رشيد برهون، محمد الرهوني، ديداكتيك المصطلحية، مجلة اللسان العربي، ع 50، 2001م.
83. عبد العلي الودغيدي، مقال موسوم بـــ: كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللسان العربي، ع 48، 1999م.
84. يحي عبد الرؤوف جبر، مقال موسوم بـــ: الاصطلاح (مصادره ومشاكله وطرق توليده) مجلة اللسان العربي، ع 36.

مجلة دراسات مصطلحية

85. أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في الترجمة العلوم الطبيعية ـــ أنموذجا ـــ، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات بفاس، ع03، 2004م.
86. الشاهد البوشيخي، مقال موسوم بـــ: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، سلسلة دارسات مصطلحية، ع01، 1422هـــ/ 2001م.
87. الشاهد البوشيخي، مقال موسوم بـــ: نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، مجلة دراسات مصطلحية، حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية، كلية الآداب ـــ، جامعة محمد بن عبد الله ـــ فاس، المغرب، العدد 02، 1423هـــ /2002م.

88. الشاهد البوشيخي، مقال موسوم بـــ: قول في المصطلح، مجلة دراسات مصطلحية، العدد 01، 1422هـــ /2001م.

89. محمد الروكي، مقال موسوم بـــ: جهود الفقهاء في دراسة المصطلح القرآني، مجلة دراسات مصطلحية، العدد 02، 1423هـــ /2002م.

مجلة المجمع العلمي العراقي

90. أحمد مطلوب، مقال موسوم بـــ: منهج السكاكي في البلاغة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العاشر، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1382هـ /1962م.

مجلة المناظرة

91. الطاهر وعزيز، مقال موسوم بـــ: المفاهيم طبيعتها ووظيفتها، المناظرة مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج الفلسفية، المعاهد - الرباط، ع01، السنة الأولى شوال 1409هـ / يونيه 1989م.

مجلة حوليات التراث

92. جميل حمداوي، مقال موسوم بـــ: المدرسة المغربية في النقد العربي القديم، مجلة حوليات التراث، تصدر عن جامعة مستغانم، الجزائر، ع12، 2012م.

مجلة جامعة أم القرى

93. محمد بن علي الصامل، مقال موسوم بـــ: قضايا المصطلح البلاغي: كثرته، وتعدده، واشتراكه، وصياغته، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مج 18، ع 30، جمادى الأولى 1425هـ / يوليو 2004م.

مجلة دعوة الحق

94. مصطفى الشليح، مقال موسوم بـــ: ثورة القراءة المنهجية في البديع، مجلة دعوة الحق،شهرية تعنى بالدراسات الإسلامية و بشؤون الثقافة و الفكر، تصدرها وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية،الرباط،المملكةالمغربية، ع225،ذوالحجة1402هـ/محرم1403هـ،أكتوبر/نوفمبر1982م.

مجلة فصول

95. نوال الإبراهيم، مقال موسوم بـــ:طبيعة الشعر عند حازم القرطاجني، مجلة فصول، مج05، ع02، 1962م.

مجلة التعريب

96. علي توفيق الحمد، في المصطلح العربي :قراءة في شروط توحيده، مجلة التعريب، الرباط، ع20، كانون الأول/ ديسمبر 2000م.

المواقع الإلكترونية

97. إلياس قويسم، مقال موسوم بـــ: المفهوم محاولة للتحديد والضبط، الموقع الالكتروني:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/129983-2011-04-05-13-37-57.html

98. مقال موسوم بـــ: المفهوم، مدونة التربية Flashs éducatifs الموقع الالكتروني:
http://leducations.blogspot.com/

99. محمد أديوان، مقال موسوم بـــ: الخطاب البلاغي عند حازم القرطاجني ـــ المشكل و الغاية، مجلة فكر ونقد، ع41،سبتمبر2001عن الموقع الالكتروني: تاريخ دخول الموقع:2012/09/21م.
http://www: Aljabriabed.net/n4105adiwan.htm

100. مصطفى الغرافي، مقال موسوم بـــ: الأبعاد التداولية لبلاغة حازم من خلال منهاج البلغاء و سراج الأدباء ـــ مشروع قراءة ـــ، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، الكويت، مج40، ع01، جويلية/سبتمبر2001م، نقلا عن: مدونة صاحب المقال: تاريخ دخول المدونة:2012/09/21م.
http ://elgharrafi.elaphlog.com/posts.aspx ?U=5711A=95465

101. مقال موسوم بـــ: منهج دراسة المصطلح النقدي في كتاب الروض المريع في صناعة البديع، منقول عن الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول:2012/07/24م
http://www.dafatiri.com/vb/dafatiri242507

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... أ - ح

الفصل التمهيدي:

مفهوم المصطلح ومكوناته

❶ **مفهوم المصطلح عند العرب** ..... 12 - 19

❷ **المصطلح البنية المعرفية واللغوية:**

أ. علاقة المصطلح بالمكون المعرفي ..... 20 - 27

ب. علاقة المصطلح بالمكون اللغوي ..... 28 - 30

ج. علاقة المصطلح بالمكون الاتصالي ..... 31 - 34

الباب الأول

الفصل الأول:

المصطلح البلاغي عند المشارقة إلى القرن الثامن الهجري

المبحث الأول: مفهوم المصطلح البلاغي

❶ **مدخل**..... 38 - 41

❷ **صعوبات وضع المصطلح البلاغي:**

أ. نشأة البلاغة في بيئة المتكلمين والأصوليين ..... 42 - 43

ب. ارتباط البلاغة بقضية الإعجاز القرآني ..... 43 - 45

ج. تراجع الأدب وعزلة اللغة العربية..... 45 - 46

د. اختلاف أهداف الدرس البلاغي..... 46 - 48

هـ. أكثر علماء البلاغة من غير العرب ..... 48 - 48

و. أثر الفلسفة في البلاغة ..... 49 - 50

المبحث الثاني:

مفهوم المصطلح البلاغي عند العرب حتى القرن الثامن الهجري

❶ **مدخل نظري** ..... 52 - 55

❷ **مراحل تطور علم البلاغة:**

أ. المرحلة الأولى: تسجيل الملاحظات البلاغية..... 56 - 64

ب. المرحلة الثانية: مرحلة التطور والازدهار..... 64 - 91

ج. مرحلة التعقيد والجمود ..... 92 - 107

❸ **خلاصة البحث في مراحل تطور البلاغة عند المشارقة حتى القرن الثامن الهجري** ..... 108 - 109

الفصل الثاني:
المصطلح البلاغي المغربي إلى القرن الثامن الهجري
المبحث الأول:
مدخل نظري ..... 112 - 120
المبحث الثاني:
المدرسة البلاغية المغربية في القرنين السابع والثامن الهجريين
❶ **البحث البلاغي عند حازم القرطاجني:**
أ. أسباب تأليف حازم لكتاب المنهاج ..... 122 - 125
ب. مفهوم البلاغة عند حازم ..... 125 - 127
ج. وظيفة البلاغة عند حازم ..... 127 - 134
د. أقسام كتاب المنهاج ..... 134 - 138
❷ **البحث البلاغي عند السجلماسي:**
أ. منهج السجلماسي في وضع مادة المترع ..... 141 - 144
ب. المصطلحات البلاغية في المترع ..... 145 - 155
ج. منهج السجلماسي في وضع المصطلحات البلاغية في المترع ..... 155 - 163
الباب الثاني
الفصل الأول:
البلاغة عند ابن البناء المراكشي العددي
المبحث الأول: حياة ابن المراكشي العددي
❶ تعريفه، وتوجهه ..... 167 - 171
❷ أسلوب كتابته..... 172 - 173
المبحث الثاني: وصف المدونة
❶ أسباب تأليف مدونة الروض المريع..... 175- 176
❷ مضمون مدونة الروض المريع..... 177 - 193
الفصل الثاني:
المصطلحات البلاغية في الروض المريع ـ الدراسة التطبيقية للمصطلحات
المبحث الأول:
أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود
❶ الخروج من شيء إلى شيء ..... 196 - 207
❷ تشبيه شيء بشيء..... 207 - 215

❸ تبديل شيء بشيء..... 223 - 216

❹ تفصيل شيء بشيء..... 231 -224

المبحث الثاني

أقسام اللفظ من جهة دلالته على المعنى

❶ الإيجاز والاختصار..... 236 - 233

❷ الإكثار..... 241 - 236

❸ التكرير..... 238 - 233

❹ تحليل خاتمة كتاب الروض المريع..... 249 - 246

❺ منهج ابن البناء في الروض المريع ..... 258 - 250

الخاتمة 265 - 260

ملحق للمصطلحات البلاغية في الروض المريع 269 - 267

قائمة المصادر والمراجع